دكتور
حلمي خليل
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب / جامعة الإسكندرية

الكلمة

دراسة لغوية معجمية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

الكلمة

دراسة لغوية معجمية

دكتور
حلمي خليل
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب / جامعة الإسكندرية

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

دار المعرفة الجامعية
للطبع والنشر والتوزيع

❄ الادارة : ٤٠ شارع سوتر
الازاريطة ـ الاسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

❄ الفرع : ٣٨٧ شارع قنال السويس
الشاطبي ـ الاسكندرية
ت : ٥٩٧٣١٤٦

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هي الطبعة الثانية من كتاب « الكلمة » ، لا تكاد تفترق عن الطبعة الأولى (١٩٨٠ م) في شيء ، إلا من بعض التصويبات لأخطاء وقعت أثناء الطبع ، وقد أبقيت على الكتاب كما هو ، رغم أنني قد استخدمت بعض فصوله — بعد إدخال تعديلات عليها — في كتب أخرى صدرت لي بعده ، ولم أكن أنوي إعادة طبعه إلا بعد تعديل وتطوير خاصة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور الطبعة الأولى ، تغيرت فيها وتطورت مفاهيم كثيرة حول اللغة وعلومها .

غير أن كثيراً من زملائي وتلاميذي رأوا أن الكتاب مازال صالحاً للقراءة حتى على صورته القديمة ، كما أن المتداول من نسخه قليل نادر ، واستجبت لما طلبوا وآثرت طبعه كما صدر أول مرة دون حذف أو تبديل أو تطوير ، وكان خليقاً بي أن أفعل ، لولا مشاغل جمة صرفت عما كنت أرجو وأتمنى .

والله من وراء القصد .

حلمي خليل

الإسكندرية مايو ١٩٩٢ م

مقدمة الطبعة الأولى

اللغة خاصية إنسانية ينفرد بها الإنسان عن غيره من الكائنات ، من حيث هي أداة تعينه على تناول الأشياء والأشخاص تناولا يختلف عن تناول الحيوان . إذ الحيوان يتناول الأشياء بالحواس ، أما الإنسان فيتناولها مع الحواس بشيء آخر تفرد به هو نطقه وفكره . وهو التناول الصحيح لأنه يفيد الإحاطة والشمول والاتصال ، لأن قدرة الإنسان بواسطة اللغة ، على تسمية الأشياء ، وبالتالى معرفتها ؛ تؤكد فى الوقت عينه قدرته على نوع من الهيمنة والسيطرة عليها .

ومن ناحية أخرى يأتى البيان والإفصاح عن طريق اللغة باعتباره خطوة فى سبيل الكشف عن النفس وعن الكون أيضا ، لكى يؤكد تكامل هذه الوسيلة وخطورتها ، وأنها ليست مجرد آلة للترجمة عن الفكر أو الاتصال بالغير فقط ، بل هى أيضا تأكيد لوجودنا ورباط لحياتنا .

اللغة إذن فى حياة الإنسان أكبر وأخطر مما قد يبدو للنظرة العجلى . إنها باختصار شديد وعاء الفكر والسلوك ، وصانعة الحضارة الإنسانية .

غير أن اللغة فى ذاتها عبارة عن نظام يتكون من عدة أنظمة ، فهى ، من حيث كونها فى نهاية الأمر ، مجموعة من العلامات أو الرموز إلا أن هذه العلامات ، وهاتيك الرموز تتكون أولا من أصوات تحدثها أعضاء النطق الإنسانى ، وتدركها الأذن . وهذه الأصوات تتركب بطريقة اصطلاحية فى شكل كلمات ذات دلالات ، ثم جمل ، فعبارات ، وكل ذلك يشكل فى النهاية بطريقة مخصوصة مجموعة النظم فى اللغة ، والتى تصب فى نظام واحد متكامل ومتناسق ، هو ما نسميه بالنظام اللغوى .

وتنفرد الكلمات فى هذا النظام بمكانة خاصة منذ وعاها الإنسان وتخيل لها قدرة خاصة يركن إليها . فهو ينطق ببعض منها فتبدد عنه الخوف والرهبة ، وإذا دهمته قوى لا قبل له بها ، استعان عليها ببعض الكلمات . بل إن نشأة السحر قائمة على معرفة الساحر ببعض الكلمات ، وليس ذلك مقصورا على الكلمة المنطوقة وحدها ، بل امتد أيضا إلى الكلمة المكتوبة ، بحيث صارت الكلمات السحرية المقيدة أكثر خطرا ، فكتابة اسم على قطعة من النحاس أو الجلد أو الورق ، مازالت قادرة ، فى بعض العقول على التحكم فى حياة إنسان .

غير أن علماء اللغة قد أخرجوا الكلمة من هذا الإطار الأسطورى منذ زمن بعيد ، وأخضعوها ، شأنها في ذلك شأن جوانب اللغة الأخرى ، لألوان شتى من الدراسة العلمية الموضوعية ، تعددت واختلفت باختلاف البيئات والمناهج والعقول ، ولكنها اتفقت جميعا على شيء واحد وهو ، أن الكلمة احتلت ومازالت تحتل مكانة فريدة ، كوحدة لغوية معقدة فى النظام اللغوى .

وبين الكلمة المنطوقة والمكتوبة وجد علماء اللغة فروقا . وبين الكلمة المفردة والكلمة فى تركيب أو سياق ، وجدوا فروقا أخرى . ومن ثم أخضعوا الكلمة للدراسات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية .

وفى السنوات الأخيرة تعرضت الكلمة لمزيد من الدراسة والبحث بحيث اختلفت الآراء حول حقيقتها ووجودها وماهيتها ودورها فى النظام اللغوى ، فشك بعض علماء اللغة فى وجودها ، وسلم بعضهم بهذا الوجود ، مع تحفظات . وحاول البعض بطموح واجتهاد وضع تعريف جامع مانع لها بحيث ينطبق على الكلمة فى كل اللغات ، واختلفت التعريفات وتعددت وتضاربت والكلمة باقية ، تؤدى دورها فى النظام اللغوى ، وتغرى بوجودها ، المتحقق والممتنع فى آن واحد ، عقول الباحثين .

وقد أغرتني دراسة الكلمة فيمن أغرت . وبادىء ذى بدء أقول إننى لا أدرس الكلمة فى هذا البحث كى أنتهى إلى تعريف عام لها ، كما فعل بعض الباحثين[1] ، وإنما أدرسها بهدف رسم الملامح الدقيقة للكلمة ، سواء فى اللغة العربية أو فى غيرها . وفى ظنى أن فكرة وضع تعريف جامع مانع للكلمة فى كل اللغات ، قد تأتى فى مرتبة تالية لدراسة الكلمة أولا ، وبيان هذه الملامح بصورة واضحة ثانيا . يضاف إلى ذلك أن تعريف الكلمة من حيث هى وحدة لغوية معقدة ، تنفرد بخصائص تميزها فى كل لغة تبعا لانفراد كل لغة بخصائصها الذاتية ، قد يكون وراء صعوبة وضع تعريف عام لها . غير أن هذا بالضرورة لا يمنع أن تشترك كل اللغات أو أكثرها فى خصائص عامة تجمع بين الكلمات .

وهذا البحث يحاول أن يضع هذه الفكرة موضع التنفيذ عن طريق وضع الملامح العامة لما هيه الكلمة وحقيقتها ، دون التورط فى وضع تعريف عام لها . ولأن الكلمة فى نهاية الأمر هى مبنى ومعنى ، فقد قسمت البحث إلى بابين رئيسين :

---

(١) Krumsky, The Word as a Linguitsic Unit, p. 67.2

١ــ **الباب الأول** : ويتناول بنية الكلمة وفيه فصول ، تناولت فى الفصل الأول منها محاولة استخلاص الحدود العامة للكلمة من خلال عرض بعض التعريفات التى وضعت لها من قبل بعض علماء اللغة ، أو علماء المعاجم ، أو هم ، من الذين اهتموا بدراسة الكلمة ، مثل علماء البلاغة .

وفى الفصل الثانى تناولت الجانب الصوتى من الكلمة باعتبار أن الصوت هو المادة التى تتكون منها الكلمات ، وتعرضت للملامح الصوتية فى بنية الكلمة مثل الفونيم ، والمقطع والنبر ، والتنغيم ، والفواصل .

وفى الفصل الثالث تناولت بالدراسة الصيغة والوظيفة ، ودورهما فى تحديد الكلمة من ناحية الشكل والوظيفة ، وفى الفصل الرابع درست الجذور وطريقة الاشتقاق باعتبارهما الأصل الذى ترجع إليه الكلمات ، وإن اختلفت طريقة الاشتقاق وتعددت من لغة إلى أخرى .

وفى الفصل الخامس والأخير من هذا الباب تناولت قضية نطق الكلمة وكتابتها ، والفرق بين النطق والكتابة فى تصور حدود الكلمة وملامحها .

أما **الباب الثانى** ، فقد خصصته لدراسة دلالة الكلمة ومعناها . وبدأت فى الفصل الأول من هذا الباب بدراسة رمزية الكلمة وعلاقتها كرمز بالعالم الخارج عن اللغة . وفى الفصل الثانى من هذا الباب أيضا درست دلالة الكلمة ، ومفهوم الدلالة ، سواء عند علماء اللغة أم عند علماء المعاجم ، وبينت الفرق بين الدلالة المعجمية للكلمة ، والدلالة اللغوية والاجتماعية لها ، أما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة العلاقات الدلالية التى تربط بين الكلمات مثل الترادف ، والمشترك اللفظى ، والأضداد . وفى الفصل الرابع تناولت فكرة المجال الدلالى للكلمة ، وارتباط الكلمات فيما بينها كمجموعات لها خصائص دلالية تنفرد بها عن المجموعات الأخرى . أما الفصل الخامس والأخير من هذا الباب فقد درست فيه العلاقة بين الدلالة والسياق ، وما يرتبط بذلك من تغير دلالة الكلمة واختلافها . وختمت البحث ببيان أهم النتائج التى توصلت إليها .

فإذا كان البحث على هذه الصورة قد استطاع أن يرسم ويبين الملامح الرئيسية للكلمة ، فقد أدى المهمة التى كتب من أجلها . وأما إذا كانت الأخرى ، فحسبى أن حاولت . والحمد لله من قبل ومن بعد ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

(حلمى خليل)

الإسكندرية / يوليو ١٩٨٠ م

الباب الأول

بنيـة الكلمـة

الفصل الأول

الكلمـــة

تفرض الكلمة المنطوقة نفسها على أسماعنا آناء الليل وأطراف النهار ، سواء فى الشارع ، أو فى البيت ، أو فى قاعات الدرس، أو عن طريق الإذاعة المسموعة أو المرئية ، كذلك تلح الكلمة المكتوبة على أعيننا أينما ذهبنا ، فى الكتب والصحف والمجلات ، وفى الشارع على شكل لافتات وإعلانات وللكلمات كيان مستقل فى الكتابة والطباعة . كما تتمتع بذاتية ومكانة مستقلة فى المعاجم ، وهى فوق هذا وذاك تخضع فى استعمالها لعدد لا يحصى من القيود والعادات ، حتى أنها فى كثير من الأحيان كانت موضع العبادة والتقديس ، كما أحاطت بها أساطير وعادات خرافية وفى ذلك يقول ابن منظور (ت ٧١١ هـ) « أن للكلمات أعمالا عظيمة تتعلق بأبواب جليلة من أنواع المعالجات ، وأوضاع الطلسمات ، ولها نفع شريف بطبائعها ، ولها خصوصية بالأفلاك المقدسة وملايمة لها ، ومنافع لا يحصيها من يصفها »[1] . لهذا كله لم يكن من الغريب أن تنفرد الكلمات باهتمام خاص من علماء اللغة قديما وحديثا .

غير أن كثيرا من الناس يفكرون غالبا فى الكلمة بصورتها المكتوبة أكثر من المنطوقة ، ولعل ذلك يرجع إلى تأثير ملايين الكلمات التى نراها كل يوم . ولكن من الحق أيضا أن نقول إن علماء اللغة ظلوا لفترة طويلة ينظرون إلى الكلمة فى شكلها المكتوب ، خاصة فيما يحللونه أو يدرسونه من نصوص لغوية فيما يعرف بفقه اللغة **Philology** عند الغربيين ، حيث يتناول هذا العلم غالبا دراسة النصوص اللغوية وتحليلها ، ومعرفة دلالات ألفاظها من النواحى التاريخية المقارنة[2] .

وعلى الرغم من وضوح مفهوم الكلمة فى أذهان كثير من الناس ، إلا أن علماء اللغة المحدثين لم يسلموا بهذا التصور للكلمة ، كما يتمثل فى أذهان الناس ، وإنما نظروا إليها من وجهة النظر العلمية المجردة ، ومن ثم اختلفت نظرتهم للكلمة عن نظرة علماء فقه اللغة ، بل عن نظرة الناس جميعا ، لأنهم وجهوا دراساتهم للغة المنطوقة **Spoken Language** دون اللغة المكتوبة .

---

(١) مقدمة لسان العرب ١ /٩ .

(٢) د. رمضان عبد التواب ، فصول فى فقه العربية ، ص ٩ .

ولذلك لم يسلموا بادىء ذى بدء بفكرة الكيان المستقل للكلمة ، ورأوا أن للكلمة جوانب متعددة يمكن النظر إليها . فمن الجائز مثلا النظر إليها على أنها سلسلة من الأصوات ، أو على أنها عنصر نحوى ، أو وحدة من وحدات المعنى ، وحينئذ تبرز مشكلة استقلال الكلمة فى صور مختلفة ، وذلك تبعا للحالة الخاصة التى تكون عليها .

وقد حاول بعض علماء اللغة المحدثين وضع تعريف للكلمة بحيث ينطبق هذا التعريف على كل اللغات . آخذين فى الحسبان وجهات النظر المختلفة ، سواء من الناحية الصوتية أم الصرفية ، أم النحوية ، أم الدلالية . ومن ثم تعددت التعريفات ؛ وواجه كل تعريف منها نقدا من علماء اللغة على اختلاف مدارسهم[1] .

ولعل أشهر من عرف الكلمة من علماء اللغة المحدثين هو العالم الأمريكى « بلومفيلد » Bloomfield ، الذى قال « الكلمة هى أصغر صيغة حرة »[2] ومعنى هذا أن الكلمة عنده هى أصغر وحدة لغوية يمكن النطق بها معزولة ، كما يمكن استعمالها لتركيب جملة أو كلام ، ويجب أن تتكون من مورفيم حر Free Morpheme على الأقل[3] ، ومع ذلك فإننا نجد فى كل اللغات كلمات لا ينطبق عليها هذا التعريف ، ففى اللغة الانجليزية مثلا نجد عناصر لغوية مثل : "a" و "The" لا تستعمل بمفردها قط ، ومثل ذلك فى اللغة الفرنسية بالنسبة للضمير "Je" الذى لا يستعمل فى أغلب الأحيان بمفرده ، وكذلك حروف الجر وبعض الضمائر فى اللغة العربية .

يضاف إلى ذلك أننا لا يمكن أن نتصور حوارا يدور فى أى لغة من اللغات ، وتستعمل فيه فقط الضمائر وحروف الجر وبعض الأدوات النحوية ، وكلها تندرج مع الكلمات طبقا لتعريف « بلومفيلد » السابق .

أما العالم الإنجليزى فيرث Farth فقد اعتمد فى تحديده للكلمة على التقابل الاستبدالى Substitution Counters أى أن استبدال الأصوات ذات الصفات المميزة فى الكلمة بغيرها ، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدى إلى وجود كلمات جديدة . وعلى هذا النحو يؤدى تغيير أى عنصر من عناصر الكلمة إلى خلق كلمة جديدة ، واللغة الإنجليزية

---

(١) Kramsky, The word as a linguistic unit, p. 17.

(٢) Hartmann & Stork, Dict. of Lang. and Ling p. 256.

(٣) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

من اللغات التي يسهل فيها تطبيق نظرية الاستبدال بين الأصوات . فكلمة pin مثلا قد تصبح طبقا لهذه النظرية bin أو pan أو pit . فإذا أضفنا إليها صوتا جديدا فقد تصبح Spin ، وأما الحذف فيحولها إلى in وهكذا(١) .

على أنه من الممكن إيراد أمثلة لهذا النوع من التقابل الاستبدالى فى اللغة العربية فى نحو « قال » التى تصبح جال أو صال ... الخ .

فإذا مضينا فى تتبع التعريفات التى وضعت للكلمة وجدنا عددا من التعريفات أثار عاصفة من الجدل فى بيئة علماء اللغة المحدثين والمعاصرين . منها التعريف الذى قدمه العالم ترنكا Trnka الذى قال إن الكلمة عبارة عن « وحدة يمكن إدراكها عن طريق الفونيمات Phonemes وهى قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية(٢) ، وهو تعريف يتصل إلى حد كبير بتعريف « فيرث » .

وعرف ماثيسيوس Mathesius الكلمة بقوله إنها « أصغر وحدة صوتية متتابعة لا يمكن أن ترتبط بأى وحدات أخرى »(٣) .

بينما قال فاشيك Vachek إن الكلمة « هى جزء من الحديث الكلامى له صلة بالواقع الخارج عن اللغة ، ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم ، ويتغير موضعها بالنسبة لبقية الحدث الكلامى(٤) .

وعرّفها أنطوان مييه بقوله :

« تحدث الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يستعمل استعمالا نحويا ما »(٥) .

وعلى الرغم من تعدد التعريفات على هذا النحو إلا أن علماء اللغة وجدوا أن كل تعريف منها غالبا ما يهمل بعض الخصائص اللغوية وغير اللغوية للكلمة . كما لا ينطبق على كل اللغات على اختلاف عائلاتها وخصائصها . ومن ثم اتجه بعضهم وجهة أخرى فى محاولة الوصول إلى تعريف علمى دقيق للكلمة ، وذلك عن طريق فحص التعريفات السابقة

(١) أولمان ، دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة د. كمال بشر ؛ ص ٤٥ .

Kramsky, op. cit., p. 21.

(٢) Ibid, p. 21.

(٣) Ibid, p. 21.

(٤)

(٥) فندريس ، اللغة ، ص ١٢٤ .

وغيرها ، وحصر الأخطاء التي تضمنتها جميعا . فوجدوا أن هذه الأخطاء غالبا ما تكون واحدا من الأربعة الآتية ، أو كلها معا ، وهي :

١ـ إعطاء أهمية مبالغ فيها أحيانا للملامح الصوتية أو الملامح الدلالية وحدها دون النظر فى طبيعة العلاقة المعقدة بين الصوت والدلالة .

٢ـ عدم تقدير أهمية علاقة الكلمة بالجملة وعلاقة الجملة بالكلمة .

٣ـ عدم الفصل بين خصائص الكلمة من الناحية اللغوية وبين أهميتها من الناحية الدلالية .

٤ـ الخلط فى تعريف الكلمة واللغة فى حالة التطور **dynamic** ، وبينها وهى فى حالة الاستقرار أو الثبات **static**(١) .

وعلى هذا أخذت فكرة وضع تعريف جامع مانع للكلمة تتراجع ، وحل محل ذلك فكرة وضع معايير عامة يتوخاها كل من يتصدى لتحديد ماهية هذا الصوت المعقد الذى يسمى الكلمة وهذه المعايير هى :

الإدراج	1- Insertion
الإبدال	2- Substition
التعاقب	3- Sequsnce
الاستقلال	4- Independence
التركيب الفونيمى	5- Phonemic Strucrure
الجانب غير الفونيمى(٢)	6- Non-Phonemic

غير أن هذه المعايير لا يمكن أن تطبق على كل اللغات أحيانا بنفس الدرجة أو الطريقة بل تظل تحمل فى طياتها ملامح لغة معينة ومن المسلم به أن الاختلاف فى تركيب أى لغة ينعكس أيضا على الوحدات اللغوية لهذه اللغة ، وخاصة الوحدات ذات التركيب المعقد مثل الكلمة أو الجملة ، ومعنى هذا أن مثل هذه المعايير إذا ما طبقت فسوف تؤدى إلى تعريف خاص للكلمة فى كل لغة على حدة ، دون تعريف نظرى جامع لماهية الكلمة فى كل اللغات ، وهو ما يسعى إليه علماء اللغة .

---

(١) Kramsky, op. cit., p. 18.

(٢) Ibid. p. 17.

أما علماء المعاجم فقد انطلقوا من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر علماء اللغة إذ من المعروف أن مهمة المعجم اللغوى الأولى هى بيان وشرح معانى الكلمات لذلك فإن علم المعاجم Lexicography يولى أهمية خاصة لدراسة الكلمة سواء من ناحية المبنى أم المعنى ، نظرا لأهميتها فى العمل المعجمى إذ أن معظم المعاجم ، كما نرى ، ترتب على أساس الكلمات المفردة ، ولذلك لم يتورط علماء المعاجم كثيرا فى محاولة البحث عن تعريف نظرى للكلمة ، كما فعل علماء اللغة ، وإنما انصرفوا إلى تحديد ماهيتها من الناحية العملية ، لأن علم المعاجم علم عملى فى أكثر جوانبه ، ولذلك انطلقوا من مفهوم الكلمة ، كما يتصورها كل شخص قادر على التحكم فى لغته . وقالوا إن كل إنسان يعرف على الأقل من الناحية العملية ما هى الكلمة ، وما هى الجملة ، حتى لو لم يكن فى مقدوره وضع تعريف نظرى وعلمى لهما(1) .

فالشخص الذى لا يعرف مثلا شيئا عن علم اللغة ، ويتمتع بقدر معقول من التحكم فى لغته ، سوف يفهم بلا شك معنى جملة مثل : « من فضلك أعطنى هذا الكتاب الضخم » سيفهم مثلا أن الموقف هنا يتصل ، على الأقل ، بشخصين ، وشىء محدد ، ورغبة فى طلب هذا الشىء ، لكى يوضع بين يدى الناطق بهذه الجملة ، كما سيفهم أن هذا المتكلم على درجة من حسن الخلق والتهذيب ، لأنه استعمل عبارة مثل « من فضلك » كما سيفهم كذلك أن كل جزء من هذه الجملة له دلالة تختلف عن الأجزاء الأخرى بمعنى أن الجملة مركبة من أجزاء . فكلمة « كتاب » تدل على شىء أو نوع محدد من الأشياء كذلك كلمة « ضخم » تستعمل فى وصف شىء ما أو أشياء محددة ينطبق عليها هذا الوصف ، وهى فى الجملة السابقة تصف نوعية الشىء المطلوب وهو الكتاب . كما تصف كلمة أعطنى الحدث المطلوب ، وعلى هذا فإن القارىء أو المستمع لمثل هذه الجملة فى أى سياق ، سواء أكان هذا السياق لغويا Verbal Context ، أم اجتماعية Situtional Context(2) سيدرك بلا شك أن هناك فرقا ما بين كل جزء من أجزاء هذه الجملة . كما سيدرك فى نفس الوقت الفرق بين كلمة « كتاب » التى وردت فى هذه الجملة ، وبين كلمة « كتب » إذ ما سمعها ، كما سيدرك أيضا الفرق بين « أعط » و « أعطانى » كذلك لن يجد مثل هذا الشخص صعوبة فى الإشارة إلى الأشياء التى تدل عليها كلمة « كتاب » أو كلمة « ضخم » أو كلمة « أعط » فى العالم الخارجى ، ولو عن طريق التمثيل بحركات مادية فى حالة كلمات مثل « ضخم » أو « أعط » .

(1) Zgusta, Manual of Lexicography, p. 21.

(2) انظر الباب الثانى فى الفصل خامس

وكل هذا يدل على أن الإدراك الحقيقي لماهية الكلمة يتوقف ، إلى حد كبير ، على إدراك بعض الأشياء المحيطة بها ، أو المتصلة بها ، سواء في النظام اللغوى أم العالم الخارجى . ولذلك فإن المتكلم بأية لغة لا يجد أدنى صعوبة في إدراك حدود الكلمة ، لأنه يستعملها كما اختزنها في ذاكرته من خلال مواقف مختلفة ومتعددة لكي يشير بها إلى أشياء محددة وموجودة في خارج اللغة ، بل أكثر من هذا فإنه يستطيع أن يستعمل هذه الكلمات في بناء وتركيب جمل يعرف حدودها تماما بداية ونهاية[1] .

وعلى هذا سلم علماء المعاجم بوجود الكلمات من حيث هي علامات ، وهي أيضاً جزء من النظام اللغوى لأية لغة كما يستعملها ويدركها المتكلم بهذه اللغة . ولذلك قالوا إننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود شيء اسم الكلمة ، سواء في علم المعاجم **Lexicography** أو علم اللغة **Linguistics** لسبب بسيط وهو أن كل _ متكلم بلغة ما لديه فكرة واضحة ومحددة عن الكلمة بمستوى في ذلك من يعرف القراءة والكتابة ، أو الذى لا يعرفها .

فإذا انتقلنا إلى علماء العربية القدماء لكي نحاول التعرف على تصورهم لماهية الكلمة ، وجدنا أن سيبوية (ت ١٨٠ هـ) لم يحاول وضع تعريف للكلمة ، وإنما بدأ كتابة بتقسيم أجزاء الكلام مباشرة ، فالكلم عنده « اسم وفعل وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل »[2] . وهو هنا ينظر إلى الكلمة من الجانب النحوى أو الوظيفى ، على أساس أن كتابه في النحو وليس في علوم اللغة كما كانت معروفة في عصره .

ويبدو أن سيبويه قد أثر فيمن بعده من النحاة فيما يتصل بتحديد ماهية الكلمة فالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) يقتفى أثر سيبويه في حديثه عن الكلام دون الكلمة ، فالكلام عنده اسم وفعل وحرف جاء لمعنى أيضا[3] . غير أنه يستند بعد ذلك إلى فكرة استقلال الكلمة في تحديد ماهيتها فيقول : « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ، ولا يجوز لحرف واحد أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل »[4] .

وهو يعني بالحرف هنا الصوت الذى له دلالة مستقلة . لأنه يقول بعد ذلك شارحا ما أجمله « وذلك أنه لا يمكنك أن تبتدىء إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن ، فلو قال لك قائل الفظ بحرف لقد كان سألك أن تحيل لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركا ، وإذا وقفت

(١) راجع Egusta, op. cit., pp. 21-23.

(٢) سيبويه ، الكتاب ١ /١٢ طه عبد السلام هارون .

(٣) المبرد ، المقتضب ١ /٣ .

(٤) المصدر السابق ١ /٣٦ .

عليه وقفت ساكنا ، فقد قال لك اجعل الحرف ساكنا متحركا في حال ... فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلم به وحده »[1]

غير أنه يمثل لما قصده بالكلمة التي على حرف واحد بضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب حيث تبرز فكرة الاستقلال الدلالي كسمة من سمات الكلمة عنده .

أما الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فيعرف الكلمة بقوله : « هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع »[2] . ويتناول ابن يعيش (٦٤٣ هـ) هذا التعريف بالشرح والتحليل فيوضح حدود تصوره للكلمة قائلا إن اللفظ جنس للكلمة وذلك لأنه يدل على المهمل والمستعمل ، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو « صص » ، « كق » ونحوهما . فهذا وما كان مثله لا يسمى كلمة لأنه ليس شيئا من وضع الواضع ، وإنما يسمى لفظة ، لأنه جماعة حروف ملفوظ بها .

وعلى ذلك فكل كلمة عنده لفظة ، وليس كل لفظة كلمة . ثم يضيف بعد ذلك قائلا : « ولو قال — يقصد الزمخشري — عرض أو صوت لصح ذلك »[3] .

الصوت إذن وقصد المعنى هما جوهر الكلمة عند الزمخشري ، كما فهم ابن يعيش غير أنه يعرض بعد ذلك لفكرة استقلال المعنى صدد حديثه عن المعنى المفرد ، فيقول إن كلمة الرجل أو الغلام أو نحوهما مما هو معرّف بالألف واللام ، يدل على معنيين مستقلين هما التعريف والمعرّف ، وهما من جهة الصوت والنطق لفظة واحدة ، ولكنهما في الواقع كلمتان ، فالألف واللام الدالة على التعريف كلمة ، والمعرّف كلمة أخرى[4] .

إذن فالكلمة عند الزمخشري كما فهمها ابن يعيش هي ما توافر فيها شروط ثلاثة : الصوت وقصد المعنى أو الوضع ، ثم الاستقلال بدلالة محددة .

أما السيوطي (ت ٩١١ هـ) فنراه يعرف الكلمة بقوله :

« الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة، وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين ، وهو من أمراضها التي لا دواء لها » كما يقول[5]. ثم يرى أن أفضل تعريف للكلمة هو أنها

(١) المبرد ، المقتضب ١ /٣٦ .

(٢) المفصل ، ص ٦ .

(٣) شرح المفصل ١ /١٨—١٩ .

(٤) المصدر السابق ١ /١٩ .

(٥) لعل هذا القول يشي بما أحسه بعض علماء العربية القدماء من صعوبة في تحديد ماهية الكلمة وحقيقتها .

« قول مفرد مستقل أو منوى منه »[1]، ويرى أن حروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، ليست بكلمات لعدم استقلالها بالمعنى. أما قوله « أو المنوى معه » فهو يشير به إلى الضمائر المستكنة وجوبا كانت فى فعل الأمر « قم » أو جوازاً فى مثل ذهب، ويفرق بين الكلمة المنوى معها وغير المنوى معها، حيث يستبعد من حد الكلمة ما نواه الإنسان فى نفسه من الكلمات المفردة لأنها ليست مرتبطة باللفظ[2].

وعلى الرغم من أن السيوطى يلح كثيرا على فكرة استقلال الكلمة دلاليا إلا أن تصوره للكلمة يتأثر إلى حد كبير بوظيفتها النحوية ، وهو ما جعله يتصور أن الضمير المستكن جوازا أو وجوبا يدخل ضمن نطاق الكلمة ، على الرغم من أن ابن الخباز (ت ٦٣٧ هـ) كما أشار السيوطى نفسه رفض تسمية الضمير المستكن اسما لأنه ليس بكلمة[3].

غير أن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) كان قد لخص لنا موقف النحاة تقريبا من مفهوم الكلمة فى ألفيته حينما قال :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم	اسم وفعل ثم حرف ، الكلم
واحده كلمة ، والقول عم	وكلمة بها كلام قد يؤم

فهو هنا يفرق بين مصطلحات أربعة شغلت النحاة ، وهى الكلمة والكلم والكلام والقول ويهمنا هنا تصوره للكلمة ، فهو يرى أن الكلام هو اللفظ المفيد ، ولا يكون مفيدا إلا اذا كان مركبا ، وليس معنى هذا أنه ينفى وجود الكلمة ، وإنما يرى ، كما رأى غيره من النحاة ، أن للكلمة وجودا مستقلا ، ولكنها ذات معنى جزئى ، إذ هى وحدة الكلام ، وتصوره للعلاقة بين الكلمة والكلام ينبع أساسا من رؤيته النحوية للكلمة ، دون خصائصها اللغوية .

ومن هنا كله نستطيع القول بأن الكلمة ، كما تصورها النحاة ، عبارة عن صوتين صائت وصامت (متحرك وساكن) أو أكثر .. وتدل على معنى مستقل مفرد ، أى أن تصورهم للكلمة يقوم على أصول ثلاثة هى :

١ــ الصوت .
٢ــ الاستقلال .
٣ــ الدلالة المفردة أو الجزئية .

---

(١) السيوطى ، همع الهوامع ١ /٣ .
(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة .
(٣) المرجع السابق ١ /٤ .

غير أن هذا التصور ، وإن كان يتفق فى بعض جوانبه مع آراء بعض علماء اللغة المحدثين الذين حاولوا وضع تعريف للكلمة فى كل اللغات ، إلا أننا نستطيع أن نضع أيدينا على بعض الجوانب الهامة التى أغفلها القدماء عند تصورهم للكلمة ، أو اختلطت عليهم . وهذه الجوانب نجملها فيما يلى :

١ ــ أنهم لم يفرقوا بين الصوت والحرف ، واعتبروهما شيئا واحدا ، أى بعبارة أخرى لم يفرقوا بين الجانب الصوتى Phonetic ، والجانب الوظيفى للصوت Phonlogy .

٢ ــ أنهم لم يفرقوا بين الدلالة الوظيفية للكلمة ، ودلالتها الاجتماعية ، رغم إدراكهم التام لكل منهما .

٣ ــ لم يفرقوا بين وجود الكلمة ، من حيث هى كلمة ، وبين وجودها من حيث هى كلمة تقتضيها معانى النحو ، ولعل هذا ما جعل السيوطى يُعد الضمير المستكن من الكلمات

أما أصحاب المعاجم العربية القديمة فلا يكادون يتعرضون للتعريف النظرى للكلمة ، وإنما نلحظ من الطريقة التى رتبوا بها معاجمهم أنهم أدركوا تماما جانبين هامين فى طبيعة الكلمة وهما الجانب الصوتى والجانب الدلالى . ومن ثم رتبوا معاجمهم تقريبا ، إما على اللفظ ، وإما على المعنى . ولذلك وجد قسمان رئيسيان من المعاجم هما :

١ ــ معاجم الألفاظ .

٢ ــ معاجم المعانى .

وقد كان مجال التنافس بينهم واضحا بالنسبة للقسم الأول ، حيث وجدت فى داخله طرق متعددة للترتيب المعجمى ، بخلاف القسم الثانى ، حيث لم توجد إلا طريقة واحدة ، هى الترتيب حسب الموضوعات .

ويمكن بلورة الطرق التى رتبت بها الكلمات فى معاجم الألفاظ فى ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :

١ ــ طريقة الترتيب المخرجى ، حيث ترتب الكلمات تحت حرفها الأول حسب المخرج ، ويمثل ذلك الاتجاه كتاب العين للخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) .

٢ ــ طريقة الترتيب الألفبائى .

٣ــ طريقة الترتيب حسب الأبنية والصيغ[١] .

وفى جميع الحالات نجد اهتمام المعجميين القدماء يتجه بطبيعة الحال إلى الجانب الدلالى باعتباره الهدف النهائى من صناعة المعجم ، أما الجانب الصوتى فلم يهتم به سوى الخليل ومن حذا حذوه مثل الأزهرى (ت ٢٧٢ هـ) فى التهذيب وابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ) فى المحكم .

وقد اتخذ الخليل من فكرة التباديل الرياضية واحتمالاتها منهجا فى حصر الكلمات المستعملة وغير المستعملة ، ذلك لأنه لم يعتمد فى جمع الكلمات على تتبعها فى مؤلفات اللغويين السابقين أو رواة اللغة فيما يعرف فى تاريخ جمع المفردات العربية بالرسائل اللغوية[٢] . وإنما جمعها بطريقة رياضية ، فقد لاحظ أن الكلمة العربية كما اشار فى مقدمة معجمه ، قد تكون ثنائية ، وقد تكون ثلاثية ، وقد تكون رباعية أو خماسية[٣] ، ثم يبين لنا منهجه فى تقليب حروف الكلمة فيقول : « أعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو ، قد ، دق ، شد ، دش ، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه ، وتسمى مسدوسة ، وهى نحو ضرب ، ضبر ، برض ، رضب ، ربض . والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها .. والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها[٤]» .

وفى جميع هذه الحالات نجد أنه من الممكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالات النظرية بالانتقال من حرف هجائى إلى آخر ، وهو ما أسماه ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) بالاشتقاق الأكبر .

ويفسر لنا الخليل اختياره للعين بأنه قد وجدها أعمق الحروف من بين حروف الحلق إذ رتب هذه الحروف فيما بينها ، من حيث مخرجها فوجدها ذات مخارج ثلاثة هى ، الهمزة ، والهاء ، ثم العين والحاء ، ثم الغين والخاء ، ولكنه عدل عن البداية بالهمزة لأنه أحس أن صوت الهمزة معرض للتغيرات مثل التسهيل أو الحذف ، كما وجد أن الهاء صوت مهموس

---

(١) د. رمضان عبد التواب ، فصول فى فقه العربية ص ٢٠٤ . وانظر ايضا د. احمد مختار عمر ، البحث اللغوى عند العرب ص ١٣٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٥ وما بعدها .

(٣) مقدمة كتاب العين ص ٥٣ .

(٤) مقدمة كتاب العين ص ٦٦ .

حنى فلم يشأ أن يبدأ به . ثم انتقل إلى الحيز الثانى من حروف الحلق فوجد فيه العين ، والحاء فبدأ بالعين لأنها كما قال ، أنصع ، أى ، أوضح ، لأنها مجهورة(١) .

وكان لابد للخليل ، بعد هذا الحصر النظرى للكلمات أن يميز بين المستعمل والمهمل . ويكاد مفهوم المستعمل عنده بصورة المختلفة ينطلق مع مفهوم المورفيم **Morpheme** الحر عند المحدثين ، باعتبار أن المورفيم هو أصغر وحدة لغوية ذات معنى ، وقد استند الخليل فى ذلك التمييز على ثقافته اللغوية وخبرته الصوتية فى معرفة التجمعات الصوتية المسموح بها وغير المسموح بها فى اللغة العربية(٢) .

ومعنى هذا أن الخليل قد حكم القوانين الصوتية إلى جانب المادة اللغوية المسموعة فى معرفة الكلمة العربية وحدودها ، غير أنه لم يحاول وضع تعريف نظرى لها ، وإنما اعتمد ، كما رأينا ، على الواقع العملى .

أما أصحاب المعاجم الأخرى فلا نكاد نعثر لديهم أيضا على تحديد واضح لماهية الكلمة وأكثرهم يردد كلام الخليل فيما يتصل بالجانب الصوتى منها . كما بدأ معظمهم من مدونات لغوية سواء أكانت على شكل معاجم تامة الخلق والتبويب ، أم على شكل رسائل لغوية .

ويرى ابن منظور (ت ٧١١ هـ) فى مادة (ك ل م) تعريفا للكلمة لا يكاد يختلف كثيرا عما قال به النحاة ، يقول : « الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ، وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى ، وتقع على قصيدة بأكملها ، وخطبة بأسرها »(٣) .

ولعل مثل هذا التعميم لمفهوم الكلمة هو ما دعا السيوطى إلى القول بأن ذلك من أمراضها التى لا دواء لها فيما أشرنا إليه قبلا . كما يلاحظ أنه لم يفرق أيضا بين الصوت والحرف ، كما فعل غيره من اللغويين والنحاة .

أما علماء البلاغة العربية فقد نظروا إلى الكلمة بما لها من قيمة جمالية وتعبيرية وعلى الرغم من أن علماء اللغة المحدثين يرفضون الخوض فى تقويم الكلمة أو الكلام ، وخاصة من الناحية

---

(١) المصدر السابق ص ٦٤—٦٥ . وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، البحث اللغوى عند العرب ص ١٤٤ .

(٢) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، البحث اللغوى عند العرب ، ١٣٧ .

(٣) لسان العرب ، مادة (ك ل م) .

الجمالية ، لما في ذلك من بعد عن المنهج العلمي الموضوعي[1] ، إلا أن قضية الكلمة ودلالتها وقيمتها في التعبير قد استغرقت علماء البلاغة العربية أمدا طويلا ، فيما يعرف في تاريخ البلاغة العربية بقضية اللفظ والمعنى ، بما لها من صلة بقضية الإعجاز القرآني .

فالكلمة عندهم من حيث هي دالة على معنى ، قد تتميز عن غيرها أحيانا ، ومن حيث هي صوت فهي أيضا ذات قيمة جمالية وتعبيرية ، بحيث إذا كانت غير متنافرة الأصوات ، أحدثت في الأذن متعة وساعدت على تذوق المعنى وتوصيله ، ولها علاوة على ذلك قدرة تعبيرية خاصة إذا كان جرسها يتفق مع ما توحي به من دلالة ، وكانت أصواتها سهلة المخرج سلسة اللفظ مطابقة لما تدل عليه .

ومن ثم كانت دراسة الكلمة عند البلاغيين على اختلاف مناهجهم ونظرتهم تتصل أساسيا بجانبين هامين من جوانبها هما :

١ــ أصوات الكلمة وعلاقة هذه الأصوات بعضها ببعض .
٢ــ دلالة الكلمة وقيمتها من الناحية الجمالية والتعبيرية في حالة الإفراد والتركيب .

ورغم الاختلاف الواضح بينهم حول دور الكلمة وقيمتها في بلاغة التعبير ، إلا أن الباحث لا يكاد يخطيء هذين الجانبين فيما قدموه من دراسات وأبحاث ، وخاصة ما دار بينهم حول مصطلح « الفصاحة » .

ولعل ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) من أوائل علماء البلاغة العربية الذين اهتموا بالجانب الصوتي والدلالي للكلمة بما لها من صلة بمفهوم البلاغة والفصاحة ، وذلك بشكل منهجي واضح ، فقد أقام كتابه « سر الفصاحة » على أساس التفرقة بين مفهوم البلاغة والفصاحة ، ولذلك يقول « والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني ، ولا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فصيحة »[2] .

ولأنه يدرك إدراكا واضحا قيمة الصوت في فصاحة الكلمة ، نراه يقدم لموضوع كتابه بدراسة عن الأصوات ، يقول : « ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة نبذا عن أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها ، ثم نذكر تقطيعها على وجه يكون حروفا متميزة ونشير إلى

(١) Crystal, Linguistics, p. 62-63.
(٢) سر الفصاحة ص ٥٥ ، ٥٦ .

طرف من أحوال الحروف ومخارجها ، ثم تدل على أن الكلام ما انتظم منها »[1] ، ثم يقدم دراسة واسعة عن الصوت اللغوى وحقيقته وخواصه ومخارج الأصوات وصفاتها[2] ، وفى خلال ذلك نراه يحاول أن يفرق بين الصوت اللغوى والحرف من حروف المعجم ويشعر شعورا قويا بأن هناك فرقا بينهما[3] .

ومع أن علماء البلاغة العربية لم يسلموا تماما بالفرق بين البلاغة والفصاحة كما تصورها ابن سنان ، إلا أنه حاول أن يحدد بطريقة منهجية المفهوم الدقيق لفصاحة الكلمة فقال : « إن الفصاحة على ما قدمنا ، نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ بحسب الموجود منها ، تأخذ القسط من الوصف وبوجود أضدادها تستحق الإطراح والذم ، وتلك الشروط تنقسم قسمين :

فالأول منها يوجد فى اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شىء من الألفاظ وتؤلف معه .

والقسم الثانى يوجد فى الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض[3] .

أما الأول فثمانية أشياء :

١ــ أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج .

٢ــ أن نجد لتأليف اللفظة فى السمع حسنا ومزية على غيرها .

٣ــ أن تكون الكلمة غير متوعرة وحشية[4] .

٤ــ أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية[5] .

٥ــ أن تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح ، غير شاذة ، ويدخل فى هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصريف الفاسد فى الكلمة .

---

(١) المصدر السابق ص ٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٦ــ٢٢ .

(٣) لن نتعرض هنا لهذا القسم لأنه لا يتصل بالكلمة وإنما يتصل بقضية النظم أكثر من اتصاله بمفهوم الكلمة ، كما نحاول استخلاصه من كلام ابن سنان .

(٤) وهذا الشرط أخذه عن الجاحظ كما قال .

(٥) وهذا الشرط أيضا نقله عن الجاحظ .

٦ـ ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، فإذا وردت وهى غير مقصود بها ذلك المعنى ، قبحت وإن كملت فيها الصفات التى بيناها .

٧ـ أن تكون الكلمة معتدلة ، غير كثيرة الحروف ، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة .

٨ـ أن تكون الكلمة مصغرة فى موضع يعبر بها فيه عن شىء لطيف أو خفى أو قليل ، أو ما يجرى مجرى ذلك ، فإنى أراها تحسن به[1] .

ثم يختم حديثه عن شروط فصاحة الكلمة قائلا :

« وهذه الأقسام الثمانية هى جملة ما يحتاج إلى معرفته فى اللفظة المفردة بغير تأليف فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ ، فإنك تعلم الفصيح من غيره[2] .

تلك هى شروط فصاحة الكلمة كما تصورها ابن سنان ، وكما سلم بها كثير من علماء البلاغة بعد ذلك ، ووضعوها فى قاعدة عامة هى : خلوص الكلمة من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى أو الصرفى[3] .

فإذا استبعدنا من هذه الشروط الثمانية كل ما له صلة بتقويم الكلمة من الناحية الجمالية ، وجدنا أن تصور ابن سنان للكلمة يتصل بجوانب أساسية من بنيتها وماهيتها أيضا ، وهذه الجوانب هى :

١ـ الصوت : فالكلمة تتألف من أصوات متباعدة المخارج .
٢ـ الصيغة : أن تكون جارية على العرف العربى فى التصريف .
٣ـ الدلالة : الا تكون وحشية أو ساقطة عامية .
٤ـ الاستقلال : وندرك من تعامله وإلحاحه على الوجود المتميز للكلمة .

وهذه الجوانب جميعا قد لاحظها كل من تصدى لوضع تعريف للكلمة كما رأينا من قبل ، وإن كان ابن سنان يرتبط بالكلمة العربية أكثر من غيرها .

ومثل هذا التصور للكلمة نجده أيضا عند عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) على الرغم من هجومه الشديد على فكرة فصاحة اللفظة المفردة التى نادى بها ابن سنان فهو فى ...

(١) سر الفصاحة ، ص ٦٠ـ٨٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٤ .
(٣) القزوينى ، التلخيص فى علوم البلاغة ص ٢٤ .

مواطن كثيرة من دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، يكرر القول ويعيده فى إبطال أن يكون مرد الفصاحة إلى الكلمة المفردة ، أو الدلالة ، وإنما مردها عنده إلى النظم أو ما نسميه الأسلوب وخصائصه وطريقة تركيبه .

فالكلمة المفردة عنده ، من حيث هى صوت لا وزن ولا قيمة لها فى فصاحة أو بيان أو بلاغة[1] .

وفى خضم نقاشه أو دفاعه عن هذه الفكرة ، منذ بداية كتابة إلى نهايته نستطيع أن نلتقط تصوره لماهية الكلمة ، فهى عنده أصوات ودلالة ، بل الكلمة عنده صورة ذهنية عن طريقها نتعرف على الوجود الخارج عن اللغة ، يقول: « فلو أن الألفاظ خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء ، وحروف لما وقع فى ضمير ولا هجس فى خاطر أنه يجب فيها ترتيب وتنظيم ، وإنما هى وصوت تصوته سواء[2] .

كما يقول أيضا : « من ذا الذى يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميها »[3] .

الكلمة إذن عند بعض البلاغيين لها وجود واضح بعيدا عن اللغة المكتوبة ، فهى أصوات ذات دلالات وصيغ ، بل هى كما قال عبد القاهر رمز لما فى خارج اللغة ، غير أنهم ، كما لاحظنا ، لم يحاولوا جميعا وضع تعريف نظرى للكلمة ، كما لم يحاولوا النظر فى ماهية الكلمة بعيدا عن اللغة العربية ، إذ أن تصورهم لها مرتبط بهذه اللغة ولعل فى ارتباط اللغة العربية بالدين هو ما جعل للدراسات اللغوية والبلاغية العربية خصوصية تنفرد بها عن بقية الدراسات اللغوية الأخرى ، ولذا لم يحاول علماء اللغة أو البلاغة تجاوز تلك الخصوصية والنظر فى ماهية الكلمة من حيث هى عنصر لغوى .

ورغم هذا كله لا نستطيع أن تغفل تصورهم الواضح للكلمة ، كما رأينا .

أما علماء العربية المحدثون فلم يحاول أحد منهم وضع تعريف الكلمة فيما كتبوه أو نشروه من أبحاث فى فقه اللغة أو علم اللغة على السواء . والتعريف الوحيد فيما نعلم للكلمة هو ما قدمه الدكتور تمام حسان فى كتابه « مناهج البحث فى اللغة » وهو تعريف خاص بالكلمة العربية وليس تعريفا عامة للكلمة .

(١) دلائل الإعجاز ، صفحات ٣٧ ، ٤٢ ، ٦٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٣٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤١ .

يقول هذا التعريف إن الكلمة « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة فى تركيب الجملة ، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى ، أو يتغير موضعها أو تستبدل بغيرها فى السياق ، وترجع مادتها إلى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد »[1] ، وعلى الرغم من خصوصية التعريف على هذا النحو فإن الدكتور تمام ، فيما يبدو يتخذ من وجود الكلمة داخل السياق معيارا لتعريفها لأنها ، كما قال :

١ــ تفرد عن السياق .

٢ــ تحذف عن السياق .

٣ــ تستبدل فى السياق .

وذلك بالإضافة إلى استقلالها باعتبارها وحدة من وحدات المعجم أما المعيار الصوتى والدلالى فلا يكاد يذكر عنهما شيئا فى تعريفه ، وكأنى به قد تمثل الكلمة المكتوبة أكثر من المسموعة .

ليس للكلمة إذن حد عام يمكن تطبيقه على كل اللغات ، ومع ذلك فهناك لغات ، كما يقول « فندريس »[2] "Vandryes" يسهل فيها تحديد الكلمة كوحدة لا تتجزأ . بينما هناك لغات أخرى تذوب فيها الكلمة على نحو ما فى الجملة ، بحيث لا يمكن تحديدها ، مثل اللغة الفرنسية والتركية ، وبعض اللغات الافريقية .

أما اللغات السامية ، واللغات الهندية الأوربية القديمة مثل السنسكرتية ، أو الاغريقية القديمة فللكلمة فيها استقلال واضح يظهر فى كثير من جوانبها الصوتية والصرفية والدلالية . وما من شك فى أن الكلمة العربية تتمتع أيضا بهذا القدر من الاستقلال الصوتى والصرفى والدلالى .

ولعل إخفاق علماء اللغة المحدثين والمعاصرين فى وضع حد عام للكلمة فى اللغات الإنسانية يرجع إلى أن لكل لغة خصائصها الذاتية التى تختلف بها عن اللغات الأخرى ، وهى قضية أدركها علماء اللغة إدراكا تاماً ، ورغم بديهيتها مضوا فى محاولاتهم لوضع حد عالمى للكلمة ، ومن ثم تعاوت تلك المحاولات وكاثرت التعريفات وتضاربت بل أن بعضهم قد يئس وشك فى قيمة الاعتراف بشىء اسمه الكلمة ، واعتبرها بعضهم خرافة علم اللغة[3] .

(١) مناهج البحث فى اللغة ص ٢٢٦ .

(٢) اللغة ص ١٢٢ــ١٢٤ .

(٣) Robins, General Ling. p. 193.

ومع ذلك فالأغلبية العظمى من هؤلاء العلماء يستعملون الكلمة ويتحدثون عنها فى دراسة اللغة كشيء موجود محدد ، له كيان ذو سمات أساسية محددة بعضها يتصل ببنية الكلمة مثل :

١ــ الجانب الصوتى .
٢ــ الصيغة والوظيفة .
٣ــ الاشــــتقاق .
٤ــ النطق والكتابة .

وبعضها يتصل بالمعنى مثل :

١ــ دلالة الكلمة .
٢ــ رمزية الكلمة .

الكلمة إذن فى نهاية الأمر مبنى ومعنى ، لكل منهما سماته وخصائصه التى بها نستطيع أن نتعرف على الكلمات . ولعل محاولة وضع تعريف جامع مانع للكلمة تتراجع أمام الدراسة الدقيقة لهذه الجوانب جميعا ، فهى فى ظنى أولى بالأهتمام والدرس من محاولة وضع تعريف للكلمة ، مهما بلغت دقته فسيكون شأنه شأن التعريفات دائما ، ليس بجامع أو مانع ، وإنما سنجد دائما شيئا لم يضمه هذا التعريف . وفى ظنى أيضا ، أن دراسة هذه الجوانب السابقة بما لها من صلة بالكلمة ، قد تعين إلى حد كبير على تصور ماهيتها بشكل عام ، وهى أمر ، لاشك ، له أهميته فى الدرس اللغوى ومن ثم سنتناول فى بقية فصول هذا الباب كل ما يتصل بمبنى الكلمة ، أما الباب الثانى من هذا الكتاب فقد خصصناه لدراسة الجانب الدلالى وفيما يلى سنتناول فى الفصل الثانى أول جوانب الكلمة ، وهو الجانب الصوتى .

الفصل الثانى

الجانب الصوتي

إذا قلنا أن الكلمة مجموعة من الوحدات الصوتية المؤلفة بطريقة معينة لكى ترمز إلى الأشياء الحسية والأفكار المجردة ، فإننا فى الواقع لا نبعد كثيرا عن الحقيقة . لأن الصوت هو المادة الخام للكلمة ، أو هو إحدى سماتها الأساسية التى يمكن أن تنحل إلى عناصر أخرى كما سنرى فيما بعد .

ولا تستعمل كل لغة نفس الوحدات الصوتية التى تستعملها لغة أخرى لكى تركب منها الكلمات ، وإنما تستعمل كل لغة وحدات صوتية مختلفة ، وهذه الوحدات الصوتية تسمى الفونيمات Phonemes .

ودراسة هذه الفونيمات ، وكيفية تركيبها ، واتصالها بعضها ببعض ، وعلاقتها بالمقاطع والنبر وغير ذلك ، تكوّن ما يسمى فى علم اللغة باسم الفونولوجي Phonology ويكثر تردد هذا المصطلح بجوار مصطلح فونتيكس Phonetics أو علم الأصوات فى مجال الدراسات الصوتية . ولكى نتصور طبيعة الدراسة الصوتية للكلمة ، لابد أن نفرق ، باديء ذى بدء ، بين كل من علم الأصوات Phonetics والفونولوجي Phonology.

لقد استعمل « دى سوسير » مصطلح Phonetics للدلالة على ذلك الفرع من علم اللغة الذى يدرس الأصوات اللغوية من الناحية التاريخية واعتبره جزءا أساسيا من علم اللغة[1] . فى حين حدد مجال الفونولوجي بدراسة العملية الميكانيكية للنطق ، ولذلك عدّه علماً مساعدا لعلم اللغة .

أما مدرسة « براج » اللغوية ، فتستعمل مصطلح فونولوجي فى عكس ما استعمله فيه « دى سوسير » إذ تريد به ذلك الفرع من علم اللغة الذى يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية .

ولذلك يعدُّ علماء هذه المدرسة الفونولوجي فرعا أساسيا من فروع علم اللغة . أما الـ Phonetics فقد أخرجه بعضهم من دائرة علم اللغة ، واعتبروه علما خالصا من علوم الطبيعة يقدم يد المساعدة لعلم اللغة[2] .

(١) د. محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٣٧٢—٣٧٤ . وأنظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، ودراسة الصوت اللغوى ، ص ٤٤ .

(٢) د. احمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ص ٤٤ .

بينما استعمل علم اللغة الأمريكي والانجليزى مصطلح Phonology لفترة طويلة ، وهو يقصد به دراسة تاريخ الأصوات والتغيرات والتحولات التى تحدث فى أصوات اللغة نتيجة لتطورها ، فى حين استعمل مصطلح Phonetics فى وصف العلم الذى يدرس ويحلل ويصنف الأصوات الكلامية ، دون الإشارة إلى تطورها التاريخي ، وإنما فقط بالنظر إلى كيفية إنتاجها وإنتقالها واستقبالها لها . وعلى هذا فالفرعان ، أى الفونولوجيا Phonology والفوناتيك Phonetics عندهما يدخلان فى صميم علم اللغة .

ومن اللغويين من رفض الفصل بين ما يسمى Phonetics وما يسمى Phonology لأن كلا منهما يعتمد على الآخر فى التحليل اللغوى[1] . ووضع بعضهم الأثنين تحت مصطلح Phonetics أو مصطلح Phonology[2]

ومن أجل هذا اللبس الذى يحدث بين المصطلحين ، ظهر مصطلح جديد هو Phonemics عند الأمريكيين بمعنى دراسة الأصوات المميزة فى اللغة وذلك كبديل لمصطلح Phonology ، ولكن يعيب هذا المصطلح أنه مأخوذ من كلمة Phoneme ، وربما يوهم أن مباحثه مقصورة على دراسة الفونيمات فقط ، بينما هو فى الواقع أشمل من ذلك .

وقد استعمل « مارتين » Martinet مصطلحا آخر بدلا من Phonemics هو Phonomatics[3].

أما الآن فمعظم علماء اللغة يخصصون مصطلح Phonology للدراسة التى تصف وتصنف النظام الصوتى للغة ما[4] . وقريب من هذا المفهوم تعريف « مارتن » Martinet للفونولوجى بأنه دراسة العناصر الصوتية للغة ما ، وتصنيف هذه الأصوات تبعاً لوظيفتها فى اللغة[5] .

---

(١) Crystal, Linguistics p. 281.

(٢) د. كمال بشر ، علم اللغة العام ، الأصوات ص ٤٩ . وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٤٦ .

(٣) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٤٦ .

(٤) Hartmann & Stork; Dict., of Lang & Ling. p. 157.

(٥) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٤٧ .

ومعنى هذا أننا ، فى دراسة البنية الصوتية للكلمة نكون أقرب إلى الفونولوجى منا علم الأصوات Phonetics الخالص ، وليس معنى هذا استبعاد هذا العلم تماما فى بيان الملامح الصوتية للكلمة ، وإنما هذا العلم يضع اللبنات الأولى فى مثل هذه الدراسة بما يقدمه من أبحاث وتصورات عن وقائع الأحداث الصوتية لأنه يعالج الأصوات اللغوية كوحدات مستقلة لها مخارج وصفات محددة ، كما يبين كيفية النطق بها ، وتأثير الصوت فى غيره من الأصوات وتأثره بها ، دون الاهتمام بمعنى الصوت ودون النظر فيه على ضوء التوزيع والوظيفة .

وفكرة معنى الصوت وتوزيعه ووظيفته داخلة فى صلب الدراسة الصوتية للكلمة ، أكثر من الجوانب الصوتية الخالصة التى نجدها فى علم الأصوات . وكل ذلك يشكل جانبا أساسيا من مباحث الفونولوجى الذى يولى جل اهتمامه إلى العناصر الصوتية التى تؤدى مثلا إلى اختلاف المعنى كالفرق بين نقد ، ونقص ، وصال وجال .

وعلى ذلك فهو علم ينظر إلى الأصوات من حيث هى نظام صوتى له معنى ، أو مجموعة متناسقة من الأصوات ترتبط بعلاقات معينة . وعلى ذلك أيضا يمكن القول بأن النظام الصوتى بهذا المفهوم يتألف فى كل لغة من عدد محدود من الأصوات ، بحيث تكون مجتمعة كتلا صوتية ترتبط أجزاؤها بعلاقات ووشائج معينة تنشأ من تجاور الأصوات ومواقعها وكونها فى هذا الحرف أو ذاك ، أو فى هذا المقطع أو ذاك ، ومن ثم فإن مجموعة العلاقات هذه هى التى تشكل البنية الأساسية لما نسميه الكلمة . وتجعل منها تنظيما وترزيعا له إشاراته المتماثلة أحيانا ، والمتخالفة أحيانا أخرى ، والتى تميز أيضا كلمة عن كلمة أخرى فى بعض الأحيان .

ورغم ذلك فإن تمييز هذه الكلمات قد لا يظهر فى الكلام باعتباره تيارا مستمرا ومتصلاً من الأصوات .

وطبقا لذلك يمكن تقسيم هذه الكتل الصوتية ، أو بمعنى آخر يمكن تحديد الكلمات عن طريق التمييز بين العناصر الصوتية الآتية ، والتى تكوّن الملامح الصوتية المميزة للكلمة ، وهذه العناصر الصوتية هى :

١ ــ الفونيم	Phoneme
٢ ــ المقطع	Sylible
٣ النبر	Stress
٤ ــ التنغيم	Intonation
٥ ــ الفواصل	Juncture

وفيما يلي سوف نتناول كل عنصر من هذه العناصر لكي نتبين مدى صلته بتحديد الكلمة .

أولا : الفونيم Phonome :

يدرس علم الأصوات Phonetics كما أشرنا من قبل — الأصوات اللغوية ، على أساس أنها تمثل وحدات مستقلة ، أى على افتراض نطق الصوت المعين منعزلا عن غيره من الأصوات ، وذلك بغض النظر عن البنية اللغوية التى يقع فيها مثل هذا الصوت .

فإذا قلنا مثلا إن الباء صوت شفوى مجهور انفجارى ، فنحن نصف الباء باعتبارها وحدة أو صوتا منعزلا غير متصل أو مجاور لغيره من الأصوات .

ومن الواضح أن الكلمات لا تتكوّن من أصوات مفردة أو منعزلة بعضها عن بعض ، وإنما تتكوّن من أصوات تتنوع مواقعها وتختلف حسب البنى التى تنتظمها ، بحيث أن الصوت الواحد قد يختلف من موقع إلى آخر ، أو بعبارة أخرى يمكن القول بأن ما سميناه « صوت الباء » قد يصير عدة أصوات أو عدة « باءات » تتفق فى شيء وتختلف فى شيء آخر ومثل ذلك فى كل الأصوات .

ولعل مسألة التعدد هذه تظهر بوضوح فى حالة صوت كصوت النون مثلا ، فالنون مصطلح عام يشمل فى الواقع مجموعة من النونات كتلك التى تجدها فى قولك :

١ — إن ثاب .
٢ — إن شاء .
٣ — إن قال(١) .

فكل واحدة منها تختلف عن أختها فى موضع النطق ، ولكننا بالرغم من ذلك نطلق عليها اسما واحدا هو صوت « النون » .

ومعنى هذا أن كلمة صوت لها فى الحقيقة معنيان :

١ — معنى تجريدى عام يقصد به النوع لا الأفراد أو الصور الجزئية ، وذلك كنوع النون أو الباء أو الراء أو اللام ... الخ .

---

(١) د. كمال بشر ، علم اللغة ، الأصوات ص ٢٠٢ .

٢ـ معنى خاص يطلق على الصوت الجزئى ، مع مراعاة صفاته النطقية والسمعية . وذلك كصوت النون المختلفة فى تراكيب صوتية متنوعة ، حيث تختلف باختلاف مواقعها[1] .

ولتفسير ذلك بصورة أوضح نقول أن النون صوت واحد بوصفها ليست تاء أو باء مثلا أى بوصفها ذات وظيفة لغوية ، إذ هى بهذه الصفة قادرة على تغيير معانى الكلمات أحيانا ، نقول مثلا : « ناب وتاب » فنجد أن الفرق فى معنى الكلمتين يرجع إلى وجود النون فى الكلمة الأولى والتاء فى الكلمة الثانية . ومن ثم كان كل منهما صوتا واحدا لا عدة أصوات .

أما أفراد النون ، أو صورها المختلفة ، فلها وظيفة نطقية محضة ، أى أنه يمكن تمييزها فى النطق والسمع ، ولكن هذه النونات ليست بذات وظيفة لغوية ، وبالتالى لا نستطيع أن نتخذ منها مميزا للكلمات لأنها لا تستطيع أن تغير معانى الكلمات بإحلال إحداها محل الأخرى ، وذلك لسبب بسيط هو أن النون فى قولنا « إن تاب » لا يمكن أن تحل محل النون فى « إن يشاء »[2] .

ومعنى هذا أن أفراد النون وصورها فى الأمثلة السابقة لا تصلح لأن تتبادل فيما بينها فى الموقع أو فى البنية ، ومن ثم فهى لا تؤدى إلى أدنى تغير فيها وبالتالى لا تصلح أن تكون ، وهى على هذه الصفة مميزا للكلمة ، وإنما هذه الصور المختلفة للنون ترجع كلها فى الحقيقة إلى أصل واحد أو شيء عام ، ومن ثم يمكن معاملتها باعتبار ذلك ، أى كما لو كانت شيئا واحدا ، وتسمى باسم واحد ، هو صوت النون الذى إذا حل محل صوت آخر ، تغير مدلول البنية الصوتية أو الكلمة . وهذا الصوت بهذا المعنى الأخير هو ما اتفق على تسميته بالفونيم **Phoneme**[3] .

وعلى الرغم من الجدل الشديد حول نظرية الفونيم وتصوره[4] ، إلا أن الفونيم فى حدود التصور الذى أشرنا إليه باعتباره أصغر وحدة صوتية يمكن عن طريقها التفريق بين الكلمات ، إذ الكلمة ، كما قال كرامسكى **Kramsky** فى أبسط صورها تتكون من مجموعة من الفونيمات التى يتقابل كل منها مع الآخر[5] .

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢ .

(٣) O'Connor, Phonetics pp. 66-67.

(٤) راجع د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ١٣٩ وما بعدها .
وانظر أيضا Crystal, op. cit., pp. 179-183.

(٥) Kramsky, op. cit., p. 80.

وقد أشار تروبتزكوى "Trubetzkoy" إلى هذا المفهوم للفونيم على أنه النماذج الصوتية التى لها قدرة على تمييز الكلمات وأشكالها أو الأنماط الصوتية المستقلة التى تميز الحدث الكلامى المعين عن غيره من الأصوات الأخرى(١) .

أو كما يقول ڤاشيك Vachek إن كل فونيم فى أى كلمة يمكن أن يؤدى وظيفتين ، إحداهما إيجابية ، والأخرى سلبية ، أما الأولى فحين يساعد على تحديد معنى الكلمة التى تحتوى عليه . وأما الثانية فحيث يحتفظ بالفرق بين هذه الكلمة والكلمات الأخرى(٢) .

وعلى هذا فالنون فى « نام » هى فونيم يشترك مع الفونيما الأخرى فى الكلمة لتحديد مدلولها . وهى الوظيفة الأساسية أو الإيجابية له . أما الوظيفة الثانوية أو السلبية فتتمثل فى حفظ الكلمة مختلفة عن قام أو حام أو صام .... إلخ .

وتتضح الوظيفة الأساسية أو الإيجابية أكثر إذ ما حذف الفونيم واستبدل به فونيم آخر فيتغير المعنى . مثال ذلك حذف فونيم الصاد من صام واستبداله بفونيم القاف فتصبح الكلمة قام .

الفونيمات إذن كأصوات لها سماتها الخاصة ، قادرة على التمييز بين الكلمات فى معظم اللغات بل هى قادرة على التمييز من ناحية ترتيبها أيضا فى صلب الكلمة ، ويتضح ذلك فى التقابل بين الكلمات : kat ؛ tak، akt فى اللغة الانجليزية ، حيث تتكون هنا ثلاث كلمات مختلفة من نفس الفونيمات ولكن بترتيب مختلف . ويشبه هذا إلى حد كبير فكرة الاشتقاق الأكبر فى اللغة العربية ، فتقاليب مادة « ضرب » مثلا ، إذا أخذنا فى الحسبان المستعمل منها دون المهمل ، ما هى إلا تغير فى ترتيب الفونيمات بحيث يؤدى هذا التغير إلى حدوث كلمات جديدة ، وهى الفكرة التى بنى عليها الخليل بن أحمد معجمه « العين »(٣) .

غير أننا لابد أن نلاحظ أنه إذا كان وضع صوت مكان آخر يؤدى إلى كلمة جديدة ، أى يميز كلمة عن أخرى ، فإن كلا من هذين الصوتين يعتبر فونيما مختلفا ، وإلا فهما تنوعان لفونيم واحد مثل النون فى قولنا « إن شاء » و « إن قال » و « إن ثاب » .

ففى اللغة الانجليزية مثلا يوجد تغاير فى المعنى بين الكلمتين right ، light وبين

---

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ١٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) مقدمة كتاب العين ، ص ٦٦ .

الكلمتين pair ، bair وبين down ، town ومعنى هذا أن كلا من الـ / r / والـ L ينتميان إلى فونيمين مختلفين . وكذلك الحال بالنسبة للـ / P / ، / b / والـ d / ، / T ولكن الانجليزية لا تفرق فيها الـ [K] والـ [q] بين الكلمات ، ولذا فهما لا يعتبران فونيمين مختلفين وإنما صوتان لفونيم واحد هو الـ /K/ .

أما اللغة العربية فهي تفرق بين الكلمات في مثل هذا الصوت فنقول « قال » و «كال» من الكيل، ولذا فهما فونيمان مختلفان في العربية. وكذلك الأمر بالنسبة للحركات أو الصوائت ، فهي أيضا فونيمات تصلح للتمييز بين كلمة وأخرى[1] .

وقد فطن علماء العربية القدماء إلى خطورة الحركات في التمييز بين الكلمات فجاءت العلامات المعروفة وهي الفتحة والكسرة والضمة للدلالة على فونيم الفتحة والكسرة والضمة حين تكون قصيرة . أما حين تكون هذه الفونيمات طويلة ، فقد رمزوا لها بالألف والياء والواو ونجد ذلك حين تفرق الحركات بين اسم الفاعل واسم المفعول مثلا من غير الثلاثي ، باعتبار أن كلا منهما كلمة تختلف عن الأخرى مثل « مُخْرِجٌ » و « مُخْرَجٌ » ، و « مُرْسِلٌ » ، و « مُرْسَلٌ » . وقد أورد الثعالبي في كتابه « فقه اللغة » نماذج لهذا التفريق بين الكلمات عن طريق الحركات[2] . أما الحركات فنجدها تفرق بين الكلمات في مثل قال ــ قيل ــ قول ، وغير ذلك .

وفي اللغتين الفرنسية والانجليزية يوجد الصوتان [z] ، [s] ولكن على أنهما فونيمان مستقلان ، لأنهما يفرقان بين الكلمات . ولكن نفس الصوتين موجودان في اللغة الأسبانية ، ولكن على أنهما صوتان متنوعان لفونيم واحد ، لأنهما لا يميزان بين الكلمات .

وقد نجد مثل ذلك في العربية في صوت الصاد في كلمات : « الصقر » و « الزقر » و « السقر » فهي أصوات متنوعة لفونيم واحد هو « الصاد » ، لأنها لا تميز بين الكلمات الثلاث ، إذ هي جميعا بمعنى الصقر ، الطائر المعروف كما أشار إلى ذلك السيوطي[3] .

على هذه الصورة نجد أن الفونيم ، من حيث هو وحدة لغوية مميزة ، له وظيفة نستطيع بها أن نميز بين الكلمات ، وبالتالي نحدد عن طريقها جانبا هاما من جوانب الكلمة .

---

(1) O'Connor, op. cit., p. 199.

(٢) فقه اللغة ، ص ٣١٠ .

(٣) المزهر ١٠ /٢٦٣ .

ثانيا : المقطع Syllable :

وهو من الوسائل التى يمكن عن طريقها تحديد معالم الكلمة أيضا. وعلى الرغم من أن الدراسة المقطعية للغات قد أصبحت الآن منهجا مستقرا إلى حد كبير ، إلا أن الخلاف بين علماء اللغة والأصوات قد ثار منذ فترة مبكرة حول ماهية المقطع وأهميته فى التحليل اللغوى .

وصرح بعضهم بأن لا أهمية للمقطع فى دراسة الكلام ، كما قال البعض الآخر إن المقطع لا يوجد إلا فى الكلام المقطع لا المتصل ، بل أكثر من هذا عدّه بعض العلماء غريبا على التحليل اللغوى[1] .

ولكن الدراسة التجريبية للكلام خففت من غلواء هؤلاء المهاجمين ، بعد أن أثبتت بطريقة عملية أن عضلات الصدر تحدث نبضة منفصلة من الضغط لكل مقطع . وقد نشر رئيس مدرسة تعليم الصم بباريس دراسة تجريبية لحركة الكلام قائمة على التسجيلات الفوتوغرافية ، واعترفت هذه الدراسة بالمقطع على أنه أساس من أسس التحليل اللغوى[2] . ولذلك لم يعد أحد الآن ينظر إلى المقطع على أنه ظاهرة صوتية لا حدود لها .

والمقطع فى أبسط أشكاله وصوره هو عبارة عن تتابع الفونيمات فى لغة ما حيث تتكون البنية المقطعية التى تختلف من لغة إلى لغة أخرى ، ومع ذلك فعلماء الأصوات يختلفون فى نظرتهم إلى المقطع ، وبالتالى يختلفون فى تعريفه ومفهومه .

غير أنه يمكن القول ، بشكل عام ، أن هناك اتجاهين رئيسيين فى تحديد ماهية المقطع وتعريفه : اتجاه صوتى أو فونتيكى ، واتجاه فونولوجى[3]

أما الإتجاه الفونتيكى فأهم تعريفاته أن المقطع عبارة عن :

١ــ تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة إسماع تقع بين حدين أدنيين من الأسماع .

---

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٢٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٣) O'Connor op. cit., pp. 199-202.

وانظر أيضا ، د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٢٤١ وما بعدها .

٢ـ قطاع من تيار الكلام يحوى صوتا مقطعيا ذا حجم أعظم ، محاطا بقطاعين أضعف منه من الناحية الصوتية .

٣ـ أصغر وحدة فى تركيب الكلمة .

٤ـ وحدة من عنصر أو أكثر ، يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة أى قمة اسماع أو بروز .

وأما الإتجاه الفونولوجى فيعرّف المقطع من حيث هو وحدة متميزة فى كل لغة ، وهنا لابد أن يشير تعريف المقطع إلى عدد من التتابعات المختلفة بين الصوامت والصوائت بالإضافة إلى عدد من الملامح الأخرى مثل النبر والتنغيم .

ولهذا فإن التعريف الفونولوجى للمقطع يرتبط غالبا بلغة معينة ، أو بمجموعة من اللغات .

غير أن وصف الصوت بأنه مقطعى أو غير مقطعى ، دون وضعه فى سياق محدد كالكلمة مثلا ، يعد ضربا من اللغو . لأن المقطعية وعدمها ليست صفة ملازمة للصوت وإنما هى صفة تنشأ من مجاورته ومقارنته بالأصوات الأخرى فى البنية اللغوية ولذلك تختلف المقاطع باختلاف اللغات . غير أن ذلك لا يمنع من أن تتفق مجموعة من اللغات فى نظامها المقطعى .

فاللغتان ، الانجليزية والفرنسية مثلا يمكن أن تبدأ الكلمة فيها بصامتين Consonent أو أكثر مثال ذلك كلمة apple و Star ، أما كلمة Street فتبدأ بثلاث صوامت . وفى اللغة الفرنسية نجد كلمة bravo تبدأ بصامتين .

أما فى اللغة العربية فلا يمكن أن تبدأ الكلمة بصامتين ، ولذلك إذا دخلت بعض الكلمات من هاتين اللغتين أو من إحداهما أضافت العربية حركة بين الصامت الأول والثانى للتغلب على مشكلة عدم البدء بصامتين .

وقد يكون من السهل فى بعض الأحيان ، حتى على الغير المدرب أن يرسم حدود المقطع بمجرد سماع الكلمة ، كما فى كلمة كتب التى تتألف من ثلاث مقاطع هى :

ص ح + ص ح + ص ح

إذ المقطع فى أبسط أشكاله يتكون من صامت وحركة ص ح وهذه الصورة للمقطع

موجودة فى كثير من اللغات ، بالإضافة إلى العربية . فنجده فى بعض اللغات اليابانية ، وعدد من اللغات الأمريكية والافريقية(١) .

ولا توجد كلمة فى أى لغة تحوى أقل من مقطع واحد . أما أكبر عدد من المقاطع التى تكوّن كلمة فهى تختلف من لغة إلى لغة أخرى ، ومع ذلك فكلمات كل لغة تتكون فى نهاية الأمر من عدد محدود من المقاطع لا تتجاوزه .

فالكلمة المشتقة فى اللغة العربية ، سواء أكانت اسما أم فعلا ، حين تكون مجردة ، لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع ، ويندر أن تتكون من خمسة مقاطع .

وبتحليل أوزان اللغة العربية على أساس مقطعى ، نخرج بالنتائج التالية :

١ــ هناك خمسة أشكال من المقاطع فى اللغة العربية هى :

١ــ ص ح
٢ــ ص ح ص
٣ــ ص ح ح
٤ــ ص ح ح ص
٥ــ ص ح ح ص ص

٢ــ لا توجد كلمة فى اللغة العربية تحوى أكثر من أربعة مقاطع ، إلا ما جاء على وزن يتفاعل مثل « يتفاهم » و « يتساءل » ويتفعلل مثل « يترنم » و « يتأرجح » فكل منها فى حالة الوصل يحتوى على خمسة مقاطع ، تقل إلى أربعة فى حالة الوقف

٣ــ أكثر المقاطع وقوعا هو المقطع من نوع ص ح ص ، يليه المقطع ص ح .

٤ــ أقل المقاطع وقوعا هو ص ح ص ص ، وهو لا يتحقق إلا فى حالة الوقف فقط .

٥ــ تبدأ جميع المقاطع فى اللغة العربية بـ « ص » فقط(٢) .

وتميل اللغة العربية ، مثلها فى ذلك مثل كثير من اللغات إلى هجر المقطع المغرق فى الطول ولذلك عدّه الدكتور إبراهيم أنيس المقاطع الثلاثة : ص ح ح ، ص ح ، ص ح ص ، هى

---

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٢٥٤ .

(٢) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٢٦٠ــ٢٦١ . وانظر أيضا د. محمود فهمى حجازى ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٢٠ .

المقاطع الشائعة فى اللغة العربية ، وهى التى تكوّن الكثرة الغالبة من الكلمات[1] وتصنف المقاطع عادة وفق معيارين هما :

١ــ طبيعة الصوت الأخير فى المقطع ، فإذا كان منتهيا بحركة ، سمى مقطعا مفتوحا open ، وإذا كان منتهيا بصامت ، سمى مقطعا مغلقا closed . وعلى ذلك يكون المقطع الأول والثالث فى التصنيف السابق من المقاطع المفتوحة . أما المقاطع الثانى والرابع والخامس فهى من المقاطع المغلقة .

٢ــ طول المقطع ، وعلى ذلك يكون المقطع الأول من التصنيف السابق أيضا مقطعا قصيرا وكل من المقطعين الثانى والثالث طويلا . أما الرابع والخامس فمغرقين فى الطول .

وقد قام بعض علماء اللغة بعمل إحصاءات مختلفة تمت على اللغات الألمانية والانجليزية والصينية ، واللاتينية ، تبين منها أن اللغات تفضل بشكل عام الكلمات القليلة المقاطع ، ففى إحصاء أجرى على مادة ألمانية مكتوبة تتكون من أكثر من عشرة ملايين كلمة (٢٠ مليون مقطعا) تبين أن الكلمات ذات المقطع الواحد وصلت نسبتها إلى حوالى ٥٠٪ ، وذات المقطعين إلى حوالى ٢٩٪ ، وذات المقاطع الثلاثة إلى حوالى ١٣٪ ، والباقى من الكلمات ذات المقاطع الأكثر[2] . ومعنى هذا أن عدد مقاطع الكلمة فى أى لغة محدود بأربعة مقاطع ، أو خمسة على الأكثر والنوع الأخير منها نادر الوجود ، كما رأينا من الاحصاء السابق ، وغيره من الإحصاءات[3]

ثالثا : النبر sress

الكلمة ، كما رأينا ، تتكون من عدد من الفونيمات المتتابعة ، وهذه الفونيمات تكون فيما بينها مقاطع الكلمة . ولكننا نلاحظ أن تلك الفونيمات ، وهاتيك المقاطع تتفاوت فيما بينها من حيث النطق ، قوة وضعفا ، ولذلك قام بعض علماء اللغة بتجارب عملية أثبتوا فيها أن الانتقال transition من نطق الصامت إلى الحركة التالية ومن الحركة إلى الصامت التالى تعد من أهم المفاتيح التى يملكها السامع لمعرفة أى أصوات الكلمة التى تنطق ، كما لاحظوا أيضا أن المعنى ليس مرتبطا بأصوات الكلام المنفصلة وحدها ، وإنما مرتبط بالتجمعات الصوتية ككل ، ولذلك أضاف بعضهم إلى الفونيم phoneme نوعا

(١) الأصوات اللغوية ، ص ١٦٥ .

(٢) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٢٦١ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

آخر من الفونيمات أطلقوا عليه اسم الفونيم فوق التركيبى suprasegmental phoneme أو الفونيم الثانوى secondary phoneme وهو عبارة عن ملامح صوتية لا تدخل أو تشترك فى بنية الكلمة ، وإنما تظهر وتلاحظ فقط حين تستعمل الكلمة بصورة معينة ، أو حين تضم كلمة إلى أخرى وتكون مصاحبة للنطق وتمتد عبر أطوال متنوعة . ولما كانت هذه الملامح تنوع معانى الكلمات ، فقد سميت هى أيضا فونيمات ، ومن هذه الملامح النبر stress .

ويعرفه أستاذنا المرحوم الدكتور محمود السعران بأنه « درجة قوة النفس التى ينطق بها صوت أو مقطع »[1] ويصفه الدكتور تمام حسان بقوله : « والنبر بحكم التعريف ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة فى السمع عن بقية ما حوله من أجزائها »[2] أما الدكتور إبراهيم أنيس فيقول : « النبر ليس إلا شدة فى الصوت أو ارتفاعا فيه وتلك الشدة والارتفاع تتوقف على نسبة الهواءالمندفع من الرئتين ، ولا علاقة له بدرجة الصوت أو نغمته الموسيقية »[3] . وقد عرفه بعض علماء اللغة الغربيين بأنه طاقة زائدة فى النطق للمقطع المنبور ، ينتج نطق المقطع أعلى وأطول من المقاطع الأخرى فى نفس الكلمة ، أو هو البروز المعطى لمقطع واحد داخل الكلمة[4].

وجميع هذه التعريفات تتفق على أن النبر يقتضى طاقة زائدة ، أو جهدا عضليا إضافيا . ولهذا يقول « جونز » : « المقطع المنبور بقوة ينطقه المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له فى الكلمة أو الجملة ، فالنبر إذن نشاط ذاتى للمتكلم ، ينتج عنه نوع من البروز pominece لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به . أما الأثر السمعى المرتبط بالنبر فهو العلو loudness[5].

وللنبر ثلاث درجات أو أنواع هى :

١ ـــ النبر القوى أو النبر الأوّلى primary stress

٢ ـــ النبر المتوسط ، أو الثانوى secondary stress

٣ ـــ النبر الضعيف weak stress[6]

---

(١) علم اللغة ، ص ٢٠٦

(٢) اللغة العربية ، مبناها ومعناها ، ص ١٧٠

(٣) الأصوات اللغوية ، ص ١٧٥ ـــ ١٧٦

(٤) د . أحمد مختار وعمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ١٨٦
وانظر أيضا د . كما بشر ، علم اللغة (الأصوات) ص ٢١٠

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨٨

(٦) المرجع السابق ، ص ١٨٩ ، وانظر أيضا د . كال بشر ، علم اللغة لأصوات ، ص ٢١١

ولكن أكثرها استخداما هو النوع الأول .

وتستخدم بعض اللغات النبر أحيانا في التفريق بين الكلمات ، وحينئذ يعتبر النبر فونيما . أما اللغات التي لا تستخدم النبر كمميز للكلمات فلا يعتبر النبر فيها فونيما وتسمى اللغات التي تستخدم النبر كفونيم لغات نبرية stress languages والأخرى لغات غير نبرية non - stress languages . وتتميز اللغات غير النبرية بأنها تثبت موضع النبر في مكان معين من الكلمة ، فهو في الفنلندية والتشيكية على المقطع الأول وفي البولندية على المقطع قبل الأخير . ومن اللغات التي تحدد موضع النبر من الكلمة أيضا الفرنسية والمجارية والسواحيلية(١) .

أما اللغات التي تستخدم النبر كفونيم فيكون موضع النبر فيها حراً ، وحينئذ يستخدم للتفريق بين الكلمات أو الصيغ عن طريق تغير مكانه . واللغة الإنجليزية مثال جيد للنبر الحر Free stress . فنحن إذا نطقنا كلمة import بنبر المقطع الأول كانت اسما وإذا انتقل النبر إلى المقطع الثانى كانت فعلا ، ومثل ذلك يقال عن كلمات subject, permit, present ، وغيرها . وليس دور النبر في اللغة الإنجليزية مقصورا على تغيير الصيغ الاسمية والفعلية ، وإنما قد يكون أحيانا العامل الوحيد للتفريق بين كلمتين ـــ فكلمة August (شهر أغسطس ، أو علم على شخص) يوضع على المقطع الأول فيها نبر قوى . أما august (بمعنى مهيب أو جليل) فيوضع نبر قوى على المقطع الثانى(٢) .

ويرى بعض الباحثين في اللغة العربية أنه لا علاقة بين النبر ومعانى الكلمات العربية ، ويعدُّ الدكتور إبراهيم أنيس ذلك من مميزات هذه اللغة قائلا : « ولحسن الحظ لا تختلف معانى الكلمات العربية ولا استعمالها باختلاف موضع النبر فيها »(٣) ولعل ذلك يصدق على العربية الفصحى ، إلا أننا نستطيع أن نرى لتغير مواضع النبر في اللغة العربية المعاصرة ما يفرق بين الكلمات ودلالاتها . كالذى يحدث عندما نسمع كلمة « نعم » حين يراد بها الإثبات فإن النبر حينئذ يكون على المقطع الأول ، أما إذا استخدمت ليراد بها الاستفهام ، أو الاستنكار في العامية فإن النبر ينتقل إلى المقطع الثانى ، وبشكل عام فإن العامية تستخدم تغير مواضع النبر في التفريق بين الكلمات ودلالاتها بشكل واسع ، وهو ما يشير إليه علماء اللغة من استخدامات للنبر للدلالة على معان إضافية كالتأكيد ، ويسمى النبر حينئذ emphatic stress أو انفعالى ويسمى حينئذ emotional stress .

وعلى ذلك يمكن القول إن النبر بالنسبة للكلمة يعدُّ من مميزاتها التي تأتى في مرتبة تالية

(١) د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ .
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .
(٣) الأصوات اللغوية ، ص ١٧٥ .

للفونيم والمقطع . غير أننا لا نستطيع أن نتجاهل دور النبر كمميز صوتي في المساعدة على التعرف على حدود الكلمات .

رابعا : التنغيم Intonation :

وهو مصطلح يدل على إرتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام ، ويسمى أيضا موسيقى الكلام . وهنا نجد أن هناك نوعين من اختلاف درجة الصوت voice - bitch ، يمكن تمييزهما :

١ ـــ نوع يسمى بالنغمة أو « التون » tone ، وهو الذي تقوم فيه درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الكلمة ، ولذا تسمى تونات الكلمة word tones .

٢ ـــ نوع يسمى بالتنغيم intonation ، وهو الذي تقوم فيه درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الجملة أو العبارة ، أو مجموعة الكلمات[١] .

والذي يهمنا هنا هو النوع الأول من التنغيم ، أي ما يسمى بالنغمة في الكلمة المفردة . إذ توجد بعض اللغات التي تستخدم هذا اللون من النغمة إستخداماً تميز به بين الكلمات ، ولذلك تسمى لغات نغمية ، أو « تونية » tone languages . ومعنى هذا أن اختلاف درجة الصوت في نطق الكلمة يؤدي إلى تميز كلمة من أخرى . وهذا النوع من اللغات منتشر في الصين وبعض أجزاء أفريقيا وجنوب شرق آسيا وبعض اللغات الهندية الأمريكية[٢] مثال ذلك الكلمة Zuku في لغة Mixteco التي تنطق بنغمتين مستويتين متوسطتين فتعني « جبل » وبنغمة مستوية متوسطة ، بالإضافة إلى نغمة منخفضة فتعني « فرشاه » ، وفي بعض اللهجات الصينية تكون كلمة « ta » أربع كلمات مختلفة ، تبعا للنغمة التي تنطق بها[٣] .

وإلى مثل ذلك أيضا يشير الدكتور إبراهيم أنيس فيقول ، إن كلمة (فان) في اللغة الصينية تؤدي ستة معان لا علاقة بينها ، هي (نوم ، يحرق ، شجاع ، واجب ، يقسم ، مسحوق) وليس هناك من فرق سوى النغمة في كل حالة[٤] .

ويرى بعض الباحثين في اللغة العربية أن التنغيم لم يدرس الدراسة الجديرة به في هذه

---

(١) د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩١
وانظر أيضا O'connor, op. cit. p. 242 - 248.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) الأصوات اللغوية ص ٢١١ .

اللغة[1] . وقد حاول الدكتور تمام حسان أن يدرس التنغيم في العامية حتى يصل إلى أسس يستطيع بها أن يدرس الفصحى فقال إن التنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مسجل ولا مدروس ، وبالتالي تخضع دراستنا له في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية في اللهجات العامية . ثم يمضي قائلا إنه في دراسته للهجة عدن استطاع عن طريق الملاحظة التي أيدتها تجارب المعمل أن يصل إلى أسس التنغيم في هذه اللهجة ، وبالتالي حاول الإفادة منها في تطبيقها على اللغة الفصحى ، فوجد أن الفروق طفيفة بحيث يمكن ، مع قليل من التعديلات أن يمثل التنغيم في الفصحى[2] .

والنظام التنغيمي الذي توصل إليه من خلال دراسته للهجة عدن يقوم على أساسين :

١ ــ صعود أو هبوط النغمة على آخر مقطع وقع عليه النبر .

٢ ــ علوّ الصوت وانخفاضه وتوسطه .

ومن ثم صنف النظام التنغيمي في الفصحى إلى ستة أشكال هي :

١ ــ النغمة الهابطة الواسعة .

٢ ــ النغمة الهابطة المتوسطة .

٣ ــ النغمة الهابطة الضيقة .

٤ ــ النغمة الصاعدة الواسعة .

٥ ــ النغمة الصاعدة المتوسطة .

٦ ــ النغمة الصاعدة الضيقة[3]

كما أضاف نغمة أخرى أطلق عليها « النغمة المسطحة » ، وهي نغمة لا صاعدة ولا هابطة ، ويرى أنها تكون عند الوقف قبل تمام المعنى ، وقد استشهد على ذلك بالوقف عند الفواصل الثلاث الأولى في قوله تعالى : « فإذا برق البصر ، وخسف القمر ، وجمع الشمس والقمر ، يقول الإنسان يومئذ أين المفر »[4] .

فالوقف عند « البصر » و « القمر » و « القمر » الثانية يكون بنغمة مسطحة ، لأن المعنى لم يتم أما الوقوف عند « المفر » فالنغمة فيه هابطة لأنه وقف عند تمام المعنى . وهذه النغمة المسطحة لا تدخل عنده سواء أكان عاديا أم مؤكداً[5] .

---

(١) المرجع السابق ص ١٧٧ ، وانظر أيضا د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ص ٢٢٨ .

(٢) اللغة العربية ، مبناها ومعناها ، ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

(٤) سورة القيامة : آية ٨ .

(٥) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٢٣٠ ــ ٢٣١ .

غير أن الأشكال النغمية التي توصل إليها الدكتور تمام حسان في دراسته هذه ، هي تقريبا نفس الأشكال التي ذكرها علماء اللغة الغربيين ، والتي تستعمل عادة ، سواء أكانت اللغة من اللغات النغمية أم لا(١) .

ومهما يكن من أمر فإن الفصل بين النغمة والتنغيم ، فيما يتصل بالكلمة والكلام ، قد يبدو صعبا في بعض الأحيان ، وخاصة فيما يتصل ببعض الكلمات المفردة التي تستعمل كجمل مثل « نعم » في الإيجاب والنفي ، و « بلى » في الإيجاب ، وغيرها . وبشكل عام فإن كل لغة لها بالنسبة لبعض الكلمات نماذج من النغم مميزة لها إلى حد كبير ، بحيث يمكن للشخص أن يتعرف من خلال سماعه لهذا النغمات ، على اللغة المتكلمة أمامه ، حتى إذا لم يميز فعلا كلمة واحدة من كلماتها .

أما إذا كان على معرفة بهذه اللغة ، فمن السهل عليه حينئذ أن يميز الكلمات بشكل دقيق .

خامسا : المفصل **Juncture** :

وهو عبارة عن سكتة خفيفة بين عدة كلمات أو مقاطع بقصد تحديد مكان انتهاء الكلمة أو المقطع وبداية كلمة جديدة أو مقطع آخر(٢) .

وهناك بعض اللغات التي لا تميز بين الكلمات إلا عن طريق موضع المفصل ، ولذلك عدّه علماء اللغة في مثل هذه اللغات فونيما . وقد حصر دينين **Dineen** فونيمات اللغة الانجليزية في خمسة وأربعين فونيما ، ذكر من بينها فونيم المفصل(٣) .

وقد يكون الانتقال من كلمة إلى أخرى ، أو من مقطع إلى آخر حادا فيسمى المفصل حينئذ مفتوحا **Open Juncture** ، ويرمز له في الكتابة بعلامة (+) .

وقد يكون الانتقال خفيفا فيسمى المفصل ضيقا **Close Juncture** ، ويرمز له في الكتابة بعلامة (−) وقد يستغنى عن مثل هذه الرموز أحيانا بترك فراغ بين الكلمتين أو المقطعين(٤) .

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩٣ .

(٢) Hartmann Stork, op.cit., p. 121.

وانظر أيضا د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ص ١٩٦ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) انظر الفصل الخامس من هذا الباب .

ومن أمثلة استخدام المفصل فى اللغة الإنجليزية للتفريق بين الكلمات نجد الثنائيات الآتية على سبيل المثال :

night rate	مع	nitrate
an aim	مع	a name
an ocean	مع	a notion
at case	مع	a tcase[1]

أما فى اللغة العربية فقد أدى الخلط أحيانا فى موضع المفصل إلى بعض التغيرات اللغوية التى ظهرت فى العامية مثل الفعل (جاب) فى نحو قولنا « جاب الأكل » التى كانت أصلا (جاء + بالأكل) ثم تحولت إلى (جاب + الأكل) ، وهكذا نجد أن المفصل بهذه الصورة يعد من العلامات البارزة فى رسم حدود الكلمة المنطوقة ، إن لم يكن من أهمها جميعاً .

الكلمات إذن من الناحية الصوتية ، كما رأينا ، يمكن تحديدها عن طريق واحد أو أكثر من الملامح الصوتية السابقة ، أعنى عن طريق الفونيم أو المقطع أو النبر أو التنغيم أو الفواصل ، أو بهما جميعا . غير أن بعض هذه الملامح قد يكون حاسما أحيانا مثل عدد الفونيمات أو المقاطع ، أو المفصل ، وبعضها لا يمكن الاعتماد عليه وحده مثل النبر والتنغيم . ولكن كلها ، بلا شك ، تشترك بصورة أو بأخرى فى المساعدة على التعرف على الكلمة من الناحية الصوتية ، وتحديد كيانها وسط تيار الكلام ، خاصة إذا كنا على معرفة باللغة المتكلمة . ومع ذلك فإن علماء اللغة يستطيعون التعرف على الكلمات وفق هذه الملامح ، كلها أو بعضها فى اللغات التى قد لا يعرفونها وذلك عن طريق الدراسة التحليلية للكلام واستخدام أجهزة خاصة فى المختبرات الصوتية ، بحيث يصلون فى ذلك إلى نتائج أقرب إلى الدقة والكمال .

ولكن ، هل الجانب الصوتى بهذه المعايير التى أشرنا إليها فى هذا الفصل تكفى وحدها فى التعرف على الكلمات ، أم أن هناك جوانب أخرى تتصل ببنية الكلمة وتساعد فى التعرف عليها .

الواقع أن صيغة الكلمة ووظيفتها تسهم أيضا إلى حد كبير فى استكمال جانب هام من جوانب الكلمة كما تميز ملمحا هاما من ملامحها الرئيسية . وفى الفصل الثالث من هذا الباب سنتناول الصيغة والوظيفة للكلمة باعتبارهما جزءاً من بنيتها يساعد فى رسم حدودها وأبعادها .

---

(١) د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ١٩٦ .

الفصل الثالث
الصيغة والوظيفة

المصطلح الأساسى الذى يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها هو المورفيم Morpheme حيث يحاول الباحث تقسيم الكلمة إلى عناصرها المكونة لها . ثم تصنيف هذه العناصر ، والمرحلة الأولى فى هذا التقسيم تكون ، كما رأينا فى الفصل السابق ، على المستوى الصوتى والفونولوجى . حيث يتعرف الباحث على الفونيمات المكونة للكلمة ، ويستهدى ببعض الملامح الصوتية الأخرى ، كلها أو بعضها ، فى التعرف على حدودها .

أما المرحلة الثانية ، وهى التى نحن بصددها الآن ، فيسعى فيها للتعرف على المبانى الصرفية ومعانيها الوظيفية ، وهو ما يسميه علماء اللغة المحدثون باسم Morphology المورفولوجى .

والواقع أن هناك تعريفات كثيرة للمورفيم فى المدارس اللغوية الحديثة(١) . غير أنها تتفق جميعاً فى النظر إلى المورفيم على أساس أنه أصغر وحدة لغوية تدل معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية .

وقد وصل علماء اللغة إلى هذا التحديد للمورفيم من خلال بحثهم فى مفهوم الكلمة ومحاولة وضع تعريف عام لها(٢) . لأنهم نظروا إلى الكلمة فى صور مختلفة ، كلها تصلح لأن تندرج تحت هذا المصطلح . فقد نظروا مثلا إلى مجموعة من الكلمات مثل :

رجل ـــ رجال .

مسلم ـــ مسلمات .

ربم ـــ عماد الدين ـــ سر من رأى .

كتب ـــ كاتب ـــ مكتوب ـــ كتاب ـــ استكتب ـــ .... ألخ .

يعلّمون ـــ يعلّمونني ـــ أسهلمونني .

ثم تساءلوا هل من الممكن أن تندرج كل هذه الصور تحت مصطلح الكلمة ؟ وهل هى من نوع واحد أو مستوى واحد ؟ وكانوا من خلال هذه الأسئلة يبحثون عن أصغر وحدة لغوية ذات معنى . ولم يكن مفهوم الكلمة كما هو شائع بين عامة الناس ، أو كما انحدر إلينا من الدراسات اللغوية التقليدية ، يوصلهم إلى ما يبتغون .

---

(١) انظر Hartmann & Stork op. cit, p. 145.
وانظر أيضاً د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٢٢٧ ، وما بعدها .

(٢) Kramsky, op. cit. pp. 13-14.

فكلمة « رجال » مثلاً ، كلمة مفردة ، ولكنها تفيد فى الحقيقة معنيين هما :

١ ـــ الدلالة على رجل ، أو معنى الرجولة .

٢ ـــ الدلالة على الجمع الذى حدث من إضافة الفونيم / ا /إلى كلمة رجل ، مع إبدال فونيم آخر ، هو حركة الراء فى أول الكلمة من الفتح إلى الكسر .

أما كلمة مثل (يعلّمون) ففيها ، بالاضافة إلى الدلالة على العلم والتعليم ، وهى دلالة ثابتة لا تتغير ، عدة دلالات أخرى ، دلت عليها إضافات وتغيرات فى جذر الكلمة[1] . ففيها ما يشير إلى الزمن الحاضر أو المستقبل . وفيها ما يدل على أن الفاعل غائب ، وفيها ما يدل على الجمع . أما بقية الكلمات الأخرى فى المجموعة السابقة ، فبعضها يصلح لأن يكون كلمات مستقلة مفردة ، وبعضها جمل تامة فى اللغة العربية .

ومثل هذا نجده فى اللغة الإنجليزية لو نظرنا إلى مجموعة من الكلمات مثل :

1 - read, reads, reading.

2 - sing, sings, singing.

فسنلاحظ أن هناك علاقة بين الكلمات الثلاث الأولى ، تتمثل فى وجود الجذر (read) ومثال ذلك بين الكلمات الثلاث الثانية ، وتتمثل فى وجود الجذر (sing) . ثم نجد بعد ذلك أن الكلمتين reads و sings تنتهيان بنهاية صوتية واحدة للدلالة على وظيفة نحوية وبالمثل نجد الكلمتين reading و singing تنتهيان بنهاية واحدة للدلالة على وظيفة نحوية أخرى . ومعنى هذا أن اللغة الإنجليزية تعرف هذه العناصر الصغيرة باعتبارها حاملة للوظائف النحوية والصرفية ، أو دالة عليها[2].

إن أمورا كهذه ، وإن اختلف التعبير عنها ، من حيث الصوت والبنية ، فى اللغات المختلفة ، قد دفعت علماء اللغة إلى طرح المفهوم التقليدى للكلمة جانباً لعدم دقته فى الدلالة على وظيفتها الصرفية أو النحوية . ومن ثم حاولوا البحث عن أصغر الوحدات اللغوية الدالة على ذلك . وتكون صالحة لتحليل جميع اللغات . وعلى الرغم من اختلافهم الشديد حول ذلك ، إلا أنهم وصلوا إلى المورفيم كأصغر وحدة صرفية دالة على وظيفة الكلمة .

---

(١) انظر الفصل الرابع من هذا الباب .

(٢) د . محمود فهمى حجازى ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٥٦ .
وانظر أيضاً : Crystal, op. cit., pp. 184-195.

وقد قسموا هذه المورفيمات إلى نوعين :ـــ

النوع الأول :

وأطلقوا عليه اسم « المورفيم الحر Free Morpheme » أى الذى يمكن استعماله بحرية كوحدة مستقلة فى اللغة . مثال ذلك فى اللغة العربية : رجل ـــ ريم ـــ قام ـــ كبير ... الخ .

النوع الثانى :

وأطلقوا عليه اسم المورفيم المقيد Bound Morpheme أى الذى لا يمكن استخدامه منفرداً ، بل يجب أن يتصل بمورفيم آخر ، سواء من المورفيمات الحرة أم المقيدة . ومن أمثلة هذا النوع فى اللغة العربية نجد :

أ ـــ الألف والتاء ، للدلالة على معنى جمع الإناث ، كما فى كلمة (مسلمات) .

ب ـــ الواو والنون ، للدلالة على معنى الجمع والتذكير ، كما فى كلمة (مسلمون) .

حـ ـــ التاء المربوطة للدلالة على معنى التأنيث ، كما فى كلمة (مسلمة) .

د ـــ الألف والنون للدلالة على معنى التثنية ، كما فى كلمة (مسلمان) .

وغير ذلك من هذا النوع كثير فى اللغة العربية[١] .

أما فى اللغة الإنجليزية فنجد أمثلة لهذين النوعين من المورفيمات فى جملة مثل :

The + taller + boys + in + the + railwray + station + didnot + eat + lunch.

فإذا حللناها وفقاً لتوزيع المورفيمات بأنواعها ، الحرة والمقيدة ، فستصبح على النحو التالى :

The + tall + er + boy + s + in + the + rail + way + station + did + not + eat + lunch.[٢]

حيث نجد المورفيمات : tall, boy, in, rail; way, station,

تمثل المورفيمات الحرة ، بينما تمثل : s, er, the المورفيمات المقيدة :

كما قسموا أيضاً المورفيمات المقيدة إلى نوعين أساسيين :

---

(١) راجع د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٢٣٩ ـــ ٢٤٠ .

(٢) Crystal, op. cit., p. 209.

١ ــ النوع الأول :

ويدخل في الاشتقاق ، وتسمى المورفيمات الاشتقاقية . Derivational Morphemes. ونجد مثالاً لهذا النوع من المورفيمات ، فيما يطرء على الفعل المجرد في اللغة العربية من إضافات وتغييرات ، لكي نحصل على ما نسميه بالأفعال المزيدة مثل : « تقاتل » من قتل ، و « انفجر » من « فجر » ، و « علّم » من « علم » . وكذلك لكي نحصل على المشتقات مثل اسم الفاعل واسم المفعول ، وغيرهما من المشتقات ككاتب ومكتوب من « كتب » ، وقاتل ومقتول من « قتل » ، وغير ذلك مما يميز الكلمة بوظائف ودلالات صرفية ونحوية ، كما سنرى فيما بعد . كذلك يعطينا هذا النوع سواء عن طريق السوابق Prefixes أم اللواحق Suffixes أم الدواخل Infixes عدداً من الكلمات المشتقة .

٢ ــ النوع الثاني :

وهو ما يطرأ على الأفعال والصفات والأسماء كأنواع للكلمات ، لها موقع ووظيفة إعرابية . مثل الإعراب بالحركات والحروف ، وتسمى هذا النوع من المورفيمات المقيدة ، المورفيمات الإعرابية .Inflecting Morphemes . وتمثلها في اللغة العربية حركات الأعراب من رفع ونصب وجر وجزم . أي أنها متصلة بوظيفة الكلمة النحوية اتصالاً وثيقاً .

وثمة تصنيف آخر للمورفيمات قد يكون أقرب إلى طبيعة الصيغ والأوزان في اللغة العربية ، كما يقول الدكتور محمود فهمي حجازي(١) . وهو تقسيم المورفيمات إلى وحدات صرفية تتابعية ، ووحدات صرفية غير تتابعية .

١ ــ الوحدات الصرفية التتابعية : Sequential Morphemes وهي الوحدات الصرفية التي تتابع مكوناتها الصوتية من الصوامت Consonnonts والحركات Vowels دون فاصل يفصل بين هذه المكونات ، وهذا النوع من الوحدات التتابعية ، أو المورفيمات نجده في الضمائر العربية مثل : هو ــ هي ــ أنا ــ نحن ... الخ كما نجده أيضاً في المورفيمات المقيدة التي أشرنا إليها من قبل .

٢ ــ الوحدات الصرفية غير التتابعية Non-Sequential Morpheme وهي الوحدات الصرفية التي تتتابع مكوناتها من الصوامت والحركات على نحو غير متصل أي أن الفونيمات المكونة لها تقطعها فونيمات أخرى لمورفيمات أخرى . مثال ذلك كلمة

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ، ص ٥٩ .

(كاتب) فهي تتكون من وحدتين غير متتابعتين ؛ الأولى تتكون من الجذر (ك ت ب) وهي وحدة صرفية غير تابعة ، لأن الفونيمات المكونة لهذا الجذر لا تشكل وحدها عادة تتابعاً متصلاً في أي كلمة عربية .

أما الوحدة الثانية في هذه الكلمة فتتكون من : فتحة طويلة + كسرة . وهي أيضاً وحدة صرفية (مورفيم) غير تتابعية ، لأن فونيماتها لا تكون تتابعاً متصلاً ومستقلاً في أية كلمة عربية ، ولذلك تعتبر الفونيمات الأصول أو الجذور وحدات صرفية غير تتابعية ، وكذلك الصيغ والأوزان .

ونجد مثالاً واضحاً للمورفيمات التتابعية في اللغة التركية في مثل : evdedir وتعني (هو في المنزل) حيث نستطيع التعرف على الوحدات التتابعية الآتية : ev بمعنى منزل de وهي اللاصقة المكانية dir وهي اللاحقة الخاصة بالوجود[1] .

وقد ترتب على هذا الفهم لطبيعة المورفيم ودوره في بيان الوظيفة الصرفية والنحوية للكلمة ، أن اختلف مفهوم أقسام الكلمة .Parts of speech عند علماء اللغة المحدثين عن مفهومها عند القدماء ، وبالتالي اختلفت نظرتهم لوظيفة الكلمة من الناحية النحوية والصرفية ، إذ أصبحت كلمة وظيفة Function عند علماء اللغة لا تنصرف فقط إلى الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب ، وإنما تتجاوز ذلك إلى ما يسمى عندهم بالتحليل الوظيفي Functional analysis للكلام ، وهو يتناول كافة مستويات اللغة ، حيث ينظرون إلى العلاقات التركيبية Structural relations من الفونيمات إلى الجمل . وقد وضعوا لذلك خطوات أساسية في التحليل تبين مدى ارتباط العناصر اللغوية بعضها ببعض ، وفي الوقت عينه تحدد وظيفة كل عنصر على نحو يمكن إدراكه مستقلاً فالفونيمات تتحول إلى مقاطع ، والمقاطع إلى مورفيمات ، والمورفيمات إلى جمل ، وذلك على النحو التالي

فونيمات ← مقاطع ← مورفيمات ← جمل[2] .

وتظهر وظيفة الكلمات في اللغة ، تبعاً لذلك ، عن طريقين :

١ ــ بيان الوظائف أو العناصر الصرفية (المورفيمات) للكلمة .

٢ ــ بيان الوظائف النحوية ، وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية ، كما في اللغة العربية .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٧ .

(٢) Hartmann & Stork, op. cit., p. 9.

غير أن بيان الوظيفة النحوية للكلمة قد يتم عن طريق الموقعيه ، كما في اللغة العربية أحياناً مثل « ضرب عيسى موسى »[1] وفي بعض لغات العائلة الهندية الأوروبية أكثر الأحيان ، والمثال التقليدى الذى توردة كتب اللغة الفرنسية ويدل على ذلك هو Pierre Frapp Paul (بيير يضرب بول) فلو نقلنا Paul (بول) مكان Pierre (بيير) لأصبح (بول) هو الضارب و (بيير) هو المضروب ، لأن كل كلمة من كلمات هذه الجمل لا يحدد وظيفتها في الجملة ، أى عنصر صوتى ، فيما عدا كلمة Frappe التى تتميز بنغمة خاصة في مقابل الصيغ الأخرى مثل Frappons و Frappe ... الخ[2] .

كما يتم ذلك أيضاً في بعض هذه اللغات عن طريق بيان وظائف حركات الأعراب ، كما في اللغة اللاتينية وهى تشبه العربية في هذه الناحية ، مثال ذلك في اللاتينية : Petrus caodit Paulum (بطرس يضرب بول) . ففى كلمة Petrus لاحقة هى us وهذه اللاحقة مورفيم يدل على أن الاسم في حالة الرفع . وفى كلمة Paulum لاحقة هى um تدل على أن الاسم في حالة النصب ولذلك يجوز وضع Paulum مكان Petrus مع بقاء المعنى كما هو . والذى يعين على فهم المعنى في هذه الحالة أن كل اسم به لاحقة تحدد حالته الإعرابية[3] .

ومع ذلك فإن أقسام الكلام من اسم وفعل وصفة وأداة ، وغير ذلك ، يمكن أن تؤدى بنفسها وظيفة تكوين العلاقات النحوية باعتبارها كلمات ذات صيغ لكل منها وظيفة . ومعنى هذا أن الوظيفة اللغوية للكلمة هى المحصلة من استخدام الكلمات في جمل ، سواء على المستوى التحليلى ، أم على المستوى التركيبى[4] .

وبناء على هذه الفكرة يمكن تقسيم وظائف الكلمات ، والتمييز بينها من خلال قسمين رئيسين لهذه الوظائف في اللغة العربية ، هما :

١ ــ الوظائف الصرفية للكلمة .

٢ ــ الوظائف النحوية للكلمة .

أولاً : الوظائف الصرفية للكلمة :

وهى المعانى المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة فاسم الفاعل مثلاً هو اسم مشتق على

---

(١) شرح ابن عقيل ١ /٤٣٠ .

(٢) د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٢٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٥ .

(٤) د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربى ، ص ٢٠٣ .

وزن فاعل من الثلاثي ، وهو يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعلة أيضاً ، ولذا فهو يشتمل على أمرين معاً هما :

١ ــ المعنى المجرد الحادث من مورفيم الجذر .
٢ ــ فاعل هذا الحادث من مورفيم الصيغة .

مثال ذلك كلمة كاتب ، حيث تدل على معنى الكتابة ، والذات التي فعلت الكتابة . ومن ثم يترتب على ذلك أن كل كلمة تأتي على وزن اسم الفاعل تجرى مجرى الفعل في العمل النحوي[١]. وكل ذلك مستفاد من الصيغة أو الوزن ، أو بعبارة أخرى من الوظيفة الصرفية لاسم الفاعل التي تميز كل كلمة جاءت على هذا الوزن في اللغة العربية عن غيرها من الكلمات التي على وزن اسم المفعول مثلا ومثل ذلك نجده في الكلمات التي تصنف كأسماء ، إذ أن المعنى الصرفي للأسماء هو الدلالة على المسمى ، ومعنى ذلك أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمن البتة ، ولهذا فقد عرف النحاة الاسم بأنه ما دل على مسمى ، وليس الزمن جزءاً منه[٢]. مع العلم بأن الدلالة على الحدث المجرد أو عدده أو نوعه ، هي المعاني الصرفية لما يندرج أيضاً تحت مفهوم الاسم ، وهي الوظائف الصرفية لكلمات مثل المصدر واسم المصدر ، واسم المرة ، واسم الهيئة .

وهنا يجب أن نفرق بين وقوع الحدث في زمن ما ، وهو ما تدل عليه صيغ وأوزان الأفعال ، أي وظيفتها الصرفية المركبة من الحدث والزمن ، وبين مكان الحدث أو زمانه أو آلته ، وهو ما تدل عليه الوظائف الصرفية لكلمات مثل أسماء المكان أو الزمان أو الآلة . وهي تندرج لذلك تحت مفهوم الاسم .

أما المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام ، فهو الدلالة على الحدث والزمان معاً ، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من دلالة صيغة أو وزن الفعل . وهما وظيفتا الفعل الصرفية .

وأما المعنى الصرفي للصفات فهو الدلالة على موصوف بالحدث ، وبالتالي فإن الاتصاف بالحدث هو الوظيفة الصرفية للصفات . وإذا كان الزمن في الأفعال هو أحد وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن صرفي ، ومن ثم فهو جزء من دلالة الصيغة والوزن ، فإن الزمن مع الصفات لا يعتبر من وظائفها الصرفية وهو لذلك زمن نحوي يستفاد من السياق ، بمعنى أن الزمن مع الصفات هو وظيفة السياق ، وليس جزءاً من وظيفة الصيغة ، كما هو الحال مع الأفعال .

(١) شرح ابن عقيل ، ١ /٢٢
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل : ١ /٢٢ .
وانظر أيضاً د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ص ٢٠٣ .

أما الضمائر وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، فقد تكون مورفيمات حرة أو مورفيمات مقيدة ، لأنها لا تخضع لصيغ أو أوزان صرفية معينة ، ومع ذلك فهي تدل على وظائف صرفية عامة فضمائر التكلم والخطاب تدل على عموم الحضور وضمائر الغائب تدل على عموم الغياب وهي الدلالة الوظيفية للضمائر بشكل عام . ومثل ذلك في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وهي من هذه الناحية لها وظيفة في الكلام أكثر منها في المعجم ، أي أن معناها وظيفي لا معجمي ، ولذلك نجد المعاجم العربية تحدد معناها عن طريق ذكر دلالتها الوظيفية(١) .

ومثل الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة نجد أيضاً أن الكلمات التي تدل على الظروف لا تخضع لصيغ ظرفيه معينة ، إلا أنها تدل على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية أو المكانية . فالدلالة على الظرفية هي وظيفة الكلمات التي تدل على الظروف أو معناها المعبر عن العلاقات الزمانية أو المكانية بالوظيفة .

وأما الأدوات جميعاً فهي لا تدخل أيضاً في علاقات اشتقاقية مثل الأسماء أو الأفعال ، إذ ليست لها صيغ معينة ، وإنما هي مورفيمات لا تظهر وظيفتها الأساسية إلا من خلال التركيب . بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة ، وهذا هو معناها الوظيفي فالمعاني التي تؤديها حروف الجر والعطف وواو المعية وأدوات القسم والاستثناء ، والأدوات التي تدل على معاني الجمل كالشرط والاستفهام والتمني ، وغير ذلك ليست لها معان معجمية ، وإنما تؤدي جميعاً معناها الوظيفي ، باعتبارها مورفيمات من خلال التركيب . وهذا هو الشأن أيضاً في كان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع كلها مورفيمات مستقلة ، قد يكون لبعضها معنى معجمي ، ولكنها تؤدي معنى نحوياً(٢) .

تلك هي الوظائف الصرفية العامة للأسماء والأفعال والصفات والأدوات ولكن ينبغي أن نشير هنا إلى أن الكلمات التي تدل على أسماء أو صفات أو أفعال ، تدل بالإضافة إلى هذه الوظائف الصرفية العامة ، على وظائف صرفية فرعية أخرى . فكما ذكرنا أن المعنى الصرفي العام للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن فحين نقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر فسنجد مثلا أن الفعل ضرب بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد للغائب لأنه عبارة عن الفعل والضمير (ضرب + هو) أي أنه أدى وظيفة أخرى غير وظيفته الأساسية وهي الدلالة على الحدث والزمن ، ومثل ذلك أيضاً في الفعل المضارع بمفرده حيث يدل المورفيم (يـ) وهو سابقه على أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب ، ومثل ذلك في (التاء) في

(١) انظر ، على سبيل المثال ، لسان العرب ، ٢٠ /١١١ .

(٢) د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٢٤٠ .

وانظر أيضاً د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٦ وما بعدها .

تضرب ، و (الهمزة) في أضرب ، و (النون) في نضرب ووظيفة الإسناد هذه ، غير الوظيفة الأساسية للفعل المضارع ، وهو ما يشير إليه النحاة باستتار الضمير ، بمعنى أن :

يضرب ← يضرب + هو

تضرب ← تضرب + هي

نضرب ← نضرب + نحن

أضرب ← أضرب + أنا

اضرب ← اضرب + أنت

وكل ذلك يتم بواسطة المورفيم الذي يكوّن السابقة ، كما أشرنا[1] .

وعلى هذا يمكن القول إن الأفعال جميعاً تؤدي وظيفة الإسناد ، بجانب وظيفتها الأساسية في الدلالة على الحدث والزمن ، وهذا الإسناد يختلف بحسب المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، وبحسب الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وكذلك بحسب التذكير أو التأنيث ، وذلك بواسطة المورفيمات ، أو الصيغ والأوزان الصرفية المختلفة التي يمكن أن تستخدم في التفريق بين هذه الكلمات .

على أن الأفعال بشكل عام لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه ، بل تتعدى وظائفها إلى أكثر من ذلك عندما تتصل بها مورفيمات هي ما يسمى بالزوائد ، بمعنى أن الوظائف الصرفية للأفعال تتعدد بتعدد الحالات التي تقبل فيها الأفعال المجردة مورفيمات الزيادة ، فالتعدية والمطاوعة والمشاركة والتحويل والصيرورة ، وغير ذلك ، كلها في الحقيقة مورفيمات تؤدي وظائف صرفية معينة ، يؤديها الفعل عند اتصاله بهذه المورفيمات المناسبة لكل وظيفة من هذه الوظائف ولهذا قال علماء العربية القدماء إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى[2] .

وكذلك في الكلمات التي تدل على الأسمية فإن المعنى الصرفي لها هو الدلالة على المسمى ، كما أشرنا من قبل ، أما حين تتصرف الأسماء تصرفات مختلفة بحسب اختلاف الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، وذلك بواسطة المورفيمات الخاصة بذلك مثال ذلك « ضاربة » من « ضارب » حيث نجد في الأولى مورفيمين يحدد أن نوع الكلمة وهو أنها اسم مؤنث ، وهذان المورفيمان هما فتحة الباء والمقطع « تُنْ » وهو لاحقة ، وهما يدلان هنا على العدد المفرد ، ويقابل هنا « ضاربان »

---

(١) د . محمود السعران ، علم اللغة ص ٢٣٨ .

(٢) د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٨٢ وما بعدها .
وانظر أيضاً د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٢ وما بعدها .

و « ضاربتان » بزيادة المقطعين الأخيرين (انِ) و (تانِ) مع فتح الباء للدلالة على التثنية المذكرة ، فالمؤنثة كما يقابل هذا « ضاربون » و « ضاربات » أو « ضوارب » بزيادة « ونَ » وضم الباء في الأول و بزيادة (ات) وفتح الباء في الثانية ، أو بإدخال المقطع (واَ) وفتح الضاد وكسر الراء في (ضوارب) وكلها أنواع من المورفيمات تأتى إما كسابقة أو لاحقة أو مقحمة[1] .

وكل ذلك على وظائف فرعية أخرى للأسماء بجانب وظائفها العامة وهى تؤدى هذه الوظائف الفرعية في حالة التصاقها بهذه الزوائد أو صيغ التصريف المختلفة .

وتشترك الصفات مع الأسماء والأفعال أيضاً في أن لها وظائف فرعية بجانب وظائفها العامة ، وهى الدلالة على موصوف بالحدث ، أما حين تتصرف الصفات حسب الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، بواسطة حروف الزيادة لكل حالة أيضاً ، فحينئذ تكون دالة على وظائف فرعية بجانب وظائفها الأساسية .

وإذا كانت الصفات تؤدى مثل هذه الوظائف العامة والفرعية ، فإن صيغها مثل صيغة اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة ، واسم التفضيل ، والصفة المشبهة تؤدى إلى جانب ذلك أيضاً وظائف أخرى تتضح من دلالة اسم الفاعل مثلا على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجديد . ومثل ذلك صيغ المبالغة والتكثير وأفعل التفضيل يدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الصفة ، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل اللزوم والثبات[2] .

وهكذا نرى أن تحديد الوظيفة الصرفية للكلمة ، سواء أكانت اسما أم فعلا أم صفة أم غير ذلك ، يعتبر الخطوة الأولى والضرورية في استكمال حدود الكلمة ومعرفتها ، بل هى خطوة أيضاً في سبيل شرح معناها في المعجم لأنه لا يمكن أن يربط إنسان ما بين كلمة ومعناها في المعجم إلا إذا عرف صيغتها الصرفية التى تحدد معناها الوظيفى ، فقد تأتى مثلا كلمة على صيغة صرفية محايدة مثل :

(فاعل) ، بصيغة الفاعل والأمر من فاعَل مثل (قاتل) .
(فَعَل) ، للصفة المشبهة وللمصدر مثل (عَدْل) و (حَزَن) .
(فعيل) ، لصيغة المبالغة ولمعنى المفعول مثل (قتيل) و (جريح) .
(أفْعَل) ، للفعل الماضى وللصفة المشبهة وأفعل التفضيل مثل : (أخرج) و (أكرم) و (أعرج) .

---

(١) د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٢٣٩ .
(٢) د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربى ، ص ٢٠٩

فانعزال الكلمة على هذا النحو السابق فى المعجم قد يكون مدعاة للبس فى معناها . وحينئذ لابد للمعجمى أن يعطيها من الشرح والتحليل ما يوضح معناها الصرفى ، وبالتالى وظيفتها . فيقول مثلاً (الأكرم) الفاضل فى الكرم ، فنعلم من هذا أن المقصود صفة التفضيل وليس الفعل الماضى ، وذلك عن طريق إضافة مورفيم الألف واللام كأداة للتعرف أو يقول (أخرج الشيء) فنعرف أن المقصود الفعل الماضى وليس الصفة المشبهة ولا اسم التفضيل أما كلمة مثل (مختار) التى تأتى كاسم فاعل أو اسم مفعول فلابد للمعجم أيضاً من أن يحدد وظيفتها الصرفية قبل أن يشرح معناها المعجمى فيقول مثلاً (المختار) بمعنى الفاعل ، الذى يختار لنفسه ، وبمعنى المفعول ، من يقع عليه الاختيار فقوله ، بمعنى الفاعل ، وبمعنى المفعول هو تحديد لوظيفة صرفية لكلمة محايدة .

أما فى كلمة مثل (عدل) فيقول العدل بمعنى الصفة ، العادل ، وبمعنى المصدر الإقساط فى الحكم[1] .

وكل هذا يدل على أن الكلمة لا تحدد ماهيتها وحقيقتها ، ما لم تحدد المعنى الوظيفى لها .

ثانياً : الوظائف النحوية للكلمة :

وهى تتصل بترتيب الكلمات فى الجمل ، أو ما أسماه عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) النظم ، يقول : « ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاث ، اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعليق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما »[2]. ثم يمضى بعد ذلك مبينا طرق تعلق الاسم بالاسم ، ثم تعلق الاسم بالفعل ، ثم تعلق الحرف بهما ، إلى أن يقول ، « فهذه هى الطرق والوجوه فى تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهى كما تراها معانى النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل فى كل شيء كان له مدخل فى صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لا ترى شيئاً من ذلك لا يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه »[3].

والنظم بهذا المعنى الذى ذكره عبد القاهر الجرجانى له علاقة وثيقة بالمورفولوجيا عند علماء اللغة المحدثين . ولعله كان يعنى بالتعليق ما يقصده هؤلاء العلماء بالعلاقات

---

(١) د . تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ص (ز) .

(٣) المصدر السابق ص (ى) .

التركيبية structural relations[1] أما ما يقصده بمعاني النحو فهو ما يشيرون إليه تحت اسم الوظائف النحوية للكلمة في الجملة .

وإذا كنا قد عرّفنا من قبل الوظيفة بأنها المعنى المتحصل من استخدام الكلمات على المستوى التحليلي أو التركيبي ، فإن المقصود بالوظائف النحوية للكلمات هنا هو المعاني النحوية التي تحددها الكلمات في الجملة . تلك المعاني التي تدور على ما إذا كانت الجملة تقريراً أو استفهاماً أو رجاء ... الخ أو ما يتعلق بالأدوار التي تؤديها العناصر المختلفة والتي تتغير بها المورفيمات في التركيبات النحوية المختلفة ، وبناء على ذلك يمكن أن تنقسم هذه المعاني النحوية بالنسبة للغة العربية أيضاً إلى قسمين :

١ — الوظائف النحوية العامة .
٢ — الوظائف النحوية الخاصة .

أولاً : الوظائف النحوية العامة :

وهي المعاني النحوية العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام ، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد ، وفي دلالتها على الشرط ، وكل ذلك يتم باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب ، باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة .

كما تتمثل هذه الوظائف النحوية العامة في قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام النبر والتنغيم والفواصل . بينما هناك بعض الجمل كجملة الاستفهام والشرط والنفي ، لا يدرك معناها الوظيفي إلا باستخدام الأداة الخاصة بذلك المعنى ، باستثناء جملة الإثبات وجملة الأمر حيث يتم ذلك عن طريق الصيغة . يقول الدكتور تمام حسان ، « والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملة الإثبات والأمر بالصيغة « قام زيد — زيد قام — قمْ » وكذلك بعض جمل الإفصاح[2]. فإننا سنجد كل جملة في اللغة العربية على الإطلاق يتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة »[3].

---

(١) Hartmann & Stork, op. cit., p. 91.
وانظر أيضاً معنى التعليق عند د . تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٨٠ وما بعدها .

(٢) يقصد الجمل التي تستعمل التنغيم والنبر والفواصل في الدلالة على وظائف نحوية .

(٣) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١٢٣ .
انظر أيضاً د . فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢١٠ .

ومعنى ذلك أن الوظائف النحوية العامة فى الأغلب الأعمّ تتم بواسطة الأداة بأمثلتها المختلفة . مثل : لِمَ ، عمَّ ، متى ، أين ، لعل ، إنَّ ، ليت ، لو ... الخ[1] .

غير أن أقسام الكلام من جهة أخرى يمكن أن تؤدى وظيفة تكوين العلاقات النحوية . وهذه الوظيفة يعبَّر عنها بالأدوات أحياناً وبدونها أحياناً أخرى . فالتعبير عن الاستثناء مثلاً يكون عن طريق أداة الاستثناء ، والمعية بواو المعية ، والتوكيد بأداة التوكيد وهكذا بينما يتم التعبير عن علاقة الاسناد بالأسماء والصفات والأفعال والضمائر . فالاسم يكون مسندا ومسندا إليه أى يقبل الإسناد بطرفيه ، ويشاركه فى ذلك الصفات والضمائر ، لأنها تنوب عن الاسم الظاهر .

أما الأفعال فلا تقبل الإسناد إلا من طرف واحد ، إذ لا تقع إلا مسندا ، كما يعبرّ عن معانى التبعية مثل العطف والتوكيد والبدل بما يصلح لها من أقسام الكلام ، وكل ذلك يتم بلا أدوات ، ومع ذلك يبقى للأداة أهمية ظاهرة فى بيان الوظائف النحوية العامة فى الجملة . ومن هنا تأتى أهمية توضيح وبيان الوظائف النحوية للأدوات باعتبارها مورفيمات حرة ، أو كلمات فى المعجم ، وذلك عن طريق معرفة وظيفة كل مورفيم منها أو بمعنى آخر ما تدل عليه كل كلمة فى التركيب من معانى النحو .

ثانياً : الوظائف النحوية الخاصة :

وهى معانى الأبواب النحوية . وتتضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة ، وبين الباب النحوى إذا عرفنا أن الكلمة التى تقع فى باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب ويتمثل ذلك فى وظيفة الفاعلية التى يؤديها الفاعل ، والمفعولية يؤديها المفعول والحالية التى يؤديها الحال وهكذا .

أما على المستوى التطبيقى فى استخدام الوظائف النحوية الخاصة ، أو معانى الأبواب النحوية فى التفريق بين الكلمات ، فيمكن أن نقول مثلاً ، إن كلمات التى تمثل الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلام ، هى التى تصلح أن تكون فاعلاً . وعلى ذلك يمكن القول إن الفاعل باب نحوى ، أما الفاعلية فهى وظيفته النحوية الخاصة فى الكلام . وأما بقية أقسام الكلمات ، كالأفعال والظروف والأدوات . فلا تصلح لأن تؤدى وظيفة الفاعلية . وهو تمييز نحوى يفرق بين أقسام الكلمات وأنواعها .

ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر هى التى تقع فاعلاً ، فإن كلا منها يؤدى ، بجانب وظيفته الصرفية ، وظيفة نحوية خاصة . فاسم الفاعل مثلاً يؤدى وظيفتين :

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٥ .

إحداهما صرفية عامة ، وهي الدلالة على المسمى ، أو وظيفة التسمية ، كما أشرنا من قبل . والثانية ، وظيفة نحوية خاصة هي الفاعلية .

ومثل ذلك أيضاً الصفة التي تقع فاعلاً في الجملة بإسناد الفعل إليها ، تؤدي وظيفتين أيضاً إحداهما صرفية عامة ، وهي الاتصاف بالحدث ، والأخرى نحوية خاصة وهي الفاعلية .

وكذلك الضمائر التي تقع موقع الفاعل ، فالاضمار وظيفتها الصرفية العامة ، والفاعلية وظيفتها النحوية الخاصة[1] .

وهكذا إذا تتبعنا بقية الأبواب النحوية فسنجد أن كل كلمة مفردة تقع في باب من أبواب النحو ، تقوم في نفس الوقت بوظيفة هذا الباب . ومن هنا نستطيع أيضاً أن نستخدم الوظيفة النحوية في التفرقة بين الكلمات في المعجم وبيان وظائفها النحوية ، في اللغة العربية .

غير أن ذلك قد يختلف من لغة إلى أخرى ، فلكل لغة نمطها الخاص في بناء الكلمات ووسائل تصنيفها ، بمعنى أن الصيغ الصرفية تختلف من لغة إلى أخرى ، أو على الأقل ، من عائلة لغوية إلى أخرى . وبالتالي تختلف بنية وصيغة الكلمة ، مما يترتب عليه اختلاف وظيفتها .

ويمكننا أن نوضح ذلك بمثال من لغة تختلف عن اللغات السامية واللغات الأوروبية ، التي قد نعرف عنها الكثير .

فاللغة السواحيلية ، رغم كون اسمها مشتقا من كلمة عربية ، ورغم كثرة عدد الكلمات الدخيلة فيها من اللغة العربية ، إلا أنها تنتمي إلى مجموعة البانتو التي تختلف خصائصها عن خصائص اللغات السامية واللغات الأوروبية في جوانب كثيرة[2] . فنجدها تصنف الأسماء وفق السوابق prefixes ، ففيها مثلاً المجموعة التي تبدأ في حالة الإفراد في بالصوت .m ، وفي الجمع بالمقطع wa ووجود هذه الـ m في أول الاسم المندرج في هذه المجموعة دليل على كونه مفرداً أما وجود المقطع wa فدليل على كونه جمعاً .

وعلى هذا فكلمة mtoto تعني طفلا . وكلمة watoto تعني أطفالا . وهنا نلاحظ أن الأصل toto هو مجرد صيغة ذهنية مفترضة ليس لها وجود متحقق في هذه اللغة .

(١) د . فاضل مصطفى ، أجزاء الكلام العربي ، ص ٢١٢ .
(٢) د . محمود حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٤٨ .

أما الصيغ الحقيقية الموجود منها كلمات فتظهر من خلال هذا الأصل ، لكن مصحوبة دائماً بالسابقة الدالة على الصيغة النهائية للكلمة .

وهناك مجموعة أخرى من الأسماء فى هذه اللغة أيضاً تبدأ فيها الأسماء المفردة بالمقطع ki وفى الجمع بالمقطع Vi ومعنى هذا أن وجود المقطع ki فى أول الكلمة يدل على أنها جمع وعلى هذا نجد أن كلمة ki-tu كلمة مفردة ، ومعناها فى اللغة العربية « شىء » . أما كلمة Vi-tu فهى جمع ، أى بمعنى « أشياء »[1] .

وهكذا نجد أن السواحيلية تتوسل هنا بالسوابق باعتبارها أداة للتعبير بين الصيغ ، وبالتالى بين الكلمات .

وكما تختلف الصيغ ، من مجموعة لغوية إلى أخرى ، أو من لغة إلى أخرى ، فإن وظيفة الكلمة فى التركيب تختلف هى أيضاً تبعاً لذلك . ففى العربية والأكادية مثلاً نجد ثلاث حالات لإعراب الكلمة تبعاً لموقعها فى التركيب ، بينما هناك لغات تفرق بين أربع حالات إعرابية مثل اللغة الألمانية ، وقد أطلق علماء اللغة على هذه الحالات أسماء مختلفة هى : Nomtnativ ويقابل فى اللغة العربية الرفع Akkusativ ويقابل النصب Dativ ويقابل الجر Genetiv وهو الإضافة[2]

ومع ذلك فلا نستطيع القول بأن النصب فى الألمانية يقابل دائماً النصب فى العربية ، ومثل ذلك فى بقية الحالات . ولذلك يمكن أن نسمى الإعراب هنا حالات الكلمة ، وهى :

الحالة الأولى ، والحالة الثانية ، والحالة الثالثة ، والحالة الرابعة ، إذا شئنا الدقة .

وهناك لغات أخرى تعرف حالات أكثر اختلافا وتنوعا ، فاللغة التركية مثلا تعرف حالة المكانية Lokativ وتعبر بها عما نعبر عنه فى العربية بالجار والمجرور فمثلاً ev معناها منزل ، بينما evde تعنى فى المنزل[3].

وهكذا نجد أن اللغات تختلف فيما بينها فى طرق صياغة الكلمة ، وبالتالى تختلف وظيفة الكلمة . وصفوة القول أن الكلمة تتحدد وظيفتها وبالتالى يسهل التعرف عليها ، فى لغة من اللغات بناء على أمرين :

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٦٣ .
(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الأول : صيغة الكلمة ونوعها ، كأن تكون اسما أو فعلا أو صفة أو أداة .
الثاني : موقع الكلمة في الجملة .

أي بعبارة أخرى أن الصيغة الصرفية للكلمة ، ووظيفتها النحوية والصرفية يتضافران جميعاً في النهاية لكي نتحقق من وجود الكلمة ومعرفة حدودها بدقة .

الفصل الرابع
الجذر والاشتقاق

قد يلقى الباحث الذى يدرس لغة غير لغته الأم مشقة فى تحديد الكلمات فى هذه اللغة ، ومن ثم يعمد إلى بعض الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك ، كأن يبدأ بتحليل أصوات هذه اللغة وتحديد مقاطعها ، وقد يستهدى بمواضع النبر والتنغيم والفواصل ، غير أن العودة إلى الجذر الأصلى (root) للكلمة قد يساعد إلى حد كبير فى الكشف عن معالمها ، ومعرفة الجذر تتصل اتصالا وثيقا بالاشتقاق وطرقه فى اللغة . وهو بشكل عام الوسيلة التى تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة ، وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات فى جذر واحد ثابت لا يتغير . وهو ما يعبر عنه المعجميون باسم الاشتراك فى المادة **basic form** حيث يجعلون حروف هذا الجذر مدخلا **Entry form** ، إلى شرح معانى ودلالات الكلمات التى ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت ، هو فى الحقيقة يشكل البنية الأساسية للكلمة .

وتختلف اللغات فيما بينها فى طريقة صوغ الكلمات من هذا الجذر ، ولكن معظمها تشترك فى شىء واحد وهو ثبات هذا الجذر فى معظم الكلمات المشتقة ، بحيث يمكن الاعتماد عليه فى تحديد العناصر اللغوية الطارئة على الكلمة ، وبالتالى التثبت من بنيتها الأساسية .

ففى بعض اللغات يقوم الاشتقاق على نظام السوابق **Prefixes** واللواحق **Suffixes** ، والدواخل **Infixes** ، كما فى معظم لغات العائلة الهندية الأوروبية[1] . أما فى اللغات السامية ، واللغة العربية بوجه خاص ، فإن الاشتقاق فى هذه اللغات يقوم على تغير حركات الجذر الأصلى وتبديلها . ويتكون الجذر فيها ، فى الأغلب الأعم ، من ثلاثة حروف صامتة **Consonnant** ، غير أن هذا الأصل الثلاثى غير ثابت ، بل هو عرضة للتغير ، ويتم تغييره بتغيير حركات **vowels** ، حروفه . فإذا تغيرت تكونت كلمات ذات دلالات مختلفة ، مع تغير هذه الحركات . فكل تغير فى حركات الأصل ، يعقبه تغير فى الدلالة كذلك . فجذر مثل (ك + ت + ب) مكون من حروف ثلاثة صامتة ، من الممكن أن نشتق منها فعلاً ماضياً مثل « كَتَبَ » عن طريق تغيير حركات هذا الجذر ، وهو فعل يختلف الدلالة والصيغة عن كلمة « كُتِبَ » التى هى فعل مبنى للمجهول .

(١) Zgusta, op. cit., p. 127.

انظر أيضاً : Sturtevant, Linguistics change, p. 33.

وهما معاً يختلفان عن كلمة « كتاب » وهي اسم . وقد حدث هذا الاختلاف من تغير الحركات .

ومن الممكن اشتقاق كلمات جديدة فى بعض اللغات السامية ، ومنها العربية ذات صيغ ومعان جديدة بإضافة زوائد تتألف من حرف أو أكثر ، فنشتق مثلاً من وزن « فعل » كلمات على أوزان « أَفْعَلَ » و « نفعل » و « تفعل » و « تفاعل » و « افتعل » و « انفعل » و « استفعل » ... الخ . كما يصلح هذا الوزن بدوره لأن نشتق منه مختلف الصيغ الفعلية مثل اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفاضيل ، وأسماء الزمان والمكان كما يمكن أن نشتق المصادر ، مثل المصدر العادى ، والمصدر الميمى ، والمصدر الصناعى .

وهذه الزوائد تتألف من حرف أو أكثر ، تضاف إلى الجذر الثابت ، فتتغير الدلالة والصيغة ومع ذلك فالكلمات المشتقة ، مهما تغيرت صيغها ودلالاتها ، نتيجة لتغير حركات الجذر أو إضافة زوائد إليه ، فإنها فى جميع الأحوال لا تتخلى عن الحروف الثلاثة الصامتة ، بل تبقى دائماً فى صلب كل كلمة ، مهما كانت صيغتها أو دلالتها ، وعلى نفس ترتيب الجذر الأصلى[1] .

فجذر مثل (س ل م) وهو مؤلف من ثلاثة حروف صامتة ، يمكن أن نشتق منه كلمات جديدة ، سواء بتغير الحركات ، أو إضافة زوائد ، غير أننا لا نستطيع أن نترك منه حرفاً واحداً . فكلمات مثل :

« سلم » ، « تسلم » ، « سالم » ، « سلمان » ، « سلمى » ، « سلامه » و « سليم » ... الخ . كلها كلمات تعود إلى الجذر (س ل م) ولا يمكن الاستغناء عن حرف من حروفه ، بل لابد لصحة الاشتقاق أن تبقى على هذا الترتيب أى السين فاللام فالميم .

والعربية فى ذلك تسير على نهج مطرد فى توليد وخلق الكلمات الجديدة ، وهو ما يعرف عند علماء العربية باسم الاشتقاق . وقد عرفوه بقولهم « هو أخذ صيغه من أخرى ، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة »[2] . ونلاحظ أن فى جميع الكلمات المشتقة معنى مشتركا ، هو عادة المدلول الأصلى للجذر ، والذى تعود إليه كل المشتقات .

---

(١) السيوطى ، المزهر ، ١ /٣٤٧ .
(٢) السيوطى ، المزهر ، ١ /٣٤٦ .

وهذه الوسيلة فى خلق الألفاظ وتجديد الدلالات ونموها نجدها فى أنواع من الاشتقاق ذكرها القدماء والمحدثون من علماء العربية ، وهى الاشتقاق الأصغر ، أو الاشتقاق العام ، وهو أكثر أنواع الاشتقاق دورانا فى اللغة العربية ، ويحتج به لدى أكثر علماء اللغة القدماء[1] ثم الاشتقاق الكبير والأكبر[2] .

وهذان النوعان يقومان أساساً على تقليب الحروف وإبدالها ، وهما متداخلان إلى حد كبير .

ولا بد لصحة الاشتقاق من وجود ثلاثة عناصر رئيسية ، تتوافر فى المشتقات وهى :

١ ـــ الاشتراك فى عدد الحروف ، وهو فى الكلمات العربية ، ثلاثة حروف غالباً .
٢ ـــ أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً فى بنية الكلمات المشتقة .
٣ ـــ أن يكون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدلالة .

ومما من شك فى أن هذه الطريقة فى تخليق الكلمات وتولدها بعضها من بعض ، تجعل من اللغة جسماً حياً تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة ، تغنى عن عدد ضخم من الكلمات المفككة المنعزلة ، لو لم يكن الاشتقاق على هذه الصورة يربط بينها .

ومن ناحية أخرى كان لوجود الاشتقاق فى العربية ، على هذه الصورة ، شأن كبير فى تحديد أصالة الكلمات فيها . وسبيلاً لمعرفة الأصيل من الدخيل ، لأن الكلمة الدخيلة فى العربية تبقى غالباً فى معزل عن سلسلة المشتقات المتجانسة المترابطة ، حيث لا نجد لها أصلاً ، لا من ناحية البنية ، ولا من ناحية الدلالة ، يمكن أن يلحقه بها ، إلا ما تعسف اللغويون فيه . فكلمات مثل ، « الصراط » و « الفردوس » وغيرها من الألفاظ المعربة[3] لا نجد لها فى اللغة العربية أصلاً إذ لا توجد مادة « ص ر ط » أو مادة « ف ر د س » .

(١) المصدر السابق ، ١ /٣٤٦ ـــ ٣٤٧ .

(٢) اختلف المحدثون من علماء العربية فى أنواع الاشتقاق ، ومدلول كل نوع ، فعبد الله أمين ، فى كتابه الاشتقاق يجعل أنواعه أربعة : صغير ، وكبير ، وكبار ، بالتخفيف أو أكبر ، وكبّار ، بالتشديد . ويعنى بالصغير الاشتقاق الصرفى أو الاشتقاق العام وبالكبير الإبدال مثل ، بعثر وبعثر ، وبالأكبر التقليب مثل تقاليب مادة (ج ب ر) مثلاً ، وبالكبار النحت مثل بسمل وحمدل . أما الدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه « فقه اللغة » فيجعل أنواعه ثلاثة ، العام والكبير والأكبر والعام وهو الصرفى ، والكبير هو التقليب ، والأكبر هو الإبدال . والدكتور صبحى الصالح فى كتابه « دراسات فى فقه اللغة » يجعله أربعة أنواع ، الأصغر ، وهو الصرفى ، والكبير ، وهو التقليب ، والأكبر ، وهو الإبدال ، والكبار ، وهو النحت . انظر د . رمضان عبد التواب ، فصول فى فقه العربية ، هامش ص ٢٥٧ والمعتمد هو الاشتقاق العام لا غير .

(٣) حلمى خليل ، المولد ، ص ١٢٧ ـــ ١٦٤ .

لأن وجود سلسلة من المشتقات تنبيء عن أصالة الكلمة فى العربية . وبذلك يكون عدم وجود سلسلة المشتقات دليلاً على غربة مثل هذه الكلمات عن العربية . غير أن بعض الكلمات الدخيلة أو المعربة قد يشتق منها أحياناً بعض الكلمات ، ولكن على طريقة العربية فى الاشتقاق ، مثل : دون ، تدوينا ، وهما مشتقان من كلمة الديوان الفارسية الأصل[1] . ومع ذلك فإن قلة عدد المشتقات ، كما أشرنا ، فى هذه المواد ، يعلن عدم أصالتها فى العربية . وفى ذلك يقول السيوطى (ت ٩١١ هـ) : « إن منفعة الاشتقاق لصاحبه ، أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها ، أنس بها ، وزال استيحاشه منها ، وهذا تثبيت اللغة »[2] .

وهى ملاحظة دقيقة تبين مدى التفات علماء العربية القدماء لأهمية الاشتقاق ودوره فى التفريق بين مجاميع الكلمات فى اللغة الأصيل ، منها والدخيل . ومن ثم يُعَدُّ الاشتقاق بهذه الصورة هو الطريقة الأساسية التى لا تزال حية ومستمرة حتى اليوم فى خلق كلمات جديدة فى العربية ، منذ العصور التى اكتملت فيها تلك الوسيلة للغة العربية وهو المراد حين تطلق كلمة الاشتقاق تميزا له عن أنواع أخرى ، مثل الاشتقاق الأكبر وغيره .

غير أننا لا تستطيع الحديث عن الاشتقاق فى العربية ، وخاصة الاشتقاق العام أو الصرف ، دون التعرض لعلاقته بالصيغ والأوزان لأن الاشتقاق لا يتم دون قوالب تصاغ فيها الجذور . فالكلمة العربية فى الحقيقة ، إذا ما حللناها من ناحية البنية ، تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية وهى :

١ ـــ الجذر . أو المادة الأصلية Basic Form ، وهو يتكون من ثلاثة حروف صامتة ، وترمز فى نفس الوقت للدلالة الأصلية للمادة

٢ ـــ الصيغة Form أو الوزن ، وهو القالب الذى تصب فيه الكلمة ، والذى يعطى الدلالة الوظيفية لها[3] .

٣ ـــ من وجود هذين العنصرين السابقين نصل إلى العنصر الأخير وهو دلالة الكلمة .

فإذا كان الاشتقاق هو الآلة ، والجذر هو المادة الخام التى تشكل منها هذه الآلة الكلمات ، فإن الصيغ الأوزان هى القوالب التى تصب فيها هذه المادة . وهذه الصيغ والأوزان منها ما هو معروف مشهور مثل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ،

(١) الجواليقى ، المعرب ، ص ٥ ، ١٥٤ .

(٢) الاقتراح ، ص ٤٤ .

(٣) راجع الفصل الثالث من هذا الباب .

وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان ، والآلة ، وأوزان الأفعال ، وتصاريفها المختلفة ، وأنواع الجموع القياسية السالم منها وغير السالم . وقد جمع السيوطى (ت ٩١١ هـ) فى المزهر الكثير منها ، كما أورد معانى بعض هذه الصيغ[1] ، ومنها ما هو نادر الاستعمال كالصيغ التى جاء على وزنها كلمة واحدة ، أو بضع كلمات ، وهو ما أسماه اللغويون القدماء نوادر الأبنية وقد خصص لها السيوطى أيضاً فى المزهر فصلاً مستقلاً[2] .

وكل هذا يدل على أن علماء العربية القدماء قد أدركوا تماماً تلك العلاقة المتبادلة بين الجذور اللغوية والصيغ والأوزان . غير أن بعضهم قد التفت إلى حقيقة هامة وهى وجود بعض الكلمات التى لا يعرف لها أصل اشتقاق ، ولذلك نجد جمهرة كبيرة من علماء العربية ممن يعتد برأيهم مثل الخليل ابن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وأبى عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) وغيرهم يرون أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق ، بينما أدعت طائفة أخرى أن الكلم كله أصل ، وغالت طائفة ثالثة فادعت أن الكلم كله مشتق[3] ولكن علاقة الجذر بالصيغ والأوزان تنفى رأى الطائفتين الأخيرتين لأن الصيغ والأوزان فى نهاية الأمر ذات عدد محدود .

وهذه العلاقة بين الجذر والصيغ والأوزان أيضاً ، تؤدى من وجهة النظر المعجمية ، إلى رفض الخلاف الذى نشب بين علماء العربية أيضاً حول أصل المشتقات هل هو المصدر أم الفعل[4] لأننا اعتبرنا الجذر هو أصل المشتقات .

وحين نتحدث عن الأصول الثلاثية ، أو الجذر ، أصلاً للمشتقات ، فمعنى هذا أن تكون معظم الكلمات العربية ، فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات ، وبعض الكلمات التى لا نعرف لها أصلاً ، مشتقة ، ويتبع ذلك أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة إلى متصرفة وجامدة . أما الأولى فهى التى تتضح الصلات بينها بواسطة ثبات الجذر على صيغ وأوزان مختلفة ، كالأفعال والصفات ، وأما الثانية فهى التى لا تجد فيها ذلك ، مثل : رجل ، فرس ، وماء ، وهواء .

وبناء على ذلك لابد أن نعتبر المصدر مشتقاً لأن صيغته هى إحدى الصيغ التى تتقلب عليها أصول المادة أو الجذر . وكذلك يتعين أن يكون الفعل الماضى مشتقاً متصرفاً . ومن ثم تصبح الصورة العامة للكلمات المشتقة والصلة بينها على النحو التالى :

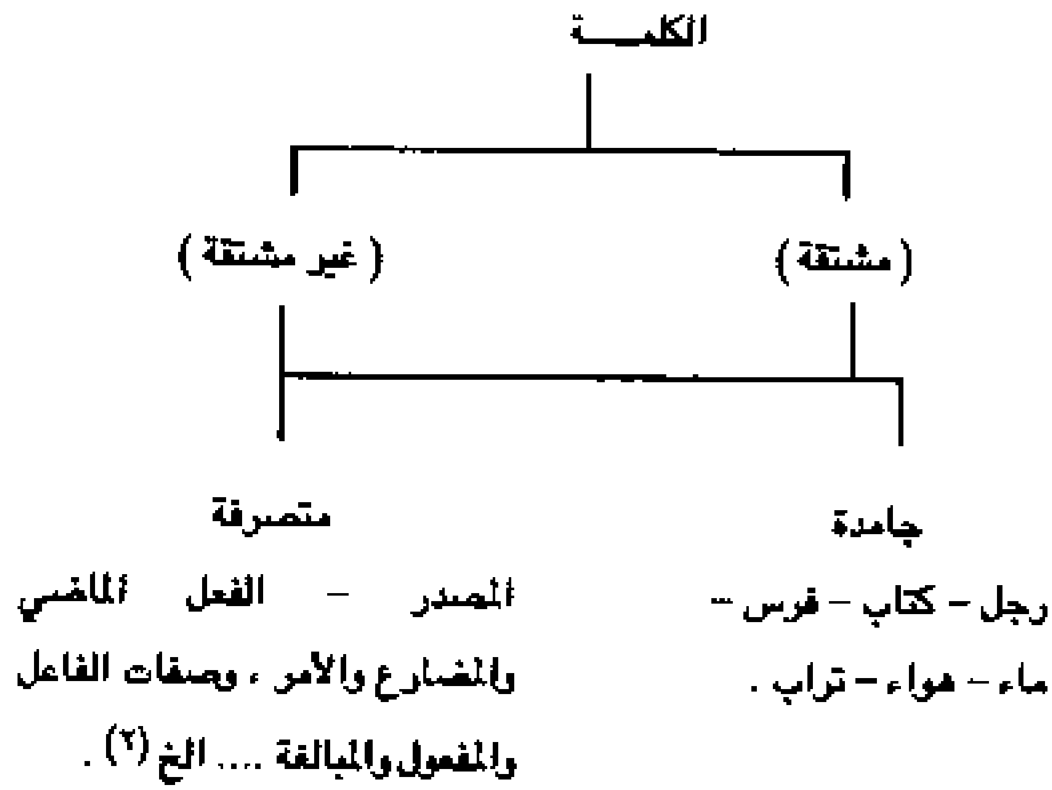
---

(١) المزهر ، ٢٠/٤ وما بعدها ، ٢٦/٢ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق ٤٢/٢ .

(٣) المزهر ٤٣٨/١ .

(٤) راجع الأنبارى ، الانصاف فى مسائل الخلاف ، ٢٩/٢ — ٣٧ ، لمعرفة مذهب الكوفيين والبصريين فى مسألة أصل المشتقات .



وهو ما ذهب إليه الخليل وغيره من العلماء حين قالوا إن بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

ويترتب على ذلك أن يكون الترتيب الجذرى أساساً صالحاً ، حيث تشكل الكلمات مجموعة مترابطة ، فمثلاً نجد كلمات مثل : كتب ، تكاتب ، استكتب ، مكتوب ، كتابة ، كاتب ، كتاب ، مكتبة ، كتيبة ... الخ تندرج تحت الجذر (ك ت ب) وهو الترتيب الوحيد الذى يمكن بواسطته توضيح الصلات الاشتقاقية لكل جذر ، ومن ثم ترتيب المشتقات بشكل يبين علاقات بعضها ببعض .

أما علماء اللغة المحدثون فيفرقون فى مسألة الاشتقاق بين مصطلحين :

الأول هو : Derivation ، والثانى هو : Etymology . أما المصطلح الأول فيمكن أن نترجمه بالاشتقاق ، وهو يدل عند علماء اللغة على الطريقة التي تتكون بها الكلمات . وذلك عن طريقى اضافة السوابق واللواحق والدواخل إلى جذر ثابت . مثال ذلك :

King	→	Kingdom
Man	→	Manhood
Write	→	rewrite

(١) د . تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٧٠ .

وفي مثل هذه الحالات لا تبقى الكلمة على حالها من حيث الإسمية أو الفعلية ولكن هذه الإضافات قد تحول الفعل إلى صفة ، مثال ذلك :

Slow	→	Slowly

أو الفعل إلى اسم ، مثال ذلك[1]

read	→	reader

وفي مثل هذه الحالات من السهل أن نتعرف على أصل الكلمة وما أضيف إليها بسهولة .

أما المصطلح الثاني « إيتومولوجيا » Etymology ، فيستعمل في علم اللغة التاريخي Historical Linguistics ، ويبحث في الأصول المشتقة منها الكلمات داخل عائلة لغوية معينة . وفي مثل هذه الحالات يفرق علماء المعاجم بين نوعين من الدلالات ، النوع الأول ناتج عن تغير في الصيغة الصرفية وحدها ، أي الجانب الوظيفي من الكلمة أما النوع الثاني فهو التغير في المعنى المعجمي الناتج عن الاشتقاق Derivation .

وعلى الرغم من صعوبة التفرقة الحاسمة بين هذين النوعين ، إلا أن علماء المعاجم ينظرون إلى ذلك بأهمية خاصة ، لأنهم غالباً ما لا يهتمون بالنوع الأول من التغيرات الناتجة عن الجانب الوظيفي ، طالما أنه لا يؤدي إلى تغير في المعنى المعجمي ، فهو الذي يلتفت إليه علماء المعاجم أكثر من غيره ، لأنه يحتاج إلى شرح ومدخل خاص به في المعجم[2] .

والواقع أن التفرقة بين هذين النوعين ، خاصة فيما يتصل باللغة العربية ، غير حاسمة أيضاً لأننا قد نجد للصيغ أكثر من معنى أحياناً ، فاسم المفعول قد يأتي على وزن صيغة المبالغة ، مثل « سليب » بمعنى مسلوب . وقد يستخدم المصدر للدلالة على اسم الفاعل مثل « عدل » بمعنى عادل ، « زَوْر » بمعنى زائر . وكل ذلك يدل على أن هذا الجانب المجرد من الصيغ والأوزان لا يصلح أن يكون فرقاً حاسماً بين الاشتقاق Derivation وبين الجانب الوظيفي أو التغير الصرفي للكلمة . يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين الاشتقاق وبين الصيغ ، غالباً ما تكون بصورة منظمة regular في معظم اللغات ، مثال ذلك :

في اللغة الألمانية :

Kind	طفل	Kindlein	طفل صغير
hous	منزل	houslein	منزل صغير
buch	كتاب	büchein	كتيب

(1) Hartmann | Stork, op. cit., p. 62.

(2) Zgusta, op. cit., pp. 127-128.

وفي الإنجليزية :

mad	مجنون	madly	بجنون
silent	صامت	silently	بصمت
swift	سريع	swiftly	بسرعة [1]

ومن الواضح أن حالات مثل هذه حالات منتظمة ، سواء من ناحية دلالة الصيغة ، أم من ناحية الدلالة المعجمية . وكثير من المعاجم لا يحتاج إلى تخصيص مدخل خاص لكل تلك الكلمات وإنما يكتفي بذكر رمز صغير يجعل القارىء يتعرف على هذا النوع من الكلمات التي يجرى اشتقاقها على هذا النحو[2].

وبشكل عام إذا تطابقت كلمتان في الصيغة واختلفتا في الدلالة ، مثل المشترك اللفظي homonyms[3] فعلى المعجمي أن يهتم بهما ، سواء جعل لكل منهما مدخلاً مستقلاً ، أم لا . أما صيغ الكلمات الشاذة والكلمات التي لها أكثر من صيغة ، فيجب أن تخصص لكل كلمة مداخل منفصلة ، مع الإحالة إلى المداخل الأصلية ، طبقاً لجذورها ، حتى يستطيع أولئك الذين يبحثون عن مثل هذه الكلمات العثور عليها .

وهكذا نجد أن علماء المعاجم يتخذون من الجذر والاشتقاق أصلين ثابتين في تحديد بنية الكلمة ، سواء في داخل المعجم أم الدراسات التمهيدية التي تسبق إعداد المعاجم . وكل ذلك يؤكد لنا بطريق مباشر أهمية الجذر وعلاقته بالاشتقاق في تحديد الكلمة .

---

(١) Zgusta, op. cit., p. 128.

(٢) Ibid., p. 128.

(٣) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث .

الفصل الخامس

النطق والكتابة

الأصل فى اللغة أن تكون منطوقة لا مكتوبة ، دائرة على الألسنة لا مسجلة فى بطون الكتب وقد ظلت اللغات دهراً طويلاً لا تعرف الكتابة ولا تفكر فيها حتى إن بعض اللغات القديمة نشأت وترعرعت ثم اندثرت قبل اختراع الكتابة ، فضاعت تماماً ومن تلك اللغات ، اللغة السامية الأم التى انجبت لنا ، من بين ما انجبت من لغات كثيرة ، اللغة العربية . ومع ذلك فقد أحس بنو الإنسان فى كل العصور بأهمية اللغة المكتوبة ، فأرجعوا أصل الكتابة إلى الوحى الإلهى ، كما كان أولئك الذين بدأوا باستعمال الكتابة يستعملونها فى عمليات شبه سحرية . فالكتابة فى أصلها كانت طريقة من طرق السحر[1] . والحق أن الإنسان لم يتوصل إلى وسيلة كانت أبعد أثراً فى حياته وفى تطوره الحضارى من الكتابة ، لأن الكلام المنطوق يذهب منه الكثير ، ولا يعلق بالذهن منه إلا القليل وقد ضاع من التراث العربى شعر ونثر وأدب كثير بسبب ندرة الكاتبين عند العرب قبل الإسلام .

والكتابة فى أبسط تعريف لها عبارة عن رموز مرئية للأصوات اللغوية المسموعة بينما الكلام المنطوق هو موجات صوتية مسموعة متعارف عليها بين أبناء مجتمع لغوى واحد ، أو بين عدد من المجتمعات ذات الأصل الواحد واللغة المشتركة ، والكتابة التى نتحدث عنها هنا هى الكتابة الأبجدية التى ترتبط فيها الوحدة الصوتية بوحدة خطية على اعتبار أنها التعبير الرمزى لها[2] . ذلك لأن الكتابة كما نعلم قد مرت بعدة مراحل خلال تطورها الطويل ، منذ أن كانت الصورة تعبر عن الكلام عند قدماء المصريين وغيرهم . ولكن هذه الكتابة التصويرية تطورت وأصبحت تعتمد على المقاطع بدلاً من التصوير . ومن أشهر الكتابات المقطعية القديمة ما يعرف بالخط المسمارى[3]. ثم ظهرت بعد ذلك الكتابة الأبجدية عند الفينيقيين ، ثم السريان والنبط فالعرب ، وأخيراً الأوربين[4] .

(١) فندريس ، اللغة ، ص ١٠٣ .

(٢) Hartmann stork op. cit, p. 238 .

(٣) د . حسن ظاظا : الساميون ولغاتهم ، ص ٢٨ ـــ ٣٠ .

(٤) د . حسن ظاظا : اللسان والإنسان : ص ١٣٨ ـــ ١٤١ .

ومنذ أن أصبحت الدراسة اللغوية دراسة علمية موضوعية قائمة على دراسة اللغة المنطوقة spoken Language وجد علماء اللغة أن هناك فرقاً بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة Written Language بل لقد فطن بعض علماء العربية القدماء إلى هذه الفروق ونبهوا عليها . ومن هؤلاء ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) الذى عقد فصلاً فى كتابه « أدب الكاتب » تحت اسم « تقويم اليد » وفيه يلفت النظر إلى طريقة الكتابة العربية الصحيحة[1] . ومنه نشعر إلى أى مدى كان الكتّاب فى عصر ابن قتيبة يخطئون فى كتابة العربية للاختلاف الواضح بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة . وليست العربية بدعاً فى ذلك ، إذ لا يوجد شعب لا يشكو من هذه المشكلة ، إن قليلاً وإن كثيراً . وما تعانيه اللغتان الفرنسية والإنجليزية من جراء ذلك قد يفوق ما فى غيرهما ، حتى أن بعض علماء اللغة عندهم يعدون طريقة الكتابة كارثة وطنية[2] .

ومعنى هذا أن الكتابة فى أية لغة لا تعكس طريقة النطق أو صور النظام الصوتى لهذه اللغة بشكل دقيق ، فهى وسيلة عاجزة عن تصوير كافة الخصائص الصوتية للغة لأنها تسقط من حسابها عوامل ومميزات كثيرة تحتفظ بها اللغة المنطوقة مثل عامل السرعة والزمن والبعد الجغرافى واختلاف النطق حسب الأفراد واللهجات وكل ذلك يؤدى إلى طائفة من الإختلافات فى أحوال النطق للصوت الواحد ، بالإضافة إلى أن إنتاج الصوت اللغوى عمل فردى يختلف من فرد إلى فرد ، ومن ثم ، عندما يتحول الصوت اللغوى إلى حرف مكتوب Letter يصبح رمزاً ويسقط من حسابه كل هذه الإختلافات وقد ترتب على ذلك أن أصبح عالم اللغة الذى يتصدى للدراسة اللغوية وخاصة على المستوى الصوتى ، ويريد أن يسجل كل ما يسمعه من أصوات ، يشعر بهذه الفروق شعوراً قوياً . ولذلك لجأ علماء اللغة المحدثون ، بالإضافة إلى استعمال الأجهزة الحديثة فى تسجيل الكلام ، إلى إبتكار نظام جديد للكتابة الصوتية ، يخصص لكل صوت ينطق به رمزاً كتابياً خاصاً يسجل به عالم اللغة الكلام كما ينطقه أصحابه وهو ما يعرف عندهم باسم الألف باء الصوتية Phonetical alphabet[3] .

---

(1) أدب الكاتب : ص ١٨٢ وما بعدها .

(2) فندريس : اللغة : ص ٤٠٥ .

(3) راجع د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ٥٣ — ٧٣ حيث يبسط القول فى نشأة هذه الأبجدية وتطورها ، وانظر أيضاً د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ١٢١ وما بعدها .

كما انبثق من بين فروع علم اللغة فرع جديد يعرف بعلم الجرافولوجيا Graphology أو علم الجرافيمات Graphemics ، هو علم يتناول كافة القواعد المستخدمة في التعبير الخطي للكلام[1] . ويربط هذا العلم بين الوحدة الصوتية « الفونيم » « Phoneme » بين الوحدة الخطية الجرافيم « Grapheme » للغات[2] . حيث يتضح لنا بجلاء ، من تطبيق منهج هذا العلم . الإختلاف بين الصوت وطرق التعبير عنه بالكتابة[3] وهو ما حاول علماء اللغة تداركه عندما وضعوا الألف باء الصوتية ، حيث نجد أن المبدأ العام في هذه الألف باء هو تخصص رمز كتابي واحد لا غير لكل فونيم ، والسبب في ذلك أن الأبجديات المعروفة في كل اللغات تقريباً لا تفي بتسجيل الأصوات الكلامية حق الوفاء . كما لا تسجل كل خصائص النطق من تفخيم وترقيق وإظهار وإخفاء وجهر وهمس وهمز وهكذا .

فمثلاً إذا نظرنا إلى اللغة العربية — وربما هي في هذه الناحية أسعد حظاً من كثير من الكتابات — وجدناها تستعمل حرفاً واحداً هو الواو / و / للدلالة على الفونيم الأول في كلمة مثل « وجد » وهو يندرج تحت الصوامت Consonants كما تستخدم نفس الحرف للدلالة على فونيم مختلف كل الإختلاف ، وهو الحركة الطويلة Long vowl في كلمة مثل (يقول) . ومثل ذلك حرف الياء / ى / يمثل الفونيم الأول في كلمة مثل (يسمع) ويمثل الفونيم الأخير ، وهو حركة طويلة في كلمة مثل (القاضى) .

أما في اللغة الإنجليزية فنجد أنها أبعد من أن تعبر عن الصوت بالكتابة بصورة تعطي للقارىء فكرة دقيقة عن طبيعة الأصوات أو ترتيبها . فنجد مثلاً أن بعض الوحدات الصوتية في هذه اللغة مثل صوت الشين يعبر عنه خطياً بأربع عشرة وحدة خطية هي :

وذلك في كلمات مثل :

Fischer, cache, machine, ship, mission, tension, luscion, notion vicious, sure, fuchsia, nausea, oean, issue.[4]

---

(١) انظر د . فاطمة محجوب ، دراسات في علم اللغة ، ص ١٠٧ وما بعدها ، وانظر أيضاً Hartmann & stork. op. cit. p. 100 .

(٢) الجرافيم هي الحروف Lettrs التي ترمز إلى الصوامت والصوائت . انظر المرجع السابق ص ٣٢ ، ١٠٧ ، ١١٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال ما أوردته الدكتورة فاطمة محجوب في المرجع السابق عند حديثها عن صوت الباء في اللغة العربية ، ص ١٢٠ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

وهو ما يشكل صعوبة ضخمة للمبتدئين فى دراسة اللغة الإنجليزية .

فإذا ما نظرنا إلى الخط العربى ، كما نكتبه اليوم ، محاولين معرفة الفرق بين نطق الكلمة وطريقة كتابتها ، وجدنا عدداً كبيراً من الأمثلة على ذلك . لأن الخط العربى يقوم أساساً على كتابة الكلمة المفردة[1] . ومعنى هذا أننا عندما نكتب كلمة (ابن) نكتب بالألف كما لو كانت هذه الكلمة مستقلة قائمة برأسها فى النطق ، ويصدق هذا فى حالة وقوع هذه الكلمة فى أول الكلام .

أما إذا سبقت بحركة فلا مبرر لهذه الألف من الناحية الصوتية ، لأن نطقنا لهذه الكلمة مثلاً مسبوقة بحرف الفاء « فابن » يلغى تماماً وجود هذه الألف ، إذ تنطق الفاء ثم فتحة ، ثم الباء ، ثم النون . ويترتب على ذلك أن ما بين الفاء والباء ليس ألفاً ، وإنما هى فتحة قصيرة short vowl لاغير .

وقد أدرك علماء العربية القدماء هذه الظاهرة فأطلقوا على الألف التى لا تظهر فى سياق الكلام ألف الوصل[2] ، تمييزاً لها عن ألف القطع ، وهى فى الحقيقة الهمزة المنطوقة الثابتة التى تظل دائماً فى الكلمة العربية ، طالما كان الإنسان ينطق بالعربية الفصحى ، ولذا فهناك فرق واضح بين نطقنا لعبارة مثل (قال أحمد) وعبارة مثل (قال اخرج) .

ففى العبارة الأولى نلاحظ أننا ننطق بكلمة (قال) التى تنتهى بحركة قصيرة هى الفتحة ، ثم ننطق بعد ذلك بكلمة (أحمد) ، حيث يظهر صوت الهمزة واضحاً ، بإعتبارها أول أصوات هذه الكلمة . وعلى العكس من ذلك قولنا (قال اخرج) فالنطق الفصيح لهذه العبارة يجعلنا ننطق بعد اللام والفتحة التالية لها صوت الخاء مباشرة ، أى دون أن ننطق بالألف ، ومعنى هذا أن الألف هنا هى ألف الوصل وقد سقطت فى النطق ، ومع ذلك فهى تظهر فى الكتابة .

ومثل ذلك أيضاً نجده فى أداة التعريف (ال) حيث نلاحظ أن اللام تظهر فى النطق أحياناً ، وتختفى أحياناً أخرى . فنحن نقول كلمات مثل : (الجامعة) ، (الإعلام) (الكتاب) فننطق لام التعريف واضحة ، وتظهر فى الكتابة أيضاً . بينما نقول (الشمس) فلا ننطق إلا بالشين مشددة ، ومع ذلك ، تظهر اللام فى الكتابة أيضاً ولكن نطق هذه اللام أو إسقاط نطقها يخضع لضوابط ، أشار إليها علماء العربية[3] . إذ على

---

(١) د . تمام حسان ، اللغة بين المعيارين والوصفية ، ص ١٣٢ وما بعدها . وانظر أيضاً د . رمضان عبد التواب ، فصول فى فقه العربية ، ص ٣٥٢ وما بعدها .

(٢) ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ص ١٨٤ ــ ١٨٧ .

(٣) راجع ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ص ١٨٥ .

الرغم من ظهورها المطرد فى الكتابة إلا أنها لا تظهر فى النطق إلا مع الكلمات التى تبدأ به :

الهمزة ، الباء ، الحاء ، الجيم ، العين ، الغين ، الفاء ، القاف ، الكاف ، الميم ، الهاء ، الواو ، الياء . وتدغم فيما بعدها إذا كانت الكلمة مبدوءة بـ :

التاء ، الثاء ، الدال ، الذال ، الراء ، الزاى ، السين ، الشين ، الصاد ، الضاد ، الطاء ، الظاء ، اللام ، النون . وهو بعض ما يدرس تحت ظاهرة الإدغام فى اللغة العربية[١] .

بل إن مصطلح التشديد فى ظاهرة الإدغام يدل على الفرق الواضح بين النطق والكتابة ، فنحن نضع علامة التشديد فوق الحرف المراد تشديده تعبيراً عن أن الصوت الناتج مشدداً ، كما فى قولنا الشَّمس ، والرَّجل ، والسَّيارة . ومعنى هذا أن الصوت الموضوع عليه مثل هذه العلامة يستغرق حوالى ضعف الزمن الذى يستغرقه نفس الصوت دون تشديد . وكأن الصوت المشدد يعبر عن صوتين متتاليين من نفس النوع[٢] . أى صامت طويل ومع ذلك فإن الكتابة العربية ، وخصوصاً طريقة الكتابة الآن ، تهمل ، فى كثير من المواضع ، وضع هذه الشدة رغم ظهورها فى النطق .

كما أدى اعتياد الكتابة العربية على « التشكيل » إلى سوء فهم قديم فى تحديد طبيعة الأصوات المتحركة vowels فى اللغة العربية[٣] . لأن الكتابة العربية لا ترمز إلى الحركات القصيرة short vowels فى الكلمة ، وإنما توضع رموزها فى الخط فوق الحرف أو تحته ، فتوهم القدماء بذلك أنها تابعة للحرف الصامت Consonant ، وليست رمزاً لصوت مستقل تمام الإستقلال ، لا يقل شأنه عن رمز الحرف للأصوات الصامتة . ويبدو ذلك واضحاً فى وصف ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) لعلاقة الحرف بالحركة ، يقول : « إن الحرف كالمحل للحركة ، وهى كالعرض فيه ، فهى لذلك محتاجة إليه »[٤] . كما يقول : « لما كان الحرف قد يوجد ولا حركة معه ، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف ، صارت كأنها قد حلته ، وصار هو كأنه قد تضمنها »[٥] .

كما وقعوا فى خطأ حين عدوًا الحركات الطويلة Long vowels وهى الألف فى مثل « قام » والواو فى مثل « يدعو » والياء فى مثل « القاضى » أصواتاً صامتة ، ولذلك

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٠ / ١٤٠ — ١٤١ .
(٢) د . محمود فهمى حجازى ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٣٤ .
(٣) راجع د . رمضان عبد التواب ، فصول فى فقه العربية ، ٣٥٣ .
(٤) سر صناعة الإعراب ، ص ٣٢ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٧ .

وضعوا قبل الألف علامة الفتحة ، كما وضعوا قبل الواو علامة الضمة ، وقبل الياء علامة الكسرة في حين أن الألف والواو والياء في مثل هذه المواضع علامات لأصوات الفتحة الطويلة ، والضمة الطويلة ، والكسرة الطويلة . والسبب في هذا الخطأ أن الخط العربي يرمز للحركات الطويلة برمز داخل بنية الكلمة ، بعكس الحركات القصيرة التي تتحقق بواسطة رموز توضع فوق الحرف . وهذا العيب في الخط العربي يرجع إلى أصوله التي أخذ منها(١) .

أما في اللغة الإنجليزية مثلاً ، فعلى الرغم من أن كل الحركات تظهر في صلب الكلمة إلا أن التعبير الخطي عنها يتخذ أشكالاً متعددة . فالحركة المركبة / iy / ، في هذه اللغة ، وهي تقابل الكسرة الطويلة في اللغة العربية يعبّر عنها بأحد عشر رمزاً ، ومن هذه الرموز ما يتكون من حرفين . مثال ذلك :

/ iy / : e , ee , eu , ei , eo , ey , i , ie , ae , ay , oe

وذلك في كلمات مثل :

be, free, see: receive, people, key, machine, belief, quay.(٢) .

وهو ما يعبر عنه في العربية برمز واحد هو الياء ، كما في كلمة : كبير ، قيمة .

ورغم ذلك كله فإن تمييز الكلمات عن طريق اللغة المكتوبة لا يعتمد على طريقة الكتابة فقط ، وإنما يعتمد أساساً على وحدة . خطية مختلفة هي المسافة space بين الكلمة والكلمة . ويعتبر بعض علماء اللغة ، هذه المسافة ذات دلالة فونيمية ، إذ أنها التعبير الخطي للانتقال transition أو المفصل Juncture(٣) . مثال ذلك وجود المسافة الخطية بين « ذا » و « هبة » في قول الشاعر :

إذا ملك لم يكن ذا هبة   فدعه فدولتــه ذاهبــة

حيث نجد أن « ذا » « هبة » في الشطر الأول تحتوى على نفس الفونيمات التي تتكون منها كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني غير أن هذين المنطوقين يختلفان في المعنى . إذ أن معنى ذاهبة في الشطر الأول « صاحب هبة ، أو عطية » لأنه يتركب من كلمتين لا كلمة واحدة ، أي من « ذا » التي تعني صاحب ، و « هبة » بمعنى عطية .

---

(١) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٥٤ .
وانظر أيضاً د . تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٣٦ وما بعدها .

(٢) د . فاطمة محجوب ، دراسات في علم اللغة ، ص ١٣٣ .

(٣) Hartmann & stork. op. cit. p. 121, 241 .

أما كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني فهي اسم فاعل مؤنث من الفعل ذهب . والذي أحدث الاختلاف ، أو بمعنى أدق ، الجناس هنا . هو وجود فونيم الانتقال ، أو المفصل ، أي وجود سكتة بين كلمة « ذا » ، وكلمة « هبة » بإعتبار أنهما كلمتان ، وعدم وجود هذه السكتة في كلمة « ذاهبة » في الشطر الثاني ، إذا أنها كلمة واحدة . والترجمة الواضحة لذلك في الكتابة هي المسافة بين « ذا » و « هبة » في الشطر الأول ، التي منها تتبين أنهما كلمتان لا كلمة واحدة[1] .

ومثل ذلك نجده في قول الصفدي :

يامـــــن إذا أتـــــاه	أهـــل المـــودة أو لم
أنــــا محــــبك حــقــــا	إن كنت في القــوم أولم

حيث نجد أن المسافة الخطية بين « أو » و « لم » في نهاية البيت الأول جعلت المعنى يتغير عنه في كلمة « أولم » في نهاية البيت الثاني . إذ لا توجد هذه المسافة التي تنبئنا بمجرد النظر أن « أو لم » في البيت الأول عبارة عن كلمتين ، أما في البيت الثاني فهي كلمة واحدة[2] .

ومثل ذلك نجده في عبارة مثل (فتلك أمورهم يعرفونها) حيث تميز المسافة الخطية ، وتفصل بين الكلمات . فهناك مسافة تفصل بين كلمة « أمور » وبين الضمير بالمنفصل « هم » فإذا وقع خطأ مطبعي مثلاً ، وكتبت « أمورهم » و كأنها كلمة واحدة ، دون وجود هذه المسافة الخطية ، فسيترتب على ذلك تغير الحالة الإعرابية للضمير ، فبعد أن كان مبتدأ أصبح مضافاً إليه وهو ما يعادل في اللغة الإنجليزية ، تغيير الضمير they إلى ضمير آخر هو their كما أن كلمة أمور تصبح معرفة بعد أن كانت نكرة تنتهي بعلامة التنوين[3] .

وهكذا نجد أنه من السهل تحديد معالم الكلمة في الكتابة عن طريق هذه المسافات . ومع ذلك فقد واجه المعجميون مشكلة الإختلاف بين نطق الكلمة ذاتها وطريقة كتابتها ، ولذلك تقدم أغلب المعاجم بعض المعلومات الصوتية التي تقتصر غالباً على بيان طريقة نطق الكلمات ، بل لقد بلغ الإهتمام بطريقة النطق أن صنفت بعض المعاجم التي تنفرد ببيان النطق وحده ، دون التطرق إلى الدلالة .

(1) د . فاطمة محجوب ، دراسات في علم اللغة ، ص ٣٧ .
(2) المرجع السابق ص ١١٩ .
(3) المرجع السابق ص ١٢٠ .

ومن أشهر المعاجم الأمريكية المتخصصة فى النطق معجم كنيون ونوت Kenyon and Knott, A pronouncing Dictionary of American English[(1)].

ولكن هذا النوع من المعاجم لم يعد مفيداً الآن نظراً لأن المعاجم عامة أخذت تسجل طريقة النطق عن طريق استخدام قائمة من الرموز الصوتية توضع فى صدر المعجم لمساعدة القارىء على النطق الصحيح . فمثلاً تردف كلمة Knee بالرموز على النحو التالى : Knee [ni :].

والرموز بين المعقوفين هى إعادة لهجاء الكلمة بالطريقة الصوتية ، والنقطتين الرأسيتين يدلان على أن الحركة هنا طويلة long vowel[(2)].

ويتفق علماء المعاجم المعاصرون على مبدأين أساسيين يجب تطبيقهما فى هجاء الكلمة ، وهما :

١ ــ يجب تمثيل كل صوت متميز برمز .

٢ ــ عدم تمثيل أى صوت بأكثر من طريقة واحدة .

أى بعبارة أخرى ينبغى أن يتوفر فى التهجئة الصوتية عنصر البساطة والدقة ، بالإضافة إلى عنصر الكمال الواجب توافره فى أى نظام كان .

وهناك نوعان من التهجئة اختلف حولهما علماء المعاجم وهما :

١ ــ التهجئة الفونيمية phonemic transcription ، أى الكتابة الصوتية الواسعة ، أو العريضة .

٢ ــ التهجئة الألفونية Alphonic tronscription ، أى الكتابة الصوتية الضيقة[(3)].

---

(١) د . على القاسمى ، علم اللغة وصناعة المعاجم ، ص ٦٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٩ . وانظر أيضاً د . داود حلمى ، المعجم الانجليزى بين الماضى والحاضر ، ص ١٦١ وما بعدها ، حيث يعرض لمجموعة أخرى من المعاجم المتخصصة فى نطق اللغة الإنجليزية .

(٣) سبق أن عرفنا الفونيم فى هذا البحث ، انظر الفصل الثانى من هذا الباب ، أما الألوفون Alphone فهو من مكونات الفونيم ، أو كما عرفه بعضهم ، هو كل مظهر مادى مختلف للفونيم الذى يشتمل على مجموعة من الألفونات المتنوعة ، أو الفونيمات الصوتية التى يتوقف استعمال كل منها أساساً على موقعه فى الكلمة ، وعلى الأصوات المجاورة له . انظر د . أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوى ، ص ١٥٥ .

ففي التهجئة الفونيمية يضعون رموزاً للأصوات التي تتقابل في اللغة ، بصرف النظر عن متغيراتها التي لا تشكل متقابلات .

أما في التهجئة الألفونية فيعنون بجميع متغيرات الأصوات ، أو معظمها . وعلى ذلك فإن التهجئة الفونيمية تقتصر على الفروق المميزة التي تميز دلالة الكلمة عن غيرها ، كما هو الحال في الصوتين الأولين من كلمتي / pin / ، / bin / الضيقة . كما تسجل أيضاً الفروق غير المميزة مثل الـ [pi] التي تلفظ بملء النفس ، كما في كلمة pin والـ [p] التي تلفظ بلا نفس كما في كلمة spin والـ [p] كما في كلمة nopkin في اللغة الإنجليزية . أما في العربية فمثل هذه الكتابة الألفونية الضيقة من شأنها أن تميز بين صوتي [ت] و [ط] حيث تكون الأولى مرققة ، والثانية مطبقة[1]

وكما قلت فهناك خلاف واسع بين علماء المعاجم حول أي الطريقتين في الكتابة أولى وأدق من الأخرى غير أن معظم اللغويين ، ومعهم بعض المعجميين يرجحون الآن مزيجاً من الإتجاهين لتحقيق الدقة والبساطة معاً

أما الطريقة التي درجت عليها المعاجم العربية القديمة للوصول إلى إيضاح طريقة النطق لاختلافها عن الكتابة ، فهي وصف حركات الكلمة ومدّها واعجام الحروف أو اهمالها . فتقول مثلاً في مادة (ع م ق) « العمق بالفتح والضم ، وبضمتين قعر البئر ، ونحوها عمق ككرم ، وبئر عميقة وبئار عمق بضمتين »[2] .

وفي مادة (ت ب ع) نجد « تبعه كفرح تبعاً مشى خلفه .... والتبع محركة التابع يكون واحداً وجمعاً وتجمع على اتباع والتُّبع بضمتين مشددة الباء الظل »[3] .

وبهذه الطريقة يعتمد أصحاب المعاجم العربية القديمة على وصف الحركات أو ذكر كلمة مشهوره تكون بمثابة الوزن الصرفي للكلمة المراد شرح دلالتها ، وهو شعور منهم بقصور الكتابة عن تصوير أصوات الكلمة .

ولا يختلف ما صنعه أصحاب المعاجم العربية الحديثة عما صنعه القدماء ، غير انهم يوضحون أحياناً الطريقة المتبعة في النطق والكتابة في مقدمة المعجم ، كما فعل صاحب « أقرب الموارد »[4] . أما صاحب « المنجد » فقد اعتمد على بعض الرموز الخاصة بالنطق

---

(١) د . علي القاسمي . علم اللغة وصناعة المعاجم ، ص ٧٢ .

(٢) القاموس المحيط مادة (ع م ق) .

(٣) المصدر السابق مادة (ت ب ع) .

(٤) الشرتوني ، مقدمة أقرب الموارد ١ /٨ .

وذكرها في مقدمة معجمه كما قدم تلخيصاً وافياً لقواعد الصرف القياسية دون ذكر ما يصاغ عليها قائلاً : « لا بد لطالب اللغة العربية من أن يكون متضلعاً في قواعد الصرف وأحكامه كي يكون على أمن من الخطأ في استعمال ما جرت العادة اهماله من المقيسات فما كان منها كاسم المرة والنوع ومصادر ما فوق الثلاثي لم نذكرها إلا استئناساً وكثيراً ما اغفلناها لعلم المطالع بطريقة اخذها »[1] . واكتفى المعجم الوسيط بضبط الكلمات بالرموز التي وضعها الخليل بن أحمد منذ أكثر من ألف عام[2] .

الكلمة إذن من حيث المبنى ليست تعريفاً يوضع بحيث ينطبق على كل اللغات وإنما هي وحدة لغوية تبدأ من الصوت مروراً بالصيغة الوظيفية ثم الجذر والاشتقاق واخيراً النطق والكتابة وبذلك دون تعريف جامع مانع ونستطيع أن نتصور ملامح هذه الوحدة اللغوية وحدودها دون التعريف الذي قد يصدق على لغة أو عدة لغات ولكنه بالتأكيد لن يصدق عليها جميعاً .

ولكن هل الكلمة بنية فقط أم أن هناك شيئاً آخر حتى تكتمل أمامنا صورة الكلمة ؟ إن كل العناصر والجوانب بالتي بيناها حتى الآن لا تكفي لكي تكون صورة الكلمة واضحة أمامنا وأنما بقى عنصر واحد هو المحصلة الأخيرة لكل العناصر معاً وهو معنى الكلمة أو دلالتها وهو الشق الذي يكتمل به المبنى لكي نقول أن هذه كلمة وهذه مجرد أصوات لا معنى لها . وهو ما سنخصص له الباب الثاني من هذا البحث .

---

(١) لويس معلوف ، مقدمة المنجد ، ص أ .

(٢) مقدمة المعجم الوسيط ط . الثانية ١ /١٦ .

الباب الثانى

دلالة الكلمة

الفصل الأول

رمزية الكلمة

الكلمة ليست مجرد أصوات تنطلق فى فراغ ، وإنما هى رموز symboles لأشياء أو أفكار فى العالم الخارج عن اللغة حيث يتفق كل مجتمع على أن أصواتاً معينة تمثل أشياء محدودة ، سواء أكانت هذه الأشياء أحداثاً actions أم أفكاراً ideas .

هذه العلاقة الرمزية بين الكلمات والأشياء والأفكار ، تشترك فى الحقيقة مع طائفة أخرى من النظم يصدق عليها مايصدق على الكلمات من حيث كونها علامات اصطلاحية يستعان بها فى توصيل دلالات اصطلاحية أيضاً وسواء اتسعت دائرة هذا الاصطلاح أم ضاقت ، وأيا كانت المادة التى يتكون منها أى نظام من هذه النظم ، وأيا كانت الحاسة التى يتجه إليها أو يخاطبها أى نظام منها ، فقد تكون سمعية ، إن خاطبت الأذن ، وقد تكون بصرية ، إن خاطبت العين أو لمسية ، إن خاطبت اليد ، أو شمّية ، إن خاطبت الأنف ، أو مذاقية ، إن خاطبت اللسان ، هذه الأنظمة المختلفة تشترك مع الكلمات فى طبيعة الأصل الذى يقوم عليه كل منها ، بإعتبارها علامات ورموز ، ومن ثم فهى جديرة بأن تدرس معها ، لذلك فإن دراسة الجانب الرمزى من الكلمة هو فى الواقع جزء من علم أوسع وأشمل ، هو السيمولوجيا semology أو السيميوتيك semiotics[1]

وهو ما أدركه الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) مجمعه تحت مصطلح « البيان » إذا البيان كما يقول : « اسم جامع لكل شىء ، كشف لك عن قناع المعنى » ، أو هو « الدلالة الظاهرة على المعنى الخفى »[2] ومن ثم فكل دلالة على المعنى بأى نظام ، فهى عنده بيان ، لأنه الغاية هى الإفهام وجميع أصناف الدلالات على المعانى ، من لفظ وغير لفظ ، كما حددها ، تقع بخمسة أشياء هى :

١ ــ الدلالة باللفظ ، وهى ما تميز الإنسان على سائر الحيوان .

٢ ــ الدلالة بالإشارة باليد وبالرأس وبالعين وبالحاجب والمنكب .

---

(١) Hartmann & stork. op cit. P 205 وانظر أيضاً . Lyons, semantics, vol. 1, PP 95-96 . وانظر أيضاً د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٦٧ ــ ٦٨ ، د . تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٠٤ .

(٢) البيان والتبين ، ١ /٩٨ ــ ٩٩ ، ط السندوبى .

٣ ــ الدلالة بالخط ، ولذلك قالوا ، القلم أحد اللسانين .
٤ ــ الدلالة بالعقد ، وهو الحساب ، دون اللفظ والخط .
٥ ــ دلالة النصبة ، وهي الحال الناطقة بغير اللفظ ، والمشيرة بغير اليد . وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض[١] .

ويبدو أن الجاحظ كان يدرك تماماً العلاقة بين الكلمة والرمز ، ولكنه أحجم عن التفسير والشرح ، يقول : « والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له ، ونعم الترجمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط . فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة وحلية موصوفة ، على اختلاف في طبقاتها ودلالاتها [illegible] وفي الإشارة بالطرف والحاجب ، وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير ، ومعونة حاضرة ، في أمور [illegible] الناس من بعض ويخفونها من الجليس وغير الجليس [illegible] ولولا أن تفسير هذه الكلمة يدخل في باب صناعة الكلام لفسرتها لكم [illegible] ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت ، وهذا أيضاً باب تتقدم فيه الإشارة الصوت »[٢] .

ومعنى هذا أن الجاحظ كان يدرك قيمة الإشارة ، سواء بالجارحة ، أم كرمز في الدلالة . وكل هذا يدل أيضاً على أن للرمز عراقة وقدماً في الفكر الإنساني ، وتاريخاً طويلاً ، قد يلوح منه شيء في الإشارة والرموز التي اتخذها العرب قبل الإسلام ، وحفلت بها كتب الأخبار والأدب . فلم يخْلُ الأمر عندهم ، أو عند غيرهم من الشعوب القديمة ، من تمثيل المعاني بصور مشخصة ، وتجسيد الأفكار في محسوسات [illegible] بل لقد ذهب بعض العلماء إلى أن الإنسانية قد ظلت صامتة لا تتكلم إلا بالإشارة ، وأن التعبيرات اللغوية التي نقشت على شكل صور [illegible] في كثير من الكتابات القديمة ليست إلا بقايا من عصور التفاهم بالإشارة ، فالكتابة الهيروغليفية المصرية ، والكتابة المسمارية التصويرية في العراق القديم والهيروغليفية [illegible] في [illegible] المصري [illegible] تعتمد على رسم الإشارات التي كان يتفاهم بها الناس قديماً[٣] .

كما يدل كلام الجاحظ أيضاً على ما عول عليه بعض الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم من رمز للحقائق ، سواء عن طريق الكلمات أم غيرها من النظم الرمزية وصنيع أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) في « مشكاة الأنوار » يلقي الضوء ساطعاً على استعمال الرمز في هذه الناحية ففي الفصل الثاني من هذا الكتاب ، يشرح ألفاظ : المشكاة ، المصباح ،

(١) المصدر السابق ، ١/ ٩٩ ــ ١٠٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٠١ .
(٣) د . حسن ظاظا ، اللسان والإنسان ، ص ٢٢ .

الزجاجة ، الشجرة ، الزيت ، النار ، بإعتبارها رموزاً تشير إلى معان مستترة وراءها ، ويمهد لهذا الشرح ببحثين في طبيعة الرموز ، أو « سر التمثيل » ، كما أسماه ، ومنهاج استعماله . والثاني في درجات الأرواح البشرية ومراتبها . وينتهي إلى أن هذه الكلمات السبع ما هي إلا رموز لهذه الأرواح البشرية(١) . ولأمر يتصل بذلك أيضاً سمى ابن سينا (ت ٤٢٩ هـ) كتابة بالإشارات ، بل تدل هذه التسمية في ذاتها على إدراك لطبيعة العلاقة الرمزية بين الكلمات ، أو ما يدل عليه الرمز القليل للمعنى الكثير .

ولكن ، كيف تدل الرموز المختلفة على معانيها ، أو بعبارة أخرى ، ما العلاقة بين الرموز وبين معناها ؟ الواقع أن هناك ثلاثة أنواع من هذه العلاقات بين الرموز وما تدل عليه وهي(٢) :

١ ـ النوع الأول ، ويتمثل في العلاقة الطبيعية ، مثال ذلك ، أن تحس بتقلص في معدتك فتعلم أنك جائع ، جاء ذلك عن طريق علاقة طبيعية موجودة بين الرمز ، وهو الإحساس بتقلص المعدة ، وبين معناه ، وهو الجوع ، وإنما كانت هذه العلاقة طبيعية ، لأن المنطق والعرف كليهما لا يدخلان في التفريق في المعنى بين تقلص يدل على الجوع وآخر يدل على المغص مثلاً ، ولكن الإحساس الطبيعي هو الذي يفرق بينهما . هذه العلاقة الطبيعية بين الرمز والمعنى لا توجد في اللغة إلا عند الكلام عن دعوى استدعاء بعض الكلمات لبعض الأصوات ، كالفحيح والحفيف والخرير والزئير والقضم والخضم ، وهو ما يسميه علماء اللغة بالكلمات ذات جرس المعبر أو حكاية الصوت onomatopoeic words، echo words(٣)

٢ ـ النوع الثاني ، ويتمثل في العلاقة المنطقية بين الرمز وما يدل عليه كأن تنظر إلى السماء فترى سحابة ، لكنه تلون فتتوقع المطر ، وإن كانت بيضاء صافية كان لها معنى آخر ، والربط بين لون السحاب ، معناه هنا هو ربط منطقي علمي يخضع للاستقراء العقلي الذي يتخذ من الرمز وإرتباطه بعلاقة منطقية أساساً له

٣ ـ النوع الثالث من أنواع العلاقة بين الرمز والمعنى هو العلاقة العرفية أو الإصطلاحية وهذا النوع من العلاقة يتصل باللغة أكثر من النوعين السابقين فالعلاقة بين الكلمة وما تدل عليه هي علاقة غير طبيعة ولا منطقية ، وإنما هي علاقة إصطلاحية

---

(١) الغزالي ، مشكاة الأنوار ، ص ٦٥ وما بعدها . وانظر أيضاً مقدمة محقق الكتاب ، ص ٢٠ .

(٢) انظر د . تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٠٧ ـ ١٠٩ .

(٣) راجع Hartmann & stork op cit. p. 158 .

عرفية ، أو كما يقول علماء اللغة المحدثون arbitrariness[1] أي هي علاقة تختلف باختلاف اللغات ، إذ لو كانت العلاقة بين الكلمة وما تدل عليه طبيعة أو منطقية لتوحدت الدلالات في كل لغات البشر . ولكن اختلاف الاصطلاح والعرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعلنا نقول « باب » في العربية ، أما في الإنجليزية فيقولون لنفس الشيء door ، وفي الفرنسية porte ... وهكذا .

وقد شغلت هذه العلاقة بين الكلمات وما تدل عليه ، باعتبارها رموزاً المفكرين واللغويين في كل زمان ومكان ، واتخذت لنفسها أحياناً صورة القضايا الدينية وأحياناً أخرى صورة المجادلات الفلسفية أو الأدبية أو اللغوية وكان مدار البحث فيها عن طبيعة هذه العلاقة التي تربط بين الكلمة وما تدل عليه وأن هذه العلاقة في طبيعتها هي علاقة رمزية ، فقد اختلف الآراء وتعددت من فلاسفة اليونان القدماء إلى العرب من لغويين وغير لغويين ، إلى الفلاسفة واللغويين في العصر الحديث الذين راحوا جميعاً يتساءلون عن تلك المجموعات الصوتية التي ينطق بها المرء وتعبر عما يدور في خلده ، وتحقق له غرضاً دنيوياً نافعاً ، بل تصله ببني جنسه صلة وثيقة ، بحيث تجعل منهم مجتمعاً إنسانياً متعاوناً ومتفاهماً ، كما تميزهم عن سائر المخلوقات الأخرى وتساءلوا جميعاً عن طبيعة تلك العلاقة التي تربط بين الكلمة وما تدل عليه

فأما عند اليونان فقد سيطر اتجاهان أحدهما ، ينادي بالعلاقة الطبيعية بين الكلمات وما تدل عليه ويظهر هذا الاتجاه فيما يرويه أفلاطون في محاوراته عن أستاذه سقراط الذي يبدو أنه كان يميل إلى هذا الرأي وأما الاتجاه الثاني فكان أصحابه يرون أن الصلة بين اللفظ والدلالة ما هي إلا علاقة اصطلاحية عرفية اتفق عليها الناس وقال بهذا الاتجاه أرسطو الذي استند إلى دلالة الكلمة في تقسيم أجزاء الكلام باعتبار أنها ليست مجرد أصوات منطوقة ، وإنما المعنى جزء لا يتجزأ منها ، ومن ثم فالاسم والفعل لهما معنى في نفسهما عنده . أما الحرف فليس له معنى في نفسه . والفرق بين الاسم والفعل يرجع أيضاً إلى الدلالة ، فالاسم له دلالته المستقلة عن الزمن ، في حين ترتبط دلالة الفعل بالزمن[2] .

---

(1) Hartmann & stork op. cit. p. 17 .

(2) د . إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص ٦٣ ، وانظر أيضاً Robins, A short history of Ling. pp. 18-22 .

وقد ظل تقسيم أرسطو لأجزاء الكلام مؤثراً فى الحضارة الأوربية ، بل وفى النحاة العرب ردحاً طويلاً من الزمن . وهو تقسيم يقوم ، كما رأينا ، على العلاقة بين الكلمة ومعناها . غير أن فكرة أفلاطون عن العلاقة الطبيعية بين الكلمة ومعناها قد وجدت أصداء قوية عند فلاسفة الإسلام والمسيحية فى القرون الوسطى . ومن ينظر فى مفهوم قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها »[1] . يجد فيه خلافاً حول تعليم الأسماء وتعليم المسميات ، وخلوصاً بعد ذلك الخلاف إلى القول بتوقيفية اللغة وإلى أن الله تعالى علم آدم أسماء الأجناس التى خلقها . وكان زعيم هذا الاتجاه فى العربية ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)[2] ويقول فندريس عن القديس توما الإكويني إنه كان يزعم أن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء[3] كما كان الاهتمام بالعلاقة بين الكلمة ومعناها فى إطار الحضارة الإسلامية كبيراً شغلت به عدة بيئات علمية لأسباب متنوعة لكنها تنتهى جميعاً إلى البحث فى طبيعة الدلالة وعلاقتها بالكلمة

فاهتم اللغويون بالقضية فى إطار تحديدهم لدلالة الألفاظ . والبلاغيون شغلوا بقضية الحقيقة والمجاز . والأصوليون كتبوا أبحاثاً مستفيضة فى مقدمات كتب علم أصول الفقه ، فى إطار تعرفهم على الدلالة كوسيلة لفهم النص الدينى واستخراج الأحكام[4] أما الفلاسفة والمتكلمون فقد اطلعوا على آراء أفلاطون وأرسطو وغيرهم من فلاسفة اليونان .

وقد كرس جلال الدين السيوطى فى كتابه المزهر فصلاً كاملاً ، جمع فيه الأقوال التى ترددت بين علماء المسلمين حول هذه القضية ويحدثنا عن مذهب عباد بن سليمان ، من المعتزلة ، فى قضية اللفظ والمعنى قائلاً إنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة ، للواضع على أن يضع الكلمات وأنه إذا لم تكن هناك علاقة ضرورية وطبيعية بين اللفظ والمدلول هى التى حملت الواضع على أن يضع هذا الاسم لهذا المسمى ، لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى ، المعين ترجيحا بغير مرجح[5] .

ويحاول غير ابن عباد إقامة الدليل على ذلك بما تصوره تجربة عملية ، حيث يحدثنا السيوطى أيضاً أن بعضا ممن كان يرى رأى ابن عباد كان يقول إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها . فسئل ما سمى « أذغاغ » وهو بالفارسية الحجر ، فقال أجد فيه يبساً شديداً وأراه الحجر !![6] . إلا أن بعض العلماء المسلمين رأوا أيضاً أن العلاقة بين الكلمة

(١) سورة البقرة ، آية ٣١ .

(٢) الصاحبى ، ص ٦ — ٩ .

(٣) فندريس ، اللغة ، ص ٢٢٥ .

(٤) د . السيد خليل ، دراسات فى القرآن . ص ٤٦ — ٥٤ .

(٥) السيوطى ، المزهر ، ١ /٤٧ .

(٦) المصدر السابق نفس الصفحة .

وما تدل عليه إنما هي علاقة اصطلاحية ، وأن الناس تواطأوا على الربط بين الكلمة وما تدل عليه . ودليلهم على ذلك أنه لو كان بين اللفظ وما يدل عليه علاقة ذاتية لا هتدى كل إنسان إلى كل لغة ، ولما صح وضع الكلمة للضدين . كالقرء للحيض والطهر ، والجون للأسود والأبيض ولما كان للشيء الواحد معان متعددة ، ولا للكلمة الواحدة معان كثيرة[1] .

وبين هؤلاء وأولئك من الفلاسفة والمتكلمين نجد طائفة من علماء العربية يذهبون إلى أن بين الكلمة ومعناها مناسبة طبيعية أيضاً ويستمدون شواهدهم على ذلك من كلمات كثيرة تشير إلى المناسبة الطبيعية بين الكلمة وما تدل عليه . وأول من أشار إلى هذه المناسبة الخليل بن أحمد ، وتلميذه سيبويه . يقول ابن جني « وأعلم أن هذا موضع شريف لطيف ، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته قال الخليل ، كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا صر وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً ، فقالوا صرصر وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النقزان والغليان والغثيان ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال[2] . وتحمس ابن جني لهذا المذهب فقال « ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة ، على سمت ما حداه ومنهاج ما مثلاه ، وذلك أنك تجد لمصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة ووجدت أيضاً « الفعلى » في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو البشكى والجمزى والولقى »[3] .

وقد ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جني طائفة من الباحثين في فقه اللغة العربية وأسرف بعضهم في هذا إسرافاً زائداً أخرجهم عن دائرة البحث العلمي المبني على الحقائق إلى دائرة الخرافة المبنية على الأوهام[4] .

أما في العصر الحديث فنجد أن أكثر المذاهب الفلسفية المعاصرة تتوسل بمناهج الرمزية في البحث للكشف عن الدلالات في الأعمال الفنية والأدبية . بحيث استحالت في بعض منها إلى فروع من علم الدلالة semantics . ولن ندخل هنا في تفاصيل هذه المذاهب وتعددها وكثرتها من الوضعية الإنجليزية والأمريكية إلى التحليل النفسي عند فرويد ، والنفسية التحليلية عند يونج ، إلى فلسفة الصورة الرمزية عند كاسيرر ، الى النفسية

(١) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ٢ /١٥٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٢ /١٥٣ .

(٤) راجع العلايلي ، تهذيب المقدمة اللغوية ، ص ٦٣ — ٦٤ .

الوجودية عند مارلو بونتي وغيرهم[١] . وإنما يهمنا هنا الجانب اللغوى وحده ، أو العلاقة الرمزية التي تربط بين الكلمة والمعنى ، كما تمثلها علماء اللغة المحدثون ، حيث نجد أن فكرة الرمز وعلاقته بالمعنى قد ارتبطت فى تاريخ علم اللغة بالعالمين رتشاردز وأوجدن Richards aned Qgde اللذان درسا هذه العلاقة فى كتابهما معنى المعنى The meaning of meaning الذى ظهر لأول مرة عام ١٩٢٣ . وفيه حاولا وضع نظرية للعلامات والرموز . كما قدما عدداً من التعريفات للدلالة .

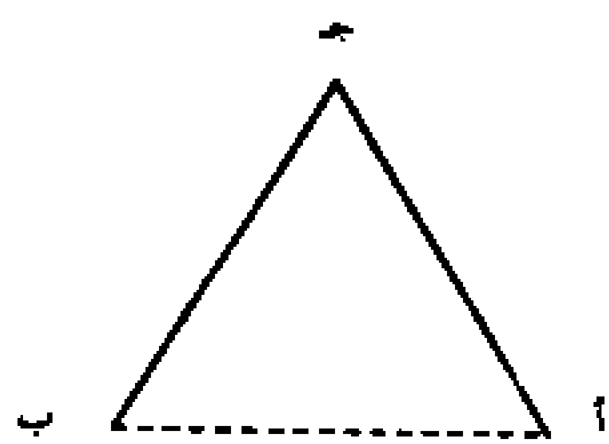
والمعروف أن التحليل الذى أجراه هذان العالمان يعتمد أساساً على تلك القاعدة التى أطلقها عليها مثلث المعنى semantic tringle ففى رأيهما أن هناك ثلاث جوانب رئيسية تنظمها أية علاقة رمزية ، وهذه الجوانب هى :

١ ــ الرمز نفسه ، وهو بالنسبة لنا هنا عبارة عن الكلمة المنطوقة المكونة من الأصوات ، مثل كلمة كتاب .

٢ ــ المحتوى العقلى الذى يحضر فى ذهن السامع حين يسمع هذه الكلمة ، وهى تقابل الفكرة أو الشعور عندهما

٣ ــ الشيء نفسه ، أو الموضوع ، وهو الكتاب هنا ، وقد يطلق عليه المقصود أحياناً . وتتبين العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة وتتضح أبعادها من الشكل التالى :

(الفكرة أو الشعور)



(الرمز أو الكلمة)[٢] (الشيء أو الموضوع)

(١) د . لطفى عبد البديع ، التركيب اللغوى للأدب ، ص ١٤٥ .

(٢) Lyons, op. cit. vol. I pp. 95-96 ، وانظر أيضاً Hartmann & stork op. cit. p. 201 ، ود . كمال بشر ، دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) ص ١٥٨ وما بعدها .

والمهم في هذا الشكل هو أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين الرمز وبين ما يدل عليه . أو من الناحية اللغوية بين الكلمات والأشياء . حيث ترمز الخطوط المتقطعة إلى هذه العلاقة المفترضة بين الكلمة وما ترمز إليه ، هي العلاقة التي شغلت اللغويين قديماً ، كما رأينا ، وحديثاً ، كما سنرى .

فإذا انتقلنا إلى العالم اللغوى دى سوسير De Saussure باعتباره من مؤسسى علم اللغة الحديث ، وجدناه يفرق بين ما يسميه « القيمة اللغوية » للكلمة ، وبين ما يسميه « المقصود » من الكلمة . ويكفي لدراسة القيمة اللغوية في رأيه أن ندرس عنصرين هما :

١ ــ الفكرة التي تدعو صورة سمعية أو أصواتاً معينة

٢ــ الصورة السمعية التي تدعو الفكرة[١]

ويرى أن دلالة الكلمة ما هي إلا علاقة متبادلة أو ارتباط متبادل بين الكلمة ، وهي الصورة السمعية ، وبين الفكرة ، وبالتالي تصبح الكلمة عبارة عن « علامة لغوية » بحيث أننا عندما نفرق تفريقاً أساسياً بين فكرتين ، فنحن نستعمل لذلك علامتين لغويتين مختلفتين . فالتفكير دون كلمات أو علامات يصبح عائماً غائماً ويرى دى سوسير أن « العلامة اللغوية » لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى ، ولكن بين فكرة وصورة سمعية . و « المقصود » يقابل الرمز ، أو العلامة وهي من ناحية أخرى تقابل سائر العلامات الموجودة في اللغة . وتتوقف قيمة كل رمز أو علامة على وجود سائر الرموز . وضرب دى سوسير لذلك مثلاً بقطعة من ذات الخمسة فرنكات هذه القطعة يمكن استبدالها بكمية معينة من أشياء مختلفة كالخبز مثلاً كما نستطيع أن نقارنها أيضاً بقيمة مماثلة من نفس العملة كقطعة ذات فرنك واحد مثلاً أو قطعة من عملة أخرى كالدولار مثلاً[٢]

وعندما تحدث بلومفيلد Bloomfield عن العلاقة بين الكلمة وما ترمز إليه قال إن معنى الكلمة ينبغي أن يعرف عن طريق أحداث عملية فسيولوجية أو فيزيقية مرتبطة بها . فمعنى « الجوع » مثلاً في قولي « أنا جائع » يعرف عن طريق التقلصات العضلية المصاحبة لهذا الشعور وما يحدث في المعدة من إفرازات ، وما قد يصحب ذلك من عطش وغيره من النواحي الفسيولوجية بل يرى أن الأفكار والتصورات كذلك ينبغي أن يعاد

(١) د . محمود السعران : علم اللغة ، ص ٣٣٠ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

وصفها بكلمات فيزيقية وحتى الحب والكره وما إليهما ينبغي وصفهما بمثل هذه الطريق . كما قال إننا لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة « ملح » إلا عن طريق عناصره الكيميائية المكونة له[1] .

والمثال الذي أورده بلومفيلد ليدل على تصوره لطبيعة العلاقة بين الرمز والكلمة ، مثال معروف مشهور عن جاك وجيل والتفاحة[2] .

وقد تأثر بلومفيلد في تصوره للعلاقة بين الكلمة ومدلولها بالمذهب السلوكي المادي ، ومعنى هذا أن دلالة الكلمة عنده هي جزء من السلوك الإنساني أو هي ظاهرة إنسانية يصدق عليها ما يصدق على الظواهر الإنسانية الأخرى ، وخاصة الظواهر المادية ، أي بعبارة أوضح أن العلاقة بين الكلمة ومدلولها عنده هي علاقة مادية ميكانيكية لا منطقية ولا طبيعية .

أما فيرث Farth فقد ابتكر لنفسه منهجاً في الدرس اللغوي ، يمتاز بالبعد عن الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية وغيرها . وكان يرى أن اللغة في ذاتها تستطيع أن ترشدنا إلى المنهج السليم في دراستها ، وذلك بالإعتماد على خصائصها الذاتية ، كما تبدو في الصورة التي هي عليها فعلاً ، ودون الاستعانة بأية وسائل أو مناهج أخرى[3] .

ومع ذلك فقد استقى فيرث فكرة سياق الحال Contex of situation من عالم الأنثروبولوجيا البولندي « مالينو فسكي » ، ولكنه طور هذا المصطلح إلى مفهوم خاص يتفق مع تصوره عن اللغة[4] .

ومن ثم فهو يرى أن الكلمة ليست بذات معنى مستقل قائم بذاته ، وأن وجودها ومعناها شيئاً نسبياً ، يمكن ملاحظة كل منهما في سياق غيرها من الكلمات والمعاني ، أو عن طريق التقابل بينهما . وعلى ذلك فإن ما تدل عليه الكلمة ينحصر في وظيفتها التي لا تعرف إلا بمعرفة وظائف غيرها من الكلمات ، وتأثيرها في إطار الظروف والملابسات التي تستعمل فيها ، كالإشارات والحركات الجسمية أو الضحك أو الغمز أو غير ذلك

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣٢ .

(٢) د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٣٧٣ — ٣٤١ ، وانظر أيضاً د . كمال بشر ، دارسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٧٢ — ١٧٥ .

(٣) د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٧٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٩ وما بعدها ، حيث يوضح الدكتور كمال بشر فكرة المقام ، أو سياق الحال ، عند فيرث وعند مالينوفسكي .

وهذه الظروف والملابسات ، هي التي تساعدنا على الوصول إلى تحديد تلك العلاقة بين الكلمات وما تدل عليه ، بل هي التي تحدد أيضاً وظيفة الكلمة ودلالتها[1] .

وهذه النظرة في الواقع ، ترتبط كما قلنا ، برأى فيرث في اللغة ووظيفتها ، التي ينظر إليها على أنها جزء من العملية الاجتماعية ، وأنها عمل من الأعمال ، بل هي طريقة من طرق العمل والتعبير في الحياة ، فهي ليست أساساً وسيلة للتعبير عن الأفكار ، وإنما هي سلوك وعمل[2] . ولذلك كان ينظر إلى النطق بالكلمة على أنه عمل لا يقل أهمية عن أعمال الإنسان الأخرى التي يكتمل معناها في ظروف السياق أو المقام[3] .

أما علماء اللغة المعاصرون فقد نظروا إلى دلالة الكلمة من خلال التركيب ، ولم يبحثوا في طبيعة العلاقة الرمزية بين الكلمة ودلالتها من الناحية النظرية ، كما فعل علماء اللغة خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وإنما سلموا بالعلاقة الإصطلاحية بين الكلمات والدلالات . غير أنهم توصلوا إلى منهج خاص في تحليل الكلمات لأنهم رأوا أن مثل هذا التحليل قد يؤدى إلى فهم أعمق وأكثر دقة لطبيعة التراكيب اللغوية ، وخاصة أن هناك بعض الجمل التي تخضع في ظاهرها لقواعد النحو والصرف والأصوات ، أو بمعنى آخر هي جمل صحيحة من الناحية النحوية والصرفية والصوتية ، ومع ذلك فهي جمل بلا معنى . ويضربون المثل في هذا المقام بجملة صارت من أشهر الجمل في البحث اللغوى المعاصر وهي :

الأفكار الخضراء العديمة اللون تنام بعنف[4] The colourless green ideas sleep furiously وهي جملة صحيحة كما نرى من الناحية النحوية والصرفية ، ومع ذلك فهي بلا معنى ، مع أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالتها الواضحة وهي في حالة الإفراد ، ولكنها أصبحت بلا معنى عندما ركبت على هذا النحو ، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود توافق بين معاني الكلمات المكونة لها . وهذا يؤدى إلى أن هناك توافقاً بين بعض الكلمات ، وتنافراً أو عدم توافق بين البعض الآخر . وأن معنى الجملة هو جزء لا يتجزأ

---

(١) د . محمود السعران علم اللغة ، ص ٣٣٧ — ٣٤١ ، وانظر أيضاً د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٧٥ .

(٢) د . محمود السعران ، اللغة والمجتمع ، ص ١٧ وما بعدها .

(٣) انظر الفصل الخامس من هذا الباب .

(٤) انظر Lyons, op. cit. vol. II p. 386 ، وانظر أيضاً ، د . نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية ، ص ٣٢٤ .

من هذا التوافق الذى يؤدى عدم وجوده إلى غموض المعنى ، حتى ولو كانت الجملة صحيحة من الناحية النحوية والصرفية والصوتية وقد دفع هذا التساؤل علماء اللغة المعاصرين إلى محاولة تحليل معانى الكلمات للوصول إلى العناصر المكونة للمعنى Components of meaning والتى يتألف منها المعنى الكامل للكلمة ، وحاولوا أن يختاروا فى تحليلهم أكبر عدد من الكلمات التى تنتمى إلى جزء محدد من أجزاء الكلام مثل الفعل أو الاسم أو الصفة أو غيرها . وذلك لعلهم يهتدون إلى النظام الدلالى الذى يحكم كلمات اللغة .

فمثلاً يقولون إن كلمة « رجل » يتألف معناها من العناصر الدلالية التالية :

اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + ذكر + بالغ .

وبمقارنة هذه الكلمة بكلمة أخرى قريبة منها مثل كلمة « امرأة » نجد أن العناصر الدلالية التى تكون معناها هى :

اسم + محسوس + معدود + حى + بشرى + أنثى + بالغ .

فهى إذن تختلف عن كلمة رجل بعنصر دلالى واحد هو « الجنس » بينما تشترك الكلمتان فى جميع العناصر الدلالية الأخرى .

فإذا ما أخذنا كلمة ثالثة مثل كلمة « أسد » وجدناها تتألف من العناصر الدلالية التالية :

اسم + محسوس + معدود + حى + غير بشرى + ذكر + بالغ .

وهى بهذا تختلف عن كلمة رجل بعنصر دلالى واحد مميز لها وهو « غير بشرى » بينما تختلف عن كلمة امرأة بعنصرين دلاليين هما « الجنس » و « غير بشرى » .

أما كلمة « حلم » مثلاً فهى تتألف من العناصر الدلالية التالية :

اسم + معنوى + معدود + غير حى + غير بشرى + مذكر .

ومعنى هذا أنها تختلف عن الكلمات الثلاث السابقة فى بعض العناصر ، وتتفق فى البعض الآخر . وقد استعمل هؤلاء اللغويون العلامات الرياضية (+) ، (-) لتسجيل عملية المقارنة والإختصار فى الكلام[1] .

---

(١) Leech, Semantics, pp. 102 ، وانظر أيضاً ، د . نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية ، ص ٣٢٦ .

وقد أثارت هذه النظرية اهتماماً واسعاً لدى علماء اللغة منذ ظهورها ، ولكنها اصطدمت بعقبات كثيرة أهمها أن أية لغة لا تتكون من مفردات كلها من الأسماء أو الصفات ، بل هناك أجزاء أخرى من الكلام لها أهميتها مثل الحروف والضمائر والأسماء الموصولة وغيرها ، ليس من السهل تحليل عناصرها الدلالية بهذه الطريقة ، ومع ذلك ، فقد استفادت الكلمة المفردة من هذا المنهج فى التحليل الذى ما زال متبعاً فى دراسات علم الدلالة للوصول إلى العناصر الدلالية المكونة للكلمات .

صفوة القول إذن أن فكرة العلاقة الرمزية بين الكلمة ومدلولها هى ما استقر عليه الفكر اللغوى ، غير أنهم سلموا جميعاً بالفكرة الاصطلاحية بين الكلمة والرمز ، أو بعبارة أخرى ، بين الكلمة ومدلولها[1] . ومعنى هذا أن الجانب الرمزى من الكلمة جانب أساسى باعتباره قادراً على أن يحرك دلالات أخرى غير تلك التى يشير إليها ، على أساس أن الرمز بالنسبة للكلمة ما هو إلا نوع من الإشارات العقلية التى يمكن نطقها ، وتعمل كما يعمل أى رمز آخر ، ذلك أن الرموز اللغوية أو الكلمات هى فى الواقع أجزاء من تجارب أوسع ، وهى فى نفس الوقت تحوى ذات الأشياء التى يشير إليها الرمز .

غير أن الكلمات بهذا الاعتبار تختلف دلالاتها وتتغير وتتطور عبر الزمن والاستعمال ، ولذلك نجد علماء اللغة يفرقون بين الدلالة المعجمية للكلمة ودلالتها الاجتماعية . وعلى الرغم من أن جميع الدلالات . سواء فى المعجم ، أم مستعملة فى الحياة أو النصوص ، كانت فى الأصل اجتماعية ، إلا أن علماء المعاجم يخصون المعنى المعجمى باهتمام أكبر ، باعتبار أنه المعنى الذى يحدده ، المعجم للكلمة . فما هو هذا المعنى المعجمى ، وكيف يدرسونه هذا ما سنتناوله بالدراسة فى الفصل التالى من هذا الباب .

---

(1) Zgusta, op. cit. pp. 28-29 .

الفصل الثاني

المعنى المعجمي

تتصل دراسة المعنى المعجمي Laxical meaning بثلاثة فروع انبثقت من علم اللغة الحديث Linguistics ، وهي :

١ ــ علم الدلالة . Semantics

٢ ــ علم المفردات . Vocabulary

٣ ــ علم المعاجم . Lexicology

أما علم الدلالة Semantics فيعرفه علماء اللغة بأنه العلم الذي يدرس المعنى ، سواء على مستوى الكلمة المفردة أم التركيب . وتنتهي هذه الدراسة غالباً بوضع نظريات في دراسة المعنى تختلف عادة عن مدرسة لغوية إلى أخرى(١) .

ومع ذلك فإن بعض علماء المعاجم يعرفون علم الدلالة بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة المعنى المعجمي(٢) . ومعنى هذا أن علماء المعاجم ينظرون إلى علم الدلالة على أنه يختص بدراسة الألفاظ المفردة دون القضايا أو النظريات المختلفة التي قد يتناولها علماء اللغة عند دراستهم لعلم الدلالة . ويدل على ذلك ما يشعر به علماء المعاجم من وجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى ، والتي ظهرت حديثاً ، والتطبيقات المعجمية التي ما زالت حتى الآن تعتمد على تقاليد قديمة العهد(٣) .

---

(١) انظر في اختلاف المدارس اللغوية الحديثة والمعاصرة حول نظريات المعنى ودراسة علم الدلالة فيما كتبه كل من :

Lyons, John. Semantics vol I and II Cambridge univ. Press; London, 1977.

Leech, Geoffrey, Semantics Pelican books London, 1964.

وباللغة العربية انظر ما كتبه د : محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٢٨٣ ــ ٣٤١ . ود . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ١٥١ ــ ١٨٤ .

(٢) Zgusta, op. cit. p.23.

(٣) Zgusta op. cit. p.. 19

وذلك على الرغم من إدراكهم لأهمية الاطلاع على هذه النظريات الحديثة فى علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية وجهاتها المختلفة . إلا أنهم فى نفس الوقت يترددون كثيراً فى الاعتماد على الأسس غير المؤكدة ، كما يقول زجوستا Zgusta ، للدراسات الحديثة التى تدور حول طبيعة المعنى ، لأنه يرى أن هذه الدراسات أوسع بكثير من الحدود التى يعمل فيها المعجميون Lexicographers[1] .

وعلى ذلك فإن علماء المعاجم يضيقون من دائرة علم الدلالة ويجعلونه مقصوراً على دراسة المفردات وحدها دون النظريات الأخرى المتصلة بالمعنى ، حتى أصبح هذا العلم عندهم يعنى دراسة المعنى المعجمى وحده .

وأما علم المفردات vocabulary ، فهو علم يعرف ضمناً بالوجود المستقل والمتميز للكلمة إلا أن هذا المصطلح قد استقر فى علم اللغة للدلالة على عدد من الموضوعات ، كلها تتصل بالمفردات وطرق دراستها . فهو يدل على :

١ ـــ حصيلة المفردات التى يتصرف فيها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر .

٢ ـــ مقدار الثروة اللفظية فى لغة معينة .

٣ ـــ عدد الكلمات المستعجلة فى لغة معينة .

٤ ـــ مجموعة المصطلحات التى تستعمل فى دائرة علمية أو فنية محددة

٥ ـــ إحصاء ومقارنة الكلمات المستعملة فى عدة لغات مختلفة طبقا لاحتياجات المتكلمين بها وأنواع المعاجم المستعملة فى كل لغة[2] وغالبا ما يستعمل هذا العلم الإحصاء اللغوى كوسيلة من وسائله .

ونظراً لأن الكلمات تختلف فيما بينها أثناء الاستعمال من حيث النشاط والركود ، فإن هذا العلم يستعمل مصطلحين للدلالة على ذلك هما :

١ ـــ المفردات النشطة . Active vocabulary

٢ ـــ المفردات الخاملة . Passive vocabulary

---

(١) Ibid, p. 24

(٢) Hartmann and stork, op. cit. 251.

وذلك لكي يميز بين المفردات التي يستعملها المتكلم عادة ، وتلك التي يستطيع إدراك دلالاتها ولكنه لا يستعملها . كما يدخل أيضا في دائرة هذا العلم جمع مفردات اللغة وتصنيفها وتنظيمها سواء في معاجم لغوية عامة أم متخصصة[1]. وأكبر الظن أن علماء العربية القدماء كانوا يستعملون مصطلح علم اللغة أو متن اللغة ، في الدلالة على شيء قريب من المفهوم الأخير لهذا العلم . ومن ثم كانوا يفرقون بين اللغوى والنحوى بناء على هذا . يقول السيوطي « والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية ، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية[2] وهو يعني بالأشياء الجزئية هنا دراسة المفردات » .

وقد قامت عدة محاولات أخرى في نطاق علم المفردات vocabulary لعمل مجموعات من الكلمات تتصل فيما بينها بفكرة محددة ، أو تعبر عن نشاط إنساني ثابت لا يتغير بتغير اللغات مثل المفردات الدالة على خلق الإنسان The body parts أو التي تدل على الأعداد أو الألوان لأن مثل هذه المفردات عادة ما تكون ثابتة ومستقرة خلال التطور التاريخي لأي لغة . ومن ثم فهي تصلح للاحصاء المعجمي أو دراسة الدلالة المقارنة ، كما تساعد على استنباط قوانين دلالية عامة تخضع لها دلالات الألفاظ في كل اللغات فيما يطلق عليه الآن ، في علم الدلالة المعاصر universal Semantics [3]

يضاف إلى ذلك كله أن دراسة معاني المفردات ، أو بمعنى أدق ، المعنى المعجمي للمفردات يدخل أيضا في دائرة هذا العلم[4]. وهكذا نجد أن علم المفردات Vocabulary ينفرد بموضوعات يختص بها من ناحية ، لكنه يضم من ناحية أخرى دراسات دلالية وثيقة الصلة بعلم الدلالة Semantics .

وأما علم المعاجم Lexicology فهو فرع من فروع علم اللغة يقوم بدراسة وتحليل مفردات أي لغة بالإضافة إلى دراسة معناها ، أو دلالتها المعجمية بوجه خاص ، وتصنيف هذه الألفاظ استعدادا لعمل المعجم[5] وهنا لابد أن نفرق بين هذا العلم وبين الفرع

---

(١) Ibid

(٢) المزهر ٤٣/١ .

(٣) Leech, op cit. p. 232.

وانظر أيضا الفصل الرابع من هذا الباب .

(٤) Hartmann and stork, op . cit. p. 251.

(٥) Ibid p. 129.

التطبيقي له ، وهو Lexicography ، أي علم المعاجم التطبيقي . والذي يختص بدراسة صناعة المعجم والأسس التي يقوم عليها ، وأنواع المعاجم . أي أن علم المعاجم « Laxicology » هو علم نظري يدرس المعنى المعجمي وما يتصل به من قضايا دلالية . أما علم صناعة المعاجم Lexicography فهو علم تطبيقي عملي ، يختص بصناعة المعجم(١) .

ويرى الدكتور تمام حسان أن « علم البيان » في البلاغة العربية يصلح أساسا نظريا لبناء علم خاص بدراسة المعاجم العربية نظريا وعمليا .

أما نظريا فهو يرى أن العلم يمكن أن يشرح لنا كيفية وضع الكلمات باعتبارها رموزا للمعاني ، فيتناول الاشتقاق والارتجال والتعريب والنحت ، والتوليد ، وغير ذلك من الطرق التي يتعامل معها فقه اللغة ، والتي يمكن للكلمة العربية أن تُبنى على أساسها . كما يشرح هذا العلم القيمة العرفية لدلالة الكلمة مبينا الفرق بين العرف الخاص والعرف العام وأثره في دلالة الكلمة ، كما يشرح لنا طبيعة المعنى المعجمي وتعدده واحتماله ، والفرق بينه وبين المعنى الوظيفي والمعنى الدلالي ، ويشرح لنا أيضا المقصود بالكلمة ، مع محاولة تحديدها على أسس شكلية فيقول لنا متى تبدأ الكلمة العربية ومتى تنتهي وما الذي يُعدُّ جزءا من الكلمة ، ويشرح لنا الدلالات الاستعمالية للكلمة ما بين الحقيقة والمجاز ، في المعجم ويتناول أيضا مباحث نظرية بيانية أخرى لا غنى للمعجم عنها(٢) .

وأما عمليا فيرى الدكتور تمام حسان أن مهمة هذا العلم أن يشرح لنا أفضل منهج لوضع المعاجم ، ذاكرا الغاية الأساسية من تأليف المعجم ، وما الذي يتوقعه المرء حين يتناول المعجم في يده للكشف عن الكلمة ، ومن هنا يتطرق إلى الصلة بين المعجم وعلم الأصوات ، ثم الصلة بينه وبين نظام الإملاء وما يشتمل عليه هذا النظام من إشارات صوتية وصرفية ، وكذلك يتبين لنا الصلة بين المعجم وبين علم الصرف ثم يذكر بعد ذلك أمثل طريقة لشرح الكلمة ، وقيمة الاستشهاد في تحديد المعنى . كما يشير إلى تطوير البنية وتطور الدلالة بالنسبة لبعض الكلمات إلى غير ذلك مما يتناوله من الأمور العملية (٣).

---

(١) Ibid. p. 129.

وانظر أيضا Zgusta, op. cit. p. III, p 345.

(٢) اللغة العربية ، مبناها ومعناها ، ص ، ١٣٩ .

(٣) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

وما من شك فى أن تصور الدكتور تمام حسان لهذا العلم هو تصور دقيق وواضح ، إلا أن علم البيان فى حدود مفهومه فى البلاغة العربية ، لا يصلح أساسا إلا لجزء يسير من هذا العلم . وذلك بما فيه من تحديد لجوانب الكلمة العربية وفى حديثه عن المجاز والحقيقة(١) . أى يستطيع المساعدة فيما يتصل بالتطور الدلالى . أما بقية النواحى الأخرى فلا نجد لها أثرا فى علم البيان وحده وإنما هى مبثوثة فى الدراسات اللغوية التى قام بها العرب ، سواء فى الأصوات أم النحو أم الصرف أم المعاجم أم فقه اللغة . ولا شك أنها تحتاج إلى جهد علمى يجمعها وينسق بينها لكى تنتهى إلى علم معاجم عربى .

صفوة القول إذن فيما يتصل بالمصطلحات الثلاث السابقة ، أعنى ، علم الدلالة semantics وعلم المفردات vocabulary وعلم المعاجم Lexicology أن بينها جميعا صلات وثيقة تتضافر جميعها وتجتمع للدراسة المعجمى lexical meaning للكلمة . ويتجه الفكر اللغوى الحديث والمعاصر فيما يتصل بتحليل دلالة الكلمة إلى ما يشبه تحليل العناصر الطبيعية إلى مكوناتها الأولى لأن الكلمة ، كما تبين لنا فى خلال هذا البحث هى وحدة لغوية مركبة ينبغى تفتيتها أولا إلى عناصر متناهية فى الصغر minmal distinctive features. ، ثم إعادة تركيب هذه العناصر(٢) .

ولذلك نراهم أيضا يفرقون بين الدلالة المعجمية للكلمة ، والدلالة الاجتماعية لها ، باعتبار أن الدلالة المعجمية هى دلالة الكلمة داخل المعجم ، أما الدلالة الاجتماعية ، فهى دلالة الكلمة فى الاستعمال . وقد يطلقون على المعنى المعجمى المعنى اللغوى وهو كل ما يمكن أن تدل به الأصوات اللغوية والتركيب اللغوى على المعنى(٣) . أما المعنى الاجتماعى فهو المعنى الذى يفهمه الفرد فى المجتمع من ألفاظ لغته معه على هذا الفهم بقية أفراد المجتمع ، ويتعلمه الأطفال إلى أن يكبروا فيفهموا لغة مجتمعهم(٤).

غير أنهم فيما يتصل بالمعنى بشكل عام يفرقون بين عنصرين أساسيين من عناصر دلالة للكلمة . وهما :

١ ــ المعنى النحوى ، أو الدلالة النحوية grammatical meaning .

---

(١) راجع د . بدوى طبانه ، علم البيان ، ص ٩ ــ ١٨ .

(٢) Leech, op, p. 98.

(٣) د . محمد أحمد أبو الفرج ، المعاجم اللغوية ، ص ١٢ .

(٤) المرجع السابق ص ١٨ .

٢ ـــ المعنى المعجمى أو الدلالة المعجمية lexical meaning[1] .

أما المعنى النحوى فهو محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات فى الجملة ، وهو ما تدل عليه الكلمة باعتبارها رموزا للأشياء والأحداث والأفكار ، كما يتمثلها المتحدث باللغة . فمثلا كلمات مثل « كرة ، ولد ، ضرب » لها معنى معجمى نجده فيما بين أيدينا من المعاجم . ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوى ، حتى توضع فى تركيب معين بطريقة معينة . حيث يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها ، كأن نقول مثلا : (ضرب الولد الكرة) أو (الولد ضرب الكرة) وهنا فقط تظهر العلاقات النحوية بين هذه الكلمات . وهذا لا ينفى بطبيعة الحال أن للكلمات معانى وظيفية وهى حالة الأفراد ، كما رأينا ذلك من قبل[2] .

وقد أوضح اللغوى الأمريكى فريز Fries أن المعنى النحوى يتناول ثلاثة أمور :

١ ـــ دلالة الأدوات مثل حروف الجر والعطف وغيرها .

٢ ـــ دلالة الوظائف النحوية مثل الفاعلية والمفعولية .

٣ ـــ دلالة الجملة مثل الدلالة فى جملة الشرط والقسم والحال وغيرها[3] .

وبتطبيق هذا فى العمل المعجمى نجده يتضمن بالضرورة أمرين :

١ ـــ أن المعجم لا يجوز أن يقتصر على المعنى المعجمى وحده ، أى على شرح دلالة الأسماء والأفعال والصفات فقط ، بل عليه أن يسجل أيضا دلالة الأدوات .

٢ ـــ بيان الوظائف النحوية للكلمات ، فالأفعال ، منها المتعدى واللازم ، والمتعدى إلى مفعول واحد أو أكثر ، وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول ، ومن الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط ، ومنها ما يكون للمؤنث فقط ، ومنها ما يصلح للاثنين معا . وكل هذه الوظائف لها مكانها ودلالاتها فى المعجم داخل كل مادة ، ومع أكثر من كلمة .

أما دلالة الجملة ، مثل دلالة الجملة على الاستفهام أو الشرط أو القسم أو الحال ، عادة ما يتفق ذلك مع دلالة الاداه المستخدمة ، مثل جملة الصلة ، وجملة الشرط والاستفهام

---

(١) Hartmann & stork op. cit, p. 138,

(٢) راجع الفصل الثالث من الباب الأول من هذا الكتاب .

(٣) د . محمود فهمى حجازى ، المعجمات الحديثة ، ص ٦٢ .

وغيرها[١] . غير أن الجمل بشكل عام قليلة الصلة بالعمل المعجمي ، أو من الأفضل وضعها في معاجم خاصة .

وصدد هنا يفرق عدد كبير من علماء اللغة مثل هاليدى Halliday الأمريكي ومارتين Martine الفرنسي بين الوحدات النحوية grammatical units والوحدات المعجمية Lexical units أي الوحدات التي تبحث من الناحية النحوية والتي يشرح معناها المعجمي[٢] ويتم التمييز بين المجموعتين على أساس أن الوحدات النحوية ، عبارة عن مجموعة مغلقة closed set أي أنها لا تزيد بزيادة النصوص أو المادة اللغوية التي يقوم الباحث بدراستها أو جمعها . ومثال هذه المجموعة المغلقة في العربية ، أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة والأدوات النحوية .

ويقابل ذلك المجموعة المفتوحة open set أي المجموعة القابلة للزيادة مثل مفردات اللغة التي تنمو وتتطور ، ولذلك فهي غير محدودة ، وقابلة دائمة للزيادة أو النقصان . أي أن المجموعة المفتوحة هذه ليست ثابتة ، بعكس المجموعة المغلقة التي أهم ميزاتها الثبات وعدم الزيادة .

ويرى هؤلاء الباحثون أن دراسة المجموعة المغلقة تقوم على بيان الدلالة النحوية ، في حين أن أساس البحث في المجموعة المفتوحة هو بيان المعنى المعجمي[٣] ومعنى هنا أن دراسة المعنى المعجمي تشكل قطاعا عريضا وأساسيا من علم المعاجم lexicology بالمقارنة بالمعنى النحوى ، ولذلك يعتبر علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي هو الهدف الأول لهذا العلم . يقول زجوستا Zgusta « إن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم لأن كثيرا من قرارات المعجمي تتوقف ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه »[٤] .

---

(١) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢) Hartmann & stork op. cit. p 99, p 129

(٣) Hartmann & stork, op. cit. p. 39; p 158

وانظر أيضا ، د . محمود فهمي حجازى ، المعجميات الحديثة ، ص ٦٣ .

(٤) Zgusta, op. cit. p. 21

وكما أشرت من قبل فإن الفكر اللغوى الآن ينظر إلى دلالة الكلمة على أنها شيء مركب من الممكن تحليله إلى عناصره الأولى . ويمثل تلك النظرة ينظرون أيضا إلى دلالة الكلمة ، حيث يفرقون بين الدلالة الصوتية لبعض الكلمات فيما أشرنا إليه قبلا ، مثل الكلمات التي تعبر بجرسها عن مدلولها . كما يتحدثون أيضا عن الدلالة الصرفية أو الوظيفية للكلمة ، كما أشرنا أيضا من قبل ، وكذلك بالنسبة للدلالة النحوية . ويمثل هذا المنهج التحليلي أيضا ينظرون إلى المعنى المعجمي للكلمة . ومن ثم يرى علماء اللغة المحدثون والمعاصرون ، وفى مقدمتهم علماء المعاجم أن المعنى المعجمي lexical meaning يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ ـــ ما تشير إليه الكلمة فى العالم الخارجي Denotation أو Designation

٢ ـــ ما تتضمنه الكلمة من دلالات أو ما تستدعيه فى الذهن من معان Connotation

٣ ـــ درجة التطابق بين العنصر الأول والثانى Rang of application(١)

وقبل أن نتناول كل عنصر من هذه العناصر لابد أن نفرق أولا بين مجموعتين من الكلمات وهما :

١ ـــ المجموعة الأولى . وتتمثل فى الكلمات التى بينها وبين دلالتها المعجمية علاقة طبيعية وهي الكلمات تسمى onomatopoeic words أو echo-words فيما أشرنا إليه قبلا مثل ، الحفيف والخرير والصليل ، والخضم والقضم ... الخ وهي تمثل مجموعة ضئيلة فى كل لغة .

٢ ـــ المجموعة الثانية ، وهي تمثل أكبر قدر من الكلمات فى معظم لغات الدنيا . وهي التي ترتبط بدلالتها بعلاقة رمزية اصطلاحية عشوائية(٢) .

---

(١) Ibid, p. 27

وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه « دلالة الألفاظ » إلى العنصرين الأول والثانى ، واستعمل مصطلح « الدلالة المركزية » للاشارة إلى مفهوم الـ Designation أو Denotation

كما استعمل مصطلح « الدلالة الهامشية » للاشارة إلى مفهوم الـ Connotation ، لكنه لم يشر إلى العنصر الثالث من عناصر المعنى المعجمي . انظر دلالة الألفاظ ، ص ١٠٦ ـــ ١٠٩

(٢) راجع الفصل الأول من هذا الباب .

وهذا النوع الثانى من الكلمات هو ما يهتم به عالم المعاجم أكثر من غيره: لأنه يشكل الجزء الأكبر والأهم من متن اللغة وهو أيضا المتداول على ألسنة المتكلمين بها . وترجع أهمية هذا النوع من الكلمات إلى طبيعتها الرمزية ، حيث تشير كل كلمة من هذه المجموعة إلى موجود فى العالم الخارجى ، أى denotation أو designation . فإذا نحينا جانبا التصور الفلسفى والنظرى لهذا المصطلح ، كما يتناوله بعض علماء اللغة المعاصرين(١) وتصورنا مثلا أن المرء إذا ما احتاج إلى الحديث عن شيء ما بلا كلمات تدل عليه ، لكان من الضرورى أن يوجد هذا الشيء معه ، أو يعمل على إحضاره أمامه حتى يشير إليه أى يستعيض عن الكلمات بالإشارة إلى الأشياء ، فإذا صح ذلك ، وهو غير متيسر دائما من الناحية العملية ، فى الأشياء المادية مثل ، المائدة ، والكتاب ، والكرسى ، ناهيك بالسيارة ، أو الطيارة ، أو الباخرة ، فإن هناك صعوبة فى بعض المعانى والمفاهيم الأخرى ، إذ كيف يمكن للمرء مثلا أن يشير إلى أشياء مثل ، الشرب ، أو الأكل ، أو الحرية ، أو السلام ، أو الحرب ... الخ .

لقد استعاض الإنسان عن هذه المشقة فى إحضار الأشياء فى بعض الأحيان ، أو استحالة إحضارها أحيانا أخرى ، بوسيلة أبسط وأكثر مرونة فى مرحلة من تاريخه لا يعرف العلم عنها شيئا ، عندما اكتشف أنه عن طريق إحداث بعض الأصوات من خلال الرئة والأحبال الصوتية vocal cords والأسنان واللسان والفم ، أن يستحضر الأشياء ويتصل بغيره من الأناسى . وهنا بدأت الكلمات أولا تشير إلى أشياء موجودة فى الخارج ، أى أصبح لكل كلمة معادل يتمثل فى تلك الأشياء ، وهو ما يطلق عليه مصطلح deignation أو denotation وهو العنصر الأول من عناصر المعنى المعجمى الذى يهتم به عالم المعاجم . ومن الجدير بالإشارة هنا أن هذا العنصر رغم دلالته الثابتة ، على أشياء موجودة فى الخارج ، إلا إن جانب النسبية فيه لابد أن يؤخذ فى الحسبان عند النظر إليه ، فمثلا كلمة (الصباح) قد تصلح للإشارة إلى أى جزء من أجزاء النهار من الفجر إلى الظهر كما هو الحال فى اللغة الإنجليزية . أما فى اللغة الألمانية فلا تستعمل فى الدلالة على ذلك إلا حتى التاسعة أو العاشرة بينما نجد الكلمة فى اللغة العربية لا تدل إلا على الصباح الباكر(٢) . ومعنى هذا أن ما تشير إليه الكلمة فى العالم الخارجى سواء أكان المشار إليه ماديا أو غير مادى ، هو عبارة عن تصور المتكلم باللغة للشيء الموجود فى ذهنه

(١) Lyons, op. cit. vol. I, pp. 206 - 215.

(٢) راجع zgusta, op. cit. pp. 29-30

هو ، وليس كما هو فى الخارج على الحقيقة . أو بمعنى أدق هو التصور الذى يقف بين الواقع والكلمة[1] .

أما العنصر الثانى من عناصر المعنى المعجمى فهو ما يمكن أن نصفه بأنه جميع العناصر الأخرى الدلالية التى ليست لها صلة مباشرة بما تشير إليه الكلمة فى الخارج ، أى ، ما ترتبط به الكلمة من دلالات . أو ما توحيه وتستدعيه فى ذهن السامع أو القارىء من معانى وهو ما يطلق عليه connotation ولكى نوضح ذلك نضرب المثل بالجملتين الآتيتين :

١ ـــ مات فلان   ٢ ـــ توفى فلان أو لقى ربه

حيث نجد أن المعنى فى الجملتين واحد والفعلين (مات) و (توفى) لهما نفس الدلالة تماما ، غير أن الفرق بينهما يرجع إلى أن الفعل (مات) يشير إلى الحدث دون ظلال دينية أو أى مظهر من مظاهر التأدب أمام مثل هذا الحدث .

أما الفعل « توفى » أو قولنا « لقى ربه » ففيه ، بالإضافة إلى هذه الدلالة التى تتطابق مع دلالة الفعل « مات » دلالات دينية ونفسية نشعر بها من استعمال « توفى » أو « لقى ربه » وهو ما يسميه علماء اللغة connotation ومثل ذلك أيضا نجده فى كلمة « الثعلب » ، ففى لسان العرب نجده يشرح الدلالة المعجمية لهذه الكلمة بقوله « الثعلب من السباع معروف »[2] . أما فى المعجم الوسيط فنجده يقول عن نفس الكلمة « الثعلب جنس من الحيوانات مشهورة ، من الفصيلة الكلبية ، ورتبة اللواحم ، يضرب بها المثل فى الاحتيال »[3] .

فإذا تجاوزنا عن الغموض الواضح فى شرح المعنى المعجمى لمثل هذه الكلمة وخاصة فيما أشار إليه لسان العرب بكلمة « معروف » ومثل ذلك أيضا المسحة العلمية التى حاول المعجم الوسيط إضفاءها على الشرح ، والتى لم تحدد بشكل قاطع ما تشير إليه الكلمة فى الخارج designation .

أقول إذا تجاوزنا عن كل ذلك فإننا سنجد المعجم الوسيط يضيف شيئا هاما يتصل بما توحيه الدلالة المعجمية من دلالات أخرى ، أو ما تستدعيه هذه الدلالة فى الذهن ، وهو

---

(١) Zgusta, op. cit. p. 32

(٢) لسان العرب مادة « ث ع ل ب »

(٣) المعجم الوسيط ، ١/٩٦ط . الثانية

قوله « ويضرب به المثل فى الاحتيال ، فمن أين جاءت هذه الدلالة ، أو بمعنى آخر لماذا نقرن بين كلمة الثعلب ومعنى الاحتيال . الواقع أن كثيرا من الكلمات قد تحمل ، بالإضافة إلى معناها المعجمى الأصلى دلالات أخرى متضمنة فى هذا المعنى المعجمى وتثيرها فى الذهن وتوحى بها ، وهو العنصر الثانى من عناصر المعنى ، أى connotation كما قال علماء المعاجم ، وأشرنا إليه من قبل .

ومعنى هذا أن ما تثيره الكلمة فى الذهن هو عنصر عريض وواسع ، لابد للمعجمى بالإضافة إلى المعنى الأصلى ، من الاهتمام به لأن هذه المعانى التى توحيها الكلمة فى الذهن تختلف من لغة إلى لغة أخرى[1] .

أما العنصر الثالث والأخير من عناصر المعنى المعجمى فهو ما أشار إليه زاجوستا Zagusta تحت اسم (درجة التطابق) (Rang of application) وهو يعنى به مدى التطابق بين الدلالة المعجمية الأصلية للكلمة ، designation والدلالات الهامشية لهذا المعنى المعجمى ، Connotation ، فمثلا كلمة (الماهية) وكلمة (الأجر) بينهما تطابق فيما يتصل بما تشير إليه فى الخارج designation ، هو ما يتسلمه الإنسان من نقود أو مال نظير عمل يقوم به ، ومع ذلك فهناك فرق بينهما يكمن فى درجة التطابق حيث تستعمل الأولى للدلالة على ما تتسلمه طبقة معينة من الموظفين كل شهر ، بينما كلمة (أجر) تدل على الأجر اليومى أو الأسبوعى للعمال وغيرهم[2] . ومعنى هذا أن هناك فرقا بين الكلمتين ، بينما قد يظن البعض أنهما مترادفتان ، ولكن درجة التطابق هى التى تفرق بينهما . وعلى ذلك فإن درجة التطابق هذه تصلح معيارا فى حالات المشترك اللفظى والترادف بحيث إذا تطابقت الكلمتان ، كان هناك ثمة ترادف أو اشتراك . أما إذا لم تتطابقا فى الدلالة فليس هناك ثمة ترادف أو اشتراك[3] وهو ما يدرسه علماء اللغة والمعاجم تحت عنوان العلاقات الدلالية بين الكلمات . Semantic relation . ومن ثم يحللون الكلمة إلى عناصرها الدلالية الأولية بغية الوصول إلى درجة التطابق هذه بين الكلمات[4] .

---

(١) راجع د . إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص ١٠٦ — ١٢١

(٢) Zgusta, op. cit. pp. 38 - 39.

(٣) Ibid, p. 41 - 46.

(٤) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

المعنى المعجمي إذن هو عبارة عن هذه العناصر الأساسية الثلاثة التي ترتبط فيما بينها برباط لا ينفصم إلا من أجل التحليل العلمي ، على هذا النحو فكيف يتعامل المعجمي في معجمه مع هذا المعنى . كيف يثبته ؟ وكيف يشرحه ؟ وكيف يبين ما يرتبط به من دلالات ؟

الواقع أن الكلمات ، كما عرفنا ، قد تختلف فيما بينها ، فيما يتصل بالمعنى المعجمي لها . فهناك بعض الكلمات التي يكون من السهل إدراك ومعرفة ما تشير إليه ، مثل الكلمات الدالة على الأشجار والنبات والحيوان والمنازل وأنواع الطعام والأثاث وغيرها . لأن مثل هذه الأشياء ، من السهل النظر إليها ، أو لمسها ، أو سماعها ، أو حتى شمها في بعض الأحيان . ومع ذلك فقد تختلف نتيجة لاختلاف تصورها في ذهن كل متكلم بلغة ما .

أما كلمات مثل : الصداقة ، الحب ، والسلام ، والحق والحرية ، وكلها عبارة عن أفكار أو مشاعر لا يمكن تحديد معناها للمعجمي ، كما لا يمكن حصر ما تثيره من دلالات ذات أبعاد كثيرة .

كما أن بعضنا من هذه الكلمات قد أصبح رموزا لأفكار وآراء في العصر الحديث تدل على نظم سياسية واجتماعية ، وحضارية ، بل إن بعضها قد يدفع الإنسان إلى الحرب والقتل والدمار . فالخلاف بيننا وبين اسرائيل اليوم هو في الواقع حول مدلول كلمة واحدة من مثل هذه الكلمات وهي كلمة « السلام » .

وكل هذا يبين لنا مدى صعوبة العمل المعجمي ، وهذه الصعوبة تتركز أولا وأخيرا في تحديد المعنى المعجمي للكلمات . وعلى الرغم من أن المعجم ، من الناحية النظرية الخالصة ، يعد من أفضل المصادر التي تقوم بتحديد هذا المعنى ، إلا أن هذا النوع الأخير من الكلمات قد يتسبب في كثير من الحيرة والاضطراب بل أن بعض الكلمات التي قد تشير إلى أشياء مادية محددة في الخارج قد تتسبب أيضا في ذلك والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين :

الأول : أن المعجم غالبا ما يعتمد على تحديد المعنى المعجمي على الكلمات نفسها ، أي أنه يحاول تحديد معاني الرموز برموز أخرى ، قد تكون قاصرة على أداء مثل هذا العمل . ولذلك تلجأ بعض المعاجم إلى استعمال الصورة بجانب الشرح ، أي بمعنى آخر ، إحضار الشيء أمام القارىء ففي المعجم الوسيط مثلا نجده يشرح المعنى المعجمي (دراجة)

بقوله : « مركبة من حديد ذات عجلتين ، تسير بتحريك القدمين ، أو الوقود »[1] . لكنه يشعر أن هذا التعريف غير كاف لأن قد ينطبق على أشياء كثيرة ، وبالتالى يضطر إلى رسم صورة للدراجة بجانب الشرح ، وهو ما يسمى « بالمعنى الإشارى » ، أى المعنى الذى يمكن ايضاحه عن طريق الإشارة إليه بالصورة فى المعجم ، وهو يطبق عادة على مجموعة محدودة من الأشياء ذات الأبعاد المادية والشكل الواضح .

ولكن ثمة أشياء كثيرة ، مادية وغير مادية ، ليس من السهل عرضها أو تصويرها فى أشكال واضحة مثل ، السوائل التى لا تتميز بشكل ثابت . وتطبيق فكرة المعنى الإشارى فى شرح المعنى المعجمى للكلمة تقتصر على الإفادة من الصور باعتبارها وسيلة ايضاح . وكذلك فى إعداد المعاجم المصورة أما المعاجم التى لا تستعمل مثل هذه الوسيلة فنجدها أحيانا تواجه صعوبات جمة فى شرح هذا المعنى فمثلا نجد لسان العرب يشرح كلمة (الدراجة) بما يبدو لنا أكثر غموضا ، لأن القدماء لم يعرفوا فكرة توضيح الدلالة عن طريق الصورة . كما لم يعرفوا أيضا هذه الوسيلة من وسائل الركوب . يقول لسان العرب « الدراجة ، العجلة . يدب الشيخ والصبى عليها ، وهى أيضا الدبابة التى تتخذ فى الحرب يدخل فيها الرجال »[2] .

الثانى : إن إعداد المعجم بطبيعته يستغرق فترة زمنية طويلة أن قد تمتد إلى سنوات أحيانا . وأثناء ذلك غالبا ما تتغير كثير من دلالات بعض الكلمات ، وكل ذلك بغض النظر عن الجهد والمال المطلوبين لإعداد المعجم ، بحيث لا يستطيع المعجمى أن يقول كل ما يمكن أن يقوله فى حدود الزمان والمال . فكيف يلاحق المعجم مثلا الكلمات المستخدمة فى قطاع الإعلان الذى يستغل بشكل واسع ما توحيه الكلمات فى الذهن من دلالات ، Connotation لكى يؤثر فينا ؟ إن مثل هذه الكلمات المستعملة فى هذا اللون من الدعاية ، ليست موضوعة بطبيعة الحال لكى تزودنا بأية معلومات ، ناهيك عن معلومات محددة واضحة . ومع ذلك فعلى المعجمى أن يثبت فى معجمه مثل هذه الكلمات ويحاول تحديد معناها المعجمى وما يتصل بهذا المعنى من دلالات أخرى .

وقد شعر دوزى ، Dozy بهذه الصعوبة فيما يتصل بألفاظ الصوفية ، عندما يتحدثون مثلا عن « الذكر » و « الوجد » و « العشق » و « الأنس » و « الخمر » و « المقام »

(١) المعجم الوسيط ، ٧٨/١ ، ط الثانية .

(٢) لسان العرب ، مـ (درج) .

وغير ذلك من مصطلحات الصوفية فأحجم عن وضع مثل هذه الكلمات فى معجمه قائلا : « إن هذا عمل قد تركته طواعية لغيرى »(١) . بل إن كل شخص منا لديه مجموعة من الكلمات يشعر أن لها دلالات وارتباطات خاصة ، فكلمة مثل « البيت » قد تستدعى فى ذهن البعض ، الحب والرحمة والحنان . بينما تثير فى ذهن آخرين معانى الشقاء والعذاب ، بينما قد تثير فى نفس شخص ثالث شيئا آخر مثل رؤية ابن أو الجلوس فى حجرته الخاصة أو مكتبه . ومعنى هذا أن ما توحيه أو تتضمنه الكلمة لا يرتبط بمستوى معين من الاستعمال ، بل على العكس ، يختلف باختلاف مستويات الاستعمال من طبقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ، بل ومن شخص إلى آخر ، وكل ذلك فى نطاق اللغة الواحدة ، وهو ما يسبب صعوبات جمة للمعجمى ، لأن مثل هذه الكلمات يصعب تصنيفها ، كما يصعب شرحها ، ومن ثم فعلى المعجمى أن يكون على حذر عندما يتعرض لأنواع الكلمات ، فلابد أن يفحص بدقة أمرين أساسيين :

١ ـ الدلالة المعجمية .

٢ ـ الدلالات التى توحى بها هذه الدلالة .

والعنصر الثانى قد يكون فى بعض الأحيان مصدر الخطر والخطأ معا حتى ولو كان المعجمى يصنع معجما للغته القومية ، أى معجما أحادى اللغة . Monolingual Dictionary وهو عادة لا يهتم إلا بالجانب الموروث من الثروة اللفظية(٢) أما إذا كان المعجمى يعمل فى معجم ثنائى اللغة Bilingual Dictionary فإن الأمر يكون على جانب كبير من الأهمية ، خاصة إذا كان مثل هذا المعجم يوضع لكى يستعمله الانسان للتعبير بلغة غير لغته القومية ، فمن واجب المعجمى حينئذ ألا يسمح لمن يستعمل هذا المعجم باستعمال كلمات ذات ايحاءات سوقية أو بذيئة(٣) ومعنى هذا أن على المعجمى أن يخطط وينظم لعمل المعجم بصورة دقيقة ويكون قادرا على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتصل بتحديد الدلالات المعجمية للكلمات(٤) .

(١) Dozy, Supplement aux Dictionnaires Arabe, p, IV.

(٢) انظر فى اعداد هذا النوع من المعاجم وطرق تأليفه وجمع مادته فى Zgusta, op cit. p. 222 - 280

(٣) Ibid, p. 41

وانظر أيضا فيما يتصل بصناعة المعجم الثنائى فى اللغة وطرق تأليفه : Ibid, p. 294 و د . على القاسمى ، علم اللغة وصناعة المعاجم ص ١١١

(٤) راجع Ibid. p. 138

من كل مفاهيمن لنا أهم خصيصة من خصائص المعنى المعجمي Lexical meaning أنه عام ومتعدد وغير ثابت . أما عموميته وتعدده فقد رأينا طرفا منها فيما سبق ، وأما عدم ثباته فقد أشرنا إلى بعض هذه الجوانب لكن علماء اللغة عادة ما يدرسون هذه الظاهرة دراسة مستقلة فى نطاق علم الدلالة فيما يسمونه التغير الدلالى semantic change أو semantic shift[1] حيث يرون أن اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية فهى بالتالى تخضع لما يخضع له المجتمع من عوامل التطور والتغير ، وهو أمر قرره علماء اللغة منذ زمن بعيد[2] وهذا التطور والتغير يصيب اللغة على جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية غير أنه على المستوى الدلالى ، وفيما يتصل بصورة خاصة بتغير دلالات الكلمة فإنه أوضح من أن ندل عليه هنا ، وهى الظاهرة التى تتصل أكثر ما تتصل بالتوليد فى الكلمات Neologism[3] .

ولعل مقارنة نجريها بين مادة فى بعض المعاجم اللغوية التى ألفت على فترات زمنية متباعدة تضع بين أيدينا فكرة واضحة ومباشرة عن طبيعة التغير الدلالى .

أما المادة أو الجذر الذى سنتناوله بالمقارنة فهو (ج م ع) وأما المعاجم التى سنتتبع فيها مشتقات هذه المادة ومدى تغيرها فهى :

١ ــ لسان العرب لابن منظور .

٢ ــ معجم دوزى Suppliment aux Dictionnairs Arabs .

٣ ــ المعجم الوسيط الذى أصدره مجمع اللغة العربية .

أما لسان العرب فهو يمثل المادة اللغوية البدوية ، فنحن نعلم أن هذا المعجم يضم بين دفتيه معاجم أخرى ألفت فى مراحل سابقة جمعها صاحب اللسان[4] وهذه المعاجم بدورها قد أخذت مادتها من الرسائل اللغوية التى أسفرت عنها حركة جمع اللغة منذ أواخر القرن الأول الهجرى . ومن ثم فإن مادة اللسان اللغوية مادة بدوية كما قلت ، وهى تمثل اللغة العربية فى داخل الجزيرة العربية قبل انتشارها عقب الفتح الإسلامى .

(١) Hartmann and stork, op. cit. p. 202 - 203.

(٢) انظر ، على سبيل المثال Sturtevant Linguistic change.p. 103

Darmesteter, La vie des mots, pp.7 - 13

وانظر د. محمود السعران ، اللغة والمجتمع ، ص ١٦٨ ، ود. حسن ظاظا اللسان والإنسان . ص، ٩٦ ــ ١١٤ .

(٣) انظر : حلمى خليل المولد ، ص ١٥٧ وما بعدها .

(٤) لسان العرب ، المقدمة ، ١/٢ ــ ٣

وأما معجم دوزى Dozy فهو محاولة لاستكمال ما فات المعاجم العربية القديمة من ألفاظ الحضارة الإسلامية التى دخلت متن اللغة العربية بعد الفتح الإسلامى ، واستقرار العرب فى الأمصار والبلاد المفتوحة وترجمتهم للعلوم والمعارف المختلفة وهى المادة التى أغفلها أصحاب المعاجم العربية القديمة باعتبارها من المولد[1] . وكان لابد من استكمال المعجم العربى بإدخال هذه المادة اللغوية الجديدة ضمن متن اللغة العربية ، وهو ما حاوله المستشرق الهولندى دوزى Dozy فألف معجمه هذا حيث رتب فيه المادة اللغوية التى جمعها خلال سنوات طويلة توافر فيها على قراءة المؤلفات العربية فى العصر الوسيط[2] . ومن ثم فقد حوى هذا المعجم عددا كبيرا من الكلمات المولّدة .

وأما المعجم الوسيط فقد أصدره مجمع اللغة العربية فى مصر عام ١٩٦١ م ثم أعيد طبعه عام ١٩٧١ م وهو يعكس ، بما أثبته من ألفاظ مولدة ومعدلة صورة اللغة العربية الحديثة بما طرأ عليها من تغير دلالى . فالمقارنة إذن بين هذه المعاجم الثلاثة توضح لنا بصورة جلية هذا التغير الدلالى الذى طرأ على المعانى المعجمية لكثير من الكلمات . وكما قلت ، سأخذ « العينة » من الجذر (ج م ع) ليكون مقياسا يوضح درجة هذا التغير ومداه .

فإذا بدأنا تلك المقارنة بأقدم هذه المعاجم وهو « لسان العرب » وجدنا الدلالة المعجمية الأصلية لهذه المادة أو ما ترمز إليه ، designation هى تأليف المتفرق وجمع الشيء وضمه . ونجد ذلك فى مشتقات مثل :

(الجامعة) : الغُل لأنه يجمع بين اليدين والرجلين معا .
(جماع) الشيء : أصله ومجتمعه .
(الجمعاء) : البهيمة لم يذهب من بدنها شيء .
(الجامع) : المسجد[3] .
(الجميع) : أشتات التمر مختلفة الأنواع .
(جمع) : لبس .
(الجمعة) : القبضة من التمر .
(الجماعة) : الجمع من الشجر أو النبات[4] .

---

(١) راجع : حلمى خليل ، المولد ص ، ٣٠١ ـ ٣٢٣
(٢) Dozy, op. cit p. XIII
(٣) ولا تكاد هذه الكلمة تستعمل فى العربية القديمة إلا مع كلمة المسجد ، فيقال : المسجد الجامع و مسجد جامع ، لأنه يجمع الناس .
(٤) لسان العرب مادة (ج م ع)

وقد استخدمت كلمة (الجامعة) صفة للمؤنث واسما . أما الصفة ففى مثل قولهم ، سورة جامعة أى جمعت أشياء كثيرة ، واسما بمعنى القيد والغُل[١] .

أما التغير الدلالى المعجمى لهذه الكلمة فلا نجده فى « اللسان » ، وإنما نجده فى « المعجم الوسيط » حيث أصبحت تدل على « مجموعة من المعاهد العلمية تسمى كليات ، وتدرس فيها الآداب والفنون والعلوم »[٢] . كما نعرف أيضا بالإضافة إلى تلك الدلالة الجديدة للكلمة دلالة أخرى لنفس الكلمة ، حيث تدل على الرابطة السياسية ، كما تستعمل فى لغة الصحافة اليوم عندما تقول ، الجامعة الإسلامية ، أو جامعة الدول العربية ، أو جامعة الدول والشعوب العربية والإسلامية أما كلمة (جماعة) فيبدو أن استخدامها قد كثر وشاع بدلالة جديدة إبان ازدهار الحضارة الإسلامية فمعناها المعجمى ، كما يشير لسان العرب ، الجمع من الناس أو الشجر أو النبات ، بينما نجدهم فى معجم دوزى تستخدم بدلالة معجمية جديدة ، حيث تدل على المذهب ، أو الصف الإسلامى الواحد ، فى مثل قولهم ، (مذهب أهل السنة أو الجماعة) و (أهل السنة والجماعة) ، و (جماعة المسلمين) و (دار الجماعة) و (سلطنة الجماعة)[٣] . كما نجد فى هذا المعجم أيضا كلمات جديدة اشتقت من هذا الجذر مثل كلمة (جمعية) التى لا نجد لها أثرا فى اللسان ، وإنما نجدها فى معجم دوزى والمعجم الوسيط ، ففى معجم دوزى يذكرها فى عبارة « جمعية أهل البلد . أى ، جماعة الناس من أهل البلد ، أو اجتماعهم[٤] .

أما فى المعجم الوسيط فنجدها تدل على معنى جديد حدده بقوله : « طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة » ومنها الجمعية الخيرية الإسلامية ، والجمعية التشريعية ، والجمعية العلمية والأدبية[٥] ، ومع ذلك فنحن نتحدث أيضا على أنواع أخرى من الجمعيات مثل الجمعية العمومية ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والجمعية الاستهلاكية . ومثل ذلك فى كلمة (اجتماع) فقد ذكرها دوزى بمعنى اللقاء[٦] . ولكنها فى العربية الحديثة تدل على علم من العلوم الإنسانية[٧] . ولعله من غير المتصور اليوم أن يتحدث أى مثقف عربى دون أن يستخدم كلمة (المجتمع) التى عرفتها العربية القديمة بمعنى موضوع الاجتماع أو الجماعة من الناس[٨] ، ولكنها لم تعرفها بالدلالة الاصطلاحية

(١) لسان العرب ، مادة (ج م ع)
(٢) المعجم الوسيط ، ١٣٥/١ ط . الثانية
(٣) Dozy, op. cit. Tom I, p. 25
(٤) Ibid.
(٥) المعجم الوسيط ، ١٣٥/١ ط . الثانية
(٦) Dozy, op. Tom I, p.211
(٧) المعجم الوسيط ، ١٣٥/١ ط . الثانية
(٨) لسان العرب مادة (ج م ع) .

التي نستعملها اليوم ويشبه هذا كلمة (مجمع) التي عرفتها العربية القديمة بمعنى ، الجمع من الناس وموضوع الاجتماع[1] . أما بمعنى مؤسسة للنهوض باللغة ، كما في قولنا « مجمع اللغة العربية » فهي دلالة جديدة عرفتها العربية الحديثة . ومثل ذلك كلمة (الجماعية) للدلالة على مذهب اشتراكي في الاقتصاد والسياسة[2] وفوق هذا أو ذاك كلمة (المجموع) كاسم قائم في لسان العرب هو ما جمع من هنا وهناك . وإن لم يجعل كالشيء الواحد[3] . ولكننا نسمعها اليوم تستعمل كاسم متداول في حديث الطلاب عند بداية دخول الجامعة . أما كلمة (المجموعة) فقد ذكرها « دوزي » كصفة في مثل قولهم « قرية مجموعة عامرة » أو « بلدة مجموعة » أي عامرة بالسكان[4] ولكننا نستخدمها اليوم كاسم وليس كصفة ، في مثل قولنا ، (درس في مجموعة) .

فإذا أضفنا إلى هذا كله الكلمات الاصطلاحية والعلمية التي تغيرت دلالتها وانتقلت إلى مصطلحات عند الفقهاء والنحويين والصوفية ، والمنجمين ، والمناطقة وغيرهم من أصحاب العلوم الإسلامية وجدنا أن جذرا واحدا مثل هذا الجذر (ج م ع) قد أضاف إلى اللغة العربية كلمات جديدة ذات دلالة معجمية جديدة لم يعرفها معجم لسان العرب ، وبالتالي لم تعرفها العربية القديمة[5] .

والمتأمل في طبيعة هذا التغير الدلالي للكلمات يراه ، كما حدده علماء اللغة المحدثون ، يجرى على قوانين معينة استنبطوها من علم اللغة التاريخي Historical Linguistics ، بل إن دراسة هذا التطور عند بعضهم تدخل ضمن الإتيمولوجي Etomolgy[6] . وتتلخص القوانين التي استنبطوها للتغير الدلالي semantic Change أو semantic shift, في ثلاثة قوانين هي :

١ ــ تخصيص الدلالة .
٢ ــ تعميم الدلالة .
٣ ــ نقل الدلالة[7] .

(١) المصدر السابق نفس المادة

(٢) المعجم الوسيط ، ١٣٥/١ ط . الثانية .

(٣) لسان العرب ، مادة (ج م ع)

(٤) Dozy, op. cit. Tom I, p. 27.

(٥) راجع الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، صفحات ٨ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٣٢ ، ٢٤١

(٦) Hartmann & Stork; op. cit p. 79

(٧) Ejmsta, op. cit, pp 62 - 64

وانظر أيضا : Sturtevant, op. cit 86.

Hartmann & stork. op. cit p. 20.

ود . عبد العزيز مطر ، لحن العامة ، ص ٢٧٩ وما بعدها .

فأما تخصيص الدلالة فهو إطلاق الكلمة ذات الدلالة العامة على معنى خاص ، كما حدث فيما أسماه القدماء باسم (الألفاظ الإسلامية) التي خصوها بدراسة دلالية مستقلة حيث بينوا أثر الإسلام في تغير دلالات بعض الألفاظ من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة . يقول أبو حاتم الرازي ، (ت ٣٢٢ هـ) « إن أسماء كثيرة مثل ، الأذان والصلاة والركوع والسجود ، لم تعرفها العرب إلا على غير هذه الأصول ، لأن الأفعال التي كانت هذه الأسماء لها لم تكن منهم ، وإنما سنها النبي ﷺ ، وعلمهم إياها فكانوا يعرفون الصلاة أنها الدعاء ، قال الأعشى ، فإن ذبحت صلى عليها وزمزما ، أي دعا لها . وعلى هذا كانت سائر الاسامي[1] .

وأما تعميم الدلالة فهو الانتقال بدلالة الكلمة من معناها المعجمي الضيق إلى دلالة أعم وأوسع منه ، غير أننا نلاحظ أن تعميم الدلالة أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها . مثال ذلك كلمة (البأس) التي يدل معناها المعجمي على الحرب ، ثم أصبحت تطلق على كل شدة . وكذلك كلمة (الورد) عندما نطلقها على كل لون من ألوان الزهور وكلمة (البحر) عندما تطلق على النهر والبحر معا . وكلمة (اللسان) بمعنى العضو ، ثم استعمالها بمعنى اللغة[2] .

وأما نقل الدلالة أو تحويلها فيجرى عادة بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها المعجمي علاقة دلالية معينة كأسماء الألوان وأعضاء الجسم وأسماء الحواس ، وغير ذلك . ويشمل هذا اللون من التغير الدلالي نوعين :

١ ــ انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابه بين المدلولين ، أي بسبب الاستعارة .

٢ ــ انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابه بين المدلولين ، وهو المجاز المرسل[3] .

مثال التغير الدلالي الأول إطلاق كلمة (القطار) على قطار السكة الحديد وأصل معناها المعجمي في العربية القديمة ، الإبل يسير الواحد منها وراء الآخر . ومثل ذلك إطلاق كلمة « المذياع » على « الراديو » وأصل معناها ، « الرجل لا يكتم سرا » . وكذلك إطلاق كلمة « الهاتف » على « التليفون » وأصل معناها الصوت الخفي . وكان أهل الأندلس يستعملون كلمة (القلادة) للدلالة على الحزام لأن الحزام يحيط بالوسط كما تحيط القلادة بالعنق[4] .

(١) الزينة ، ١٤٦/١ ــ ١٤٧ ، وانظر أيضا ابن فارس ، الصحابي ، ٧٨ ــ ٨٦ .

(٢) انظر د . عبد العزيز مطر ، لحن العامة ، ص ٨١ حيث يورد أمثلة أخرى لهذا اللون من التطور الدلالي .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٥ ــ ٨٦ .

(٤) د . عبد العزيز مطر ، لحن العامة ، ص ٢٨٥ وما بعدها ، حيث يورد أمثلة أخرى لاستعمالات أهل الأندلس .

وأما النوع الثاني من التغير لعلاقة غير المشابهة فتوضحه كلمة (مكتب) التي يدل معناها المعجمي على هذا النوع الخاص من الموائد التي يجلس إليها المرء ويكتب عليها . ولكننا نطلقها أحيانا على بعض المصالح الحكومية في مثل قولنا (مكتب البريد) ، (مكتب الصحة) ومن الواضح أنه ليست هناك مشابهة بين المدلولين مثل النوع الأول ، ولكن بينها نوع من الارتباط . فالمكتب الذي يكتب عليه يوضع عادة في الأماكن التي تدار منها الأعمال ، وعلى ذلك فالفكرتان مرتبطتان في ذهن المتكلم ، أو قل إنهما تنتميان إلى مجال دلالي واحد[1] . ومثال ذلك أيضا في العربية القديمة إطلاق كلمة (الرواية) على قربة الماء ، والراوية في الأصل البعير الذي يستقي عليه ، وكذلك إطلاق لفظ (السحاب) على المطر ، و (العنب) على الخمر و (السيئة) للجزاء[2] .

وهناك مظاهر أخرى للتغير الدلالي مثل رقي الدلالة وانحطاطها ، والتحول نحو المعاني المضادة وغير ذلك[3] . وكل ذلك يوضح لنا إلى أي مدى يتغير المعنى المعجمي للكلمات مع الزمن . ومن ثم تتحول هذه التغيرات إلى معان معجمية جديدة لابد للمعجمي أن يتعرض لها أثناء عمله في المعجم ، وهو عمل ، كما قلت ، لابد أن يتحلى بكثير من الدقة ، خاصة في المعاجم الثنائية اللغة والتي توضع عادة للناطقين بغير لغة الشرح ، فقد يتغير المعنى المعجمي لكلمة ما في إحدى اللغات حتى تصبح له ظلال دلالية Connotation مستحبة أو مقبولة ، في حين أن الكلمة التي تقابل هذا المعنى المعجمي في لغة أخرى لها ظلال دلالية مستهجنة . ولا تقتصر هذه الدلالات البذيئة أو المنفرة على الألفاظ الجنسية أو الكلمات الدالة على الأوبئة أو الموت ، بل يدلنا علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics على أن مناداة الجدة أو الأم باسمها الصريح في بعض اللغات يعد شيئا سوقيا أو بذيئا . ومن ثم فعلى المعجمي أن يأخذ في الحسبان مثل هذه الاستعمالات وغيرها[4] .

أما في المعجم الأحادي اللغة ، فقد يكون الأمر أكثر دقة ومشقة فيما يتصل بتغير المعاني المعجمية للكلمات . خاصة إذا كان المعجمي يرمي إلى وضع معجم تاريخي ، حيث يجب أن يرتب الدلالات المعجمية المتغيرة للكلمة الواحدة ترتيبا تاريخيا ، وفق استعمال كل كلمة ، مع ذكر شواهدها ، وهو نوع من المعاجم نشأ وازدهر خلال القرن التاسع عشر في أوربا تحت تأثير علم اللغة المقارن Comparative linguistics [5] غير أن

(1) د . علي القاسمي ، علم اللغة وصناعة المعاجم ، ص ١٢١ .

(2) Egueia, op. cit. p. 60.

وانظر أيضا د . داود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ١٤٠ وما بعدها .

(3) راجع الفصل الرابع من هذا الباب .

(4) انظر ، السيوطي ، المزهر ١/٣٥٩ ـــ ٣٦٠ .

وانظر أمثلة أخرى مع توضيح العلاقات ، د . عبد العزيز مطر ، لحن العامة ص ، ٢٨٧ ـــ ٢٨٨ .

(5) راجع د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٣١٠ وما بعدها .

المعجم الوصفي غير التاريخي Synchronic descripttive dictionary لا يحتاج إلى هذا التسجيل التاريخي لتغير الدلالات المعجمية ، وإنما يهم في المقام الأول بما يمكن أن نطلق عليه التاريخ المعاصر للكلمة . بمعنى أن المعجمي يجب أن يذكر في مثل هذا المعجم أن هناك مثلا معنيين معجميين مستقلين لكلمة ما ، ويشير إليهما ، كما يبين أي الاستعمالين هو الأصل ، وأيهما الطارىء الجديد ، خاصة إذا كان التغير الدلالي قد تم عن طريق التوليد أو المجاز[1] . مثال ذلك في اللغة العربية كلمات (القطار) و (القاطرة) و (السيارة) و (الهاتف) و (الجريدة) ... الخ[2] . ومثل ذلك إذا كان المعنى المعجمي الجديد ما هو إلا تخصيص لدلالة معجمية عامة ، ونحو ذلك من التغيرات الدلالية التي لا تحتاج إلى العودة تاريخيا إلى الوراء عن طريق المقارنات اللغوية داخل العائلة اللغوية الواحدة ، لأن هذا العمل من شأن المعجم التاريخي دون المعجم الوصفي الذي يهم فقط بالدلالات المتداولة والمستعملة في الفترة الزمنية المحددة التي يوضع فيها .

على هذه الصورة نجد أن المعنى المعجمي ، بالإضافة إلى عموميته وتعدده ، فهو أيضا غير ثابت ، يخضع للتغير والتطور . وكل هذا في الحقيقة يؤدي بنا إلى قضية أخرى من القضايا اللغوية المتصلة بدلالة الكلمة ، والتي تواجه أيضا المعجمي ، وهي العلاقات الدلالية Semantic relations ، بين الكلمات ، وهو ما سنخصص له الفصل الثالث من هذا الباب .

---

(١) Zgusta, op. cit. p. 80

(٢) انظر ، حلمي خليل المولد ، ص ٢٠٩ ــ ٢٧٥ .

الفصل الثالث

العلاقات الدلالية

تعتبر العلاقات الدلالية semanric relations بين الكلمات من النظريات الحديثة نسبياً في ميدان الدراسات اللغوية الحديثة ، وهي تتصل بتعدد دلالة الكلمة وغموضها ، كما تعتبر جزءاً علمياً أشمل وأوسع في دراسة علم الدلالة ، وهو ما يطلق عليه (علم الدلالة التركيبي) Structural semantics[1] ومع ذلك فإن علماء العربية وغيرهم أيضاً من علماء اللغة القدماء قد أدركوا جانباً هاماً من طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات فيما درسوه من ظواهر دلالية تتصل أشد الاتصال بهذه النظرية مثل : الاشتراك اللفظي والترادف وغيرها[2] . غير أن القدماء لم يضعوا ذلك في منهج عام ينطبق على كل اللغات ، كما أنهم لم يربطوا بين فكرة التغير الدلالي وفكرة العلاقات الدلالية كما فعل المحدثون والمعاصرون من علماء اللغة ، ولعل ذلك يرجع إلى أن فكرة التغير اللغوي ، أو تطور اللغة بشكل عام لم تكن من الأفكار التي توجه بشكل مباشر الدارسات اللغوية التقليدية .

وتقوم نظرية العلاقات الدلالية على أساس أن المعنى المعجمي للكلمة يمكن تحليله إلى عناصر أولية[3] ، حيث تنشأ العلاقة الدلالية بين الكلمة والأخرى بناء على التشابه أو التقارب في المعنى المعجمي لكل منهما ، أو بعبارة أدق بين العناصر المكونة للمعنى المعجمي ، وقد اتخذ علماء اللغة المحدثون من نظرية العلاقات الدلالية ، وخاصة عند علماء المعاجم وسيلة لتحديد ماهية الكلمة وطبيعتها كما سنرى فيما بعد . وقد اعتمد هؤلاء العلماء على عدة مناهج مختلفة في تحليل هذه العلاقة الدلالية بين الكلمات[4] للتعرف على العوامل التي تؤدي إلى خلق هذه العلاقة الدلالية داخل أي لغة ، بحيث أصبحت معرفة دلالة الألفاظ معرفة شبه دقيقة ترتبط بطبيعة العلاقات الدلالية الإيجابية والسلبية بين الكلمة والكلمات الأخرى التي تشترك معها في المعنى المعجمي ، أو تقترب منه وتنبع أهمية تحديد العلاقة الدلالية عند علماء المعاجم لما يترتب على هذا التحديد من اختيار لمدخل entry واحد للكلمة أو تعدد هذا المدخل ، حيث يتوقف ذلك على ما إذا كانت كلمتان مترادفتان مثلاً أم لا .

(١) راجع : Lyons, op. cit. vol I. p 270 ، انظر أيضاً : Crystal, op. cit. p. 233 .

(٢) راجع السيوطي المزهر ، ١ /٣٦٩ .

(٣) راجع الفصل الثاني من هذا الباب .

(٤) انظر الفصل الرابع من هذا الباب .

وفيما يلي سوف نتناول أهم العلاقات الدلالية بين الكلمات :

١ ـــ المشترك اللفظي Homonymy :

وهو من المصطلحات التي أشار إليها القدماء فيما عالجوا من القضايا اللغوية المتصلة بطبيعة العلاقات بين المفردات . ويشير ابن فارس (توفي ٣٩٥ هـ) إلى تعدد العلاقات الدلالية بين الكلمات واختلافها فيقول : « ويسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين . وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس ، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو « عين الماء » و « عين المال » و « عين السحاب » ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو « السيف » و « المهند » و « الحسام »[١] .

والقسم الثاني فيما أشار إليه ابن فارس هو المشترك اللفظي ، وقد حده بعض علماء أصول الفقه بقولهم : هو « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السوء عند أهل تلك اللغة »[٢] .

وقد ظهرت دراسات في اللغة العربية ، منذ وقت مبكر تعالج مشكلة المشترك الفظي ، ومن الرواد في هذا المجال الأصمعي (ت ٢١٥ هـ) وأبو عبيد القاسم ابن سلام (ت ٢٢٤ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)[٣] .

غير أن كتاب « المنجد في اللغة » لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور بكراع (ت ٣١٠ هـ) يعد من أشمل الكتب العربية في موضوع الاشتراك اللفظي إذ يحتوي على ما يقرب من تسعمائة كلمة[٤] .

والملاحظ على هذه المؤلفات كما يقول د . أحمد مختار عمر[٥] أنها كانت تهتم بسرد الكلمات وذكر معانيها ، كما كانت تختلف فيما بينها في عدد الكلمات أو عدد الدلالات التي تنسبها إلى الكلمة الواحدة ، ولكنها لم تهتم بتفسير هذه الظاهرة أو معالجتها بصورة دقيقة ، وكان الخلاف بينهم حول وجود الظاهرة في اللغة العربية أو عدم وجودها ، كما

---

(١) الصاحبي ، ص ١١٦ .

(٢) السيوطي ، المزهر ، ١ /٣٦٩ .

(٣) انظر المصدر السابق نفس الصفحة ، وانظر عرضاً لمؤلفات هؤلاء الرواد وغيرهم في موضوع الاشتراك اللفظي في كتاب د . أحمد مختار عمر ، من قضايا اللغة والنحو ، ص ١٢ وما بعدها .

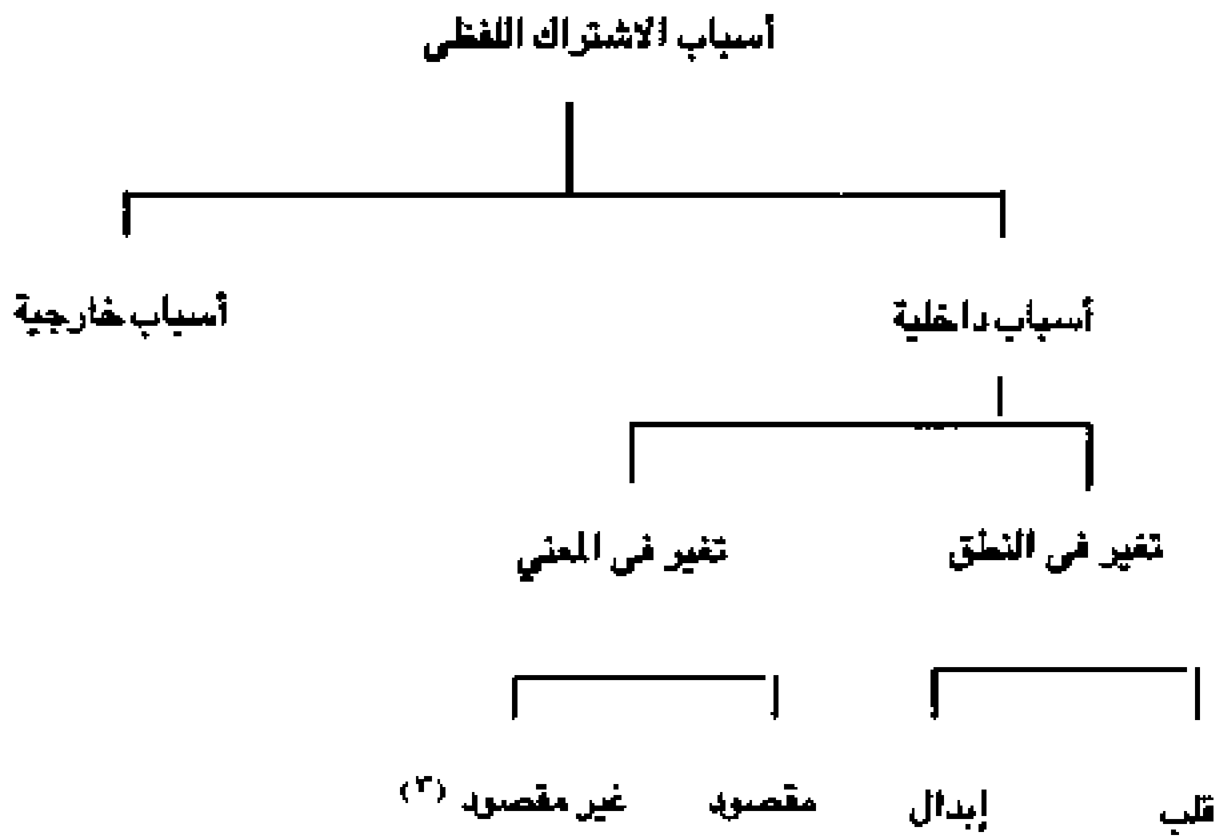
(٤) انظر مقدمة المنجد في اللغة لكراع ، تحقيق د . أحمد مختار عمر ، وضاحي عبد الباقي ، ص ١٢ ـــ ١٧ .

(٥) من قضايا اللغة والنحو ، ص ١٢ ـــ ١٧ ، وانظر أيضاً د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ٢٨٦ وما بعدها .

سيطر التفكير العقلي المنطقي أحياناً على التفسيرات القليلة لهذه الظاهرة فقال بعضهم : بإن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية ، فإذا وزع كل منهما على الآخر لزم الاشتراك[1] .

ولكن ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) يرد هذه الحجة العقلية ، مشيراً إلى أسباب وقوع الاشتراك اللفظي بقوله : « فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد للآخر ، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية ، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل .... فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين ، وإن اتفق اللفظان .... وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان ، وخفي سبب ذلك على السامع »[2] . وهو هنا يفسر ظاهرة الاشتراك باختلاف اللهجات ، وتوهم القارىء أو السامع وعدم إدراكه للفروق الدلالية بين الألفاظ .

وبشكل عام يمكن أن نلخص أسباب وقوع الاشتراك اللفظي في الشكل الآتي :



(١) السيوطي ، المزهر ، ١ /٣٦٩ .
(٢) المصدر السابق ، ١ /٣٨٥ .
(٣) مقدمة تحقيق كتاب المنجد في اللغة ، ص ٢٢٠ ، وانظر أيضاً د . أحمد مختار عمر ، من قضايا اللغة والنحو ، ص ١٩ .

فأما الأسباب الخارجية فتتحقق حينا تستعمل الكلمة بدلالتين في بيئتين مختلفتين ، بحيث إذا نظرنا إلى الكلمة في بيئتها أو في اللهجة التي تستعمل فيها ، لم يكن هناك اشتراك لفظي . ولكن إذا نظرنا إليها داخل العروة اللفظية العامة للغة حدث الاشتراك . مثال ذلك كلمة (الضنا) التي تستعمل بمعنى المرض وتطلق عند طيء على الطفل[1] . وكلمة (السيد) التي تدل على الذئب ، ولكنها عند هذيل تعني الأسد[2] ومثل ذلك إطلاق قبيلة تميم كلمة (الألفت) على الأعسر . أما قبيلة قيس فتطلق هذه الكلمة على الأحمق[3] .

وأما التغير في طريقة النطق ، سواء عن طريق القلب أم الإبدال فسبب رئيسي أيضاً من أسباب الاشتراك . مثال ذلك ما يشتق من الجذرين (دام) و (دمي) فأذا أخذنا صيغة استفعل من (دام) كانت (استدام) ومن (دمي) تكون (استدمى) غير أن الفعل استدام يستعمل بمعنى استدمى ، وبذلك يصبح لدينا الفعل استدام المقلوب عن استدامى ، والذي يطابق الفعل استدام غير المقلوب عن شيء فيكون معه اشتراكاً لفظياً . ومثل ذلك أيضاً إطلاق كلمة (الفروة) على جلد الرأس والغني ، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (الثروة) بقلب الثاء فاء ، على طريقة العرب في مثل جدث وجدف ، وحثالة وحفالة[4] . وكذلك ما روى من (دعم الشيء) قواه ودعمه ، وبمعنى دفعه وطعنه ورماه . وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو دحم بالحاء . وقد تطورت هذه الحاء وجهرت بسبب مجاورتها للدال المجهورة قلبت إلى نظيرها المجهور وهو العين ، فصارت دعم والتبست لذلك بكلمة دعم بمعنى قوى فنشأة الأشتراك اللفظي نتيجة لذلك[5] . وكذلك تجد اشتراكاً بين الفعلين (خاط) من الخياطة . و (خطا) من الخطو ، ولكن بقلب خطا إلى خاط . ومثل ذلك (حلك) و (حنك) وغيرها[6] .

أما التغير في المعنى المعجمي للكمات فبعضه يتم عن قصد ، والبعض الآخر يتم تلقائياً غير مقصود وجميعها تخضع لقوانين التغير الدلالي التي أشرنا إليها من قبل[7] . غير أن التغير المقصود يتم بكثرة في البيئات العلمية مثلما حدث لكثير من الكلمات في اللغة العربية

---

(١) كراع ، المنجد في اللغة ، ص ٢٤٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٣) السيوطي ، المزهر ، ص ١ /٣٨١ .

(٤) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٩٢ .

(٥) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٦) انظر أمثلة أخرى على ذلك في مقدمة تحقيق كتاب المنجد ص ٢١ .
وانظر أيضاً فصول في فقه العربية ، ص ٢٩٣ .

(٧) انظر الفصل الثاني من هذا الباب .

إبان القرون الثلاثة الأولى من الهجرة عندما تحولت كثير من الكلمات عن دلالتها اللغوية تأخذ دلالات اصطلاحية في بيئة الفقهاء والمتكلمين وعلماء اللغة وغيرهم(١) .

كما يشكل التغير غير المقصود سبباً من أسباب الاشتراك اللفظي ، فقد يحدث لسبب أو لآخر أن تكتسب كلمة ما دلالة جديدة، وتبقى دلالتها الأولى مستعملة، فيحدث الاشتراك بين الدلالتين . مثال ذلك كلمة (العين) التي تشير دلالتها المعجمية إلى العين الباصرة ، وتستعمل بمعنى عين الماء ، أو الجاسوس ، أو الدلالات التي أفاض في ذكرها القدماء لهذه الكلمة(٢) . ومثل ذلك أيضاً كلمة (البأس) ومعناها المعجمي « الحرب » ، ثم أصبحت تدل على كل شدة . وكلمة (المأتم) التي تدل على اجتماع الرجال والنساء ، ثم خصصت الدلالة على اجتماع النساء في الحزن خاصة . وكذلك (الخال) بمعنى المكان الخالي ، والعصر الماضي ، والشامة في الوجه(٣).

وقد أدت كثرة المشترك اللفظي على هذا النحو في العربية إلى استغلاله فنيا فشاعت في الأدب العربي ظاهرة التورية ، وهي استخدام الألفاظ المشتركة في معان غير واردة فيها ، ولذلك استخدمه بعض الناس حيلة للخروج من اليمين المكره عليها(٤).

أما علماء اللغة المحدثون فقد اختلفت نظرتهم عن القدماء بالنسبة لظاهرة الاشتراك اللفظي ، ولذلك وجد عندهم مصطلحان يدلان على هذه الظاهرة ، وهما :

١ ــ المشترك اللفظي Homonymy

٢ ــ تعدد المعنى Polysemy

وينظر بعض العلماء ، بناء على ذلك ، إلى كل من المشترك اللفظي ، وتعدد المعنى ، على أنهما موضوعان مستقلان(٥) . بينما يجمع بينهما علماء آخرون على أنهما صورتان لظاهرة واحدة هي تعدد المعنى(٦) .

ومع ذلك فالمصطلح الأول Homonymy يدل عندهم جميعاً على : كلمة أو أكثر تتطابقان في النطق ولكنهما تختلفان في المعنى المعجمي لكل منهما . مثال ذلك في اللغة الانجليزية كلمة Flour بمعنى بالدقيق أو الطحين . وكلمة Flower بمعنى الزهرة . فإذا

---

(١) راجع حلمي خليل ، المولد ، ص ٢٠١ ــ ٢٢٣ .

(٢) السيوطي ، المزهر ، ١ /٣٧٢ ــ ٣٧٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١ /٣٧٦ .

(٤) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ص ٢٩٣ .

(٥) Zgusta, op. cit. p. 80, p. 74 .

(٦) Lyons, op. cit. vol. II 550 .

تشابهت الكلمتان فى النطق والهجاء ، فيدل على ذلك مصطلح آخر هو Homography مثال ذلك فى اللغة الانجليزية أيضاً كلمة rest بمعنى الباقى وبمعنى يستريح[1] ولا يَعُدُّ بعض علماء المعاجم هذا النوع من المشترك ، لأن المعول عندهم على الدلالة وحدها[2].

وأما المصطلح الثانى . وهو تعدد المعنى Polysemy فيستعمل للدلالة على أى كلمة أو جملة لها دلالتان أو أكثر . مثال ذلك فى اللغة الانجليزية كلمة head بمعنى رأس الإنسان ، ورأس عود الكبريت[3]. ويرى زجوستا Zugsta أن هذا المصطلح ما هو إلا نوع من المصطلحات اللغوية العامة التى تستعمل أحياناً بمعناها اللغوى دون المعنى الاصطلاحى ، لكى تدل على الدلالات المتعددة لكلمة واحدة . ويرى أن من الأفضل تحاشى مثل هذه المصطلحات ، وأن نتحدث بدلا من ذلك عن تزايد معنى كلمة ما ، أو المعانى المختلفة لكلمة ما[4] وبناء على ذلك يحلل دلالة الكلمة بالنسبة للمشترك اللفظى إلى المعنى المباشر أو الدلالة المباشرة direct sence وهى الدلالة التى يجب أن يعول عليها المعجمى . وهذا المعنى المباشر للكلمة عنده هو المعنى الذى تتحدد بالنسبة له بقية الدلالات الأخرى التى يمكن أن نتعرف عليها من خلال مستويات معينة من الاستعمال اللغوى أما الدلالة المباشرة فهى لا تنتمى إلى مستوى محدد فى الاستعمال . أو طبقا للتحليل السيكولوجى للدلالة فهى عبارة عن المعنى المباشر الذى يتبادر إلى ذهن المتكلم عند رؤيته أو سماعه لكلمة ما وهى فى حالة الإفراد بعيداً عن أى سياق[5].

ومعنى هذا أن للكلمة عنده دلالة مباشرة ، ودلالات أخرى تتصل بهذه الدلالة المباشرة ، جاءت عن طريق نقل الدلالة أو تخصيصها أوتعميمها . مثال ذلك كلمة nut حيث يدل معناها المباشر على ثمرة الجوز ، وهى أيضاً اسم يطلق على نوع من الأجهزة ، ويشبه ذلك فى العربية كلمة (البرق) حيث يدل معناها المباشر على الضوء الخاطف ، أما معناها الاصطلاحى فهو « التلغراف » . وهذه الدلالات الأخرى هى ما يوضع تحت مصطلح المشترك بالمفهوم الإصطلاحى للكلمة فى علم اللغة[6].

غير أنه يمكن القول بشكل عام بأن علماء اللغة يذكرون أنواعاً ثلاثة تدخل فى نطاق الاشتراك اللفظى وهى :

---

(١) Hartmann & stork. op. cit. p. 105 .

(٢) Zgusta. op. cit. p. 78 .

(٣) Hartmann & stork. op. cit. p. 180 .

(٤) Zugsta op. cit. p. 61 .

(٥) Ibid pp. 62 - 94 .

(٦) Ibid pp. 62 - 94 .

١ ــ تعدد المعنى لكلمة ما نتيجة لا ستعمالها في مواقف مختلفة .

٢ ــ دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة للتطور الدلالي المقصود وغير المقصود .

٣ ــ وجود أكثر من كلمة تدل على منهما على معنى ولكنهما متحدتان في النطق .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن النوعين الأول والثاني ليسا من المشترك كذلك لا يُعد كلمات النوع الثالث مما يمكن أن يدخل تحت هذا المصطلح إلا ما تباينت فيه الدلالتان كل التباين . ولذلك فهو يوافق على ما ذهب إليه ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) من رفض معظم الكلمات التي عدت من المشترك واعتبرها من المجاز[١] .

وهو ما ذهب إليه زجوستا **Zgusta** أيضاً حينا أشار إلى أن المعجمي لا ينبغي له أن يقول بالمشترك اللفظي إلا في حالة التباين التام بين الدلالتين حتى ولو كان هناك تطابق تام في النطق ، فإن مثل هذا النوع من الكلمات يعده فقط من المشترك الصوتي **Homophony** وليس من قبيل المشترك اللفظي ، كما يرى أن على المعجمي أن يصل ما بين رأيه في المشترك وإرادة المتكلمين باللغة[٢] .

ويبدو أن الخلاف بين القدماء والمحدثين في تحديد الفرق بين المشترك اللفظي **Homonymy** وتعدد المعنى **Polysemy** يتصل أشد الأتصال بتحديد مفهوم الكلمة عندهم لأن المصطلحين يشيران إلى دلالة كلمة واحدة على مدلولين ، وعلى هذا فإن الاشتراك اللفظي ليس اختلاف الدلالة في إطار نفس الكلمة ، بل هو في الحقيقة وجود دلالتين أو أكثر لكلمتين أو عدة كلمات ، لأن لكل كلمة صيغة دالة على معنى هي جزء من بنيتها ، فإذا تنوعت واختلفت الصيغ ، تعددت الكلمات ، وبالمثل ، لو تنوعت الدلالات تعددت الصيغ . ومعنى هذا أن تعدد المعنى يعني أن صيغة لغوية واحدة لها أكثر من دلالتين إحداهما ما اطلق عليها زجوستا **Zgusta** المعنى المباشر **direct sense** ، والأخرى هي الدلالة التي حدثت عن طريق تخصيص الدلالة أو نقلها أو المجاز .

وعلى ذلك فالفرق بين الاشتراك اللفظي وتعدد المعنى قد يتعلق في نهاية الأمر بتحديد صيغة الكلمة لما لها من أثر في تحديد المعنى المعجمي لها . فالدلالتان المختلفتان لصيغة لغوية واحدة تعتبران كلمتين مختلفتين في إطار المشترك اللفظي ، ومن ثم يكون لهما مدخلان مختلفان . لكنهما تعتبران كلمة واحدة في إطار تعدد المعنى ، فيكون لهما مدخل واحد في

---

(١) د . إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص ٢١٣ ــ ٢١٤ .

(٢) Zgusta, op. cit. p. 78 .

المعجم . وهكذا يهدف التمييز بين الأمرين أى ، تعدد المعنى والمشترك اللفظى إلى تحديد المعنى المعجمى لكل منهما ، كما يقوم التمييز بينهما أيضاً عن طريق الاشتقاق ، فكثيراً ما تكون الصيغة اللغوية واحدة ولكنها ذات دلالتين مختلفتين ، ومن جذرين مختلفين ، مثال ذلك كلمة (الكلية) فى عبارة مثل (كلية الآداب) تختلف دلالتها عن كلمة (الكلية) فى عبارة مثل (القضية الكلية) حيث يدل المعنى فى العبارة الأولى على مؤسسة أكاديمية هى جزء من الجامعة أما فى العبارة الثانية فتدل على العموم والشمول ، ولا علاقة بين الدلالتين ، ومن ثم يمكن اعتبارهما كلمتين مختلفتين اتفقتا فقط فى الصيغة والوزن ، لأن الكلمة الأولى مأخوذة من كلمة College الإنجليزية فى حين أن الثانية مأخوذة من الجذر السامى القديم (ك ل ل) الدال على العموم والشمول . ومثل ذلك أيضاً فى كلمة (النوى) جمع نواة و (النوى) بمعنى البعد ، والتشابه هنا بين صيغة الجمع وصيغة المفرد . ولكن على العكس من ذلك نجد الدلالات المختلفة لكلمة (عين)(١) . تمثل دلالات مختلفة لكلمة واحدة من أصل اشتقاق واحد هو الجذر (ع ى ن) .

ومن هنا اتخذ المعجميون من الاشتقاق وسيلة للتفرقة بين تعدد المعنى والاشتراك اللفظى ذلك لأنهم يراعون الجانب العملى كما يقول زجوستا Zgusta(٢) ، ولذا نراه يفرق بين الدراسة النظرية لهاتين الظاهرتين وبين العمل المعجمى قائلاً إن على المعجمى أن يأخذ فى الحسبان دائماً ظاهرة تعدد المعنى . لأن ذلك سيدفع به إلى دراسة معانى الكلمات دراسة عميقة مستقلة . ومع ذلك فهناك أمران لا بد له من أن يلتفت إليهما بدقة وهما :

١ ــ أنه سيجد أن اختلاف صيغ الكلمات لا يحدث نتيجة لوجود أو عدم وجود دلالات مختلفة أو علاقات مختلفة بين الكلمات ، وإنما سيجد أيضاً أن الدلالة الوحدة يمكن أن توجد فى عدة كلمات ولكن بدرجات متفاوتة ، ولذلك لا بد له من أن يتعامل فى معجمه مع كل كلمة على حدة إذا تأكد أنها من قبيل تعدد المعنى ومن الأفضل أن يجعل لها مدخلاً مستقلاً فى معجمه .

٢ ــ قد يحدث بعض اللبس فيظن أن بعض الكلمات من المشترك أو تعدد المعنى ، وهما ليست كذلك ، والحكم فى مثل هذه الحالات للسياق .

وهكذا نجد أن الفيصل فى الفرق بين تعدد المعنى والمشترك اللفظى يرجع إلى الصيغة والاشتقاق والسياق أيضاً قبل أن نقول بالمشترك أو تعدد المعنى .

ننتقل بعد ذلك إلى ظاهرة أخرى من الظواهر الدلالية التى تدخل فى نطاق العلاقات الدلالية بين الكلمات وهى ظاهرة الترادف .

---

(١) راجع المزهر ، ١ /٣٧٢ ــ ٣٧٥ .

(٢) Zgusta, op. cit. p. 75 .

٢ ـــ الترادف Synonymy :

عرفنا أن المشترك اللفظى هو عبارة عن كلمات متشابهة فى النطق والكتابة ولكنها مختلفة فى الدلالة . وأما تعدد المعنى فهو عبارة عن كلمة واحدة لها أكثر من معنى ، أى أن كلا منها يتصل فى النهاية بتعدد المعنى وتشابهه .

أما الترادف فعلى العكس من ذلك ، إذ هو عبارة عن وجود كلمة أو أكثر لها دلالة واحدة ، أى أن الكلمات هنا هى المتعددة ، أما المعنى فغير متعدد . وقد عرف الترداف بعض علماء العربية القدماء بقوله « هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[١] .

وقد لفتت ظاهرة الترادف فى العربية أنظار العلماء فأولوها عناية ملحوظة وعدها بعضهم من أبرز خصائص اللغة العربية . ويدل على اهتمام هؤلاء العلماء أن بعضهم قد أفرد كتبا للكلمات المترادفة فألف ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) كتابا فى أسماء الأسد وكتابا آخر فى أسماء الحيه ، كما ألف الفيرو زبادى (ت ٨١٧ هـ) كتابا أسماه « الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف » وكتابا آخر أسماه « ترقيق الأسل لتصنيف العسل » ذكر فيه للعسل ثمانين أسما ، ومع ذلك فلم يستوفها كلها فيما يزعم السيوطى ، ففاته منها اثنان أولهما « الصرخدى » وقد ذكره أبو على القالى فى أماليه . والثانى « السعابيب » الذى ذكره الزجاج فى أماليه أيضا[٢] .

وكما اختلفوا حول وقوع الاشتراك اللفظى ، اختلفوا أيضاً حول الترادف ، فأنكره فريق منهم ، وأثبته فريق آخر . وفى هذا الصدد يقول ابن فارس (ت ٢٩٥ هـ) : « ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو : السيف ، والمهند ، والحسام . والذى نقوله فى هذا أن الاسم واحد ، وهو (السيف) وما بعده من الألقاب صفات ، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى . وقد خالف فى ذلك قوم فزعموا انها ، وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد ، وذلك قولنا : سيف ، وعضب ، وحسام . وقال آخرون ، ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر . قالوا ، وكذلك الأفعال نحو : مضى ، وذهب ، وانطلق ، وقعد ، وجلس ، ورقد ، ونام ، وهجع . ... ، وهو مذهب شيخنا أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب »[٣] .

ثم يمضى ابن فارس ملقياً مزيداً من الضوء على هذا الخلاف فيقول : « واحتج

---

(١) السيوطى : المزهر ، ١ /٤٠٢ .

(٢) المصدر السابق ، ١ /٤٠٨ ـــ ٤٠٩ .

(٣) الصاحبى ، ص ١١٤ ـــ ١١٥ .

أصحاب المقالة الأولى بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته ، وذلك أنا نقول في (لا ريب فيه) لا شك فيه . فلو كان الرَّيب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الرَّيب بالشك خطأ . فلما عبر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد[1] .

ثم يوضح رأيه في قضية الترادف فيقول : « ونحن نقول إن في (قعد) معنى ليس في جلس ألا ترى أنا نقول ، قام ثم قعد ، وأخذه المقيم والمقعد (وقعدت المرأة عن الحيض) ، ونقول لناس من الخوارج (قَعَدَةٌ) ، ثم نقول ، (كان مضطجعا فجلس) ، فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ، لأن الجلس . المرتفع . فالجلوس ، ارتفاع عما هو دونه وعلى هذا يجرى الباب كله »[2] .

ثم يرد على من يرفض وقوع الترادف بين الكلمات قائلاً : وأما قولهم إن المعنين لو اختلفا ، لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء ، فإنا نقول ، إنما عبر عنه من طريق المشاكلة ، ولسنا نقول إن اللفظين مختلفان فيلزمنا ما قالوه ، وإنما في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى »[3] .

أما ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) فيبين أسباب نشأة الترادف في اللغة العربية ويرجعه إلى اختلاف اللهجات أو المجاز ؛ أو عدم إدراك الفروق الدلالية ، أو اختلاف الصيغ فيقول : « لا يكون فَعَل وافعل بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد . كما يظن كثير من اللغويين والنحويين ، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ماجرت به عاداتها وتعارفها ؛ ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق ، فظنوا انها : بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة ، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا . أو يكون على معنيين مختلفين ، أو تشابه شيء بشيء »[4] .

ويؤكد ابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ) عدم إيمانه بوقوع الترادف الكامل بين الكلمات قائلاً : « كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله »[5] .

(١) المصدر السابق ، ص ١١٥ .
(٢) الصاحبي ، ص ١١٦ .
(٣) المصدر السابق ، نفس الصفحة .
(٤) المزهر ، ١ /٣٨٤ ـــ ٣٨٥ .
(٥) المزهر ، ١ /٣٩٩ ـــ ٤٠٠ .

وإلى مثل هذا ذهب أبو هلال العسكرى (ت حوالى ٤٠٠ هـ) ، غير أنه لم يكتف بالبحث النظرى فى ظاهرة الترادف ، وإنما ألف كتاباً يوضح فيه نظريته فى الفروق الدلالية بين المترادفات أسماه « الفروق فى اللغة » وهو يستند على طبيعة العلاقة الرمزية للكلمة لكى يفرق بين الدلالات فيقول فى مقدمة كتابه هذا : « الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة . وواضع اللغة حكيم لا يأتى فيها بما لا يفيد ، فإن أشير منه فى الثانى والثالث إلى خلاف ما أشير إليه فى الأول كان ذلك صواباً ، فهذا ما يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعانى وعين من الأعيان فى لغة واحدة ، فإن كل واحدة منهما يقتضى خلاف ما تقتضيه الآخر ، وإلا لكان الثانى فضلاً لا يحتاج إليه »[1] .

ومعنى هذا أن أبا هلال العسكرى يرى أن الترادف غير حادث لوجود فروق دلالية بين الكلمات ، أو بمعنى آخر أنه يرى أن التطابق الدلالى التام بين الكلمات التى يظن أنها من المترادف غير موجود . ويضرب على ذلك أمثلة كثيرة ، تستغرق الكتاب من أوله إلى آخره . وقد يستند إلى الوظيفة النحوية للكلمة فى إثبات الفرق الدلالى بينهما ، ومعنى هذا أيضاً أن كان يدرك تماماً القيمة الوظيفية للكلمة يقول : « الفرق بين العلم والمعرفة أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد ، فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه تدل على الفرق بينهما فى المعنى »[2]. ومثل ذلك فى الفرق من جهة الحروف التى تتعدى بها الأفعال كالفرق بين العفو والغفران ، تقول عفوت عنه فيقتضى ذلك محو الذنب والعقاب ، وتقول غفرت له فيقتضى ذلك ستر الذنب وعدم فضحه[3] . وهو يستند إلى الوظائف الشكلية للكلمات وصيغها فى التفريق بين المعانى ، فتراه يتحدث عن الفرق بين الصفة والاسم ، والصفة والنعت ، والصفة والحال ، وهكذا[4] . كما يعتمد على الدلالة فى التفريق بين المدح والتقريظ فيقول إن المدح يكون للحى والميت ، والتقريظ لا يكون إلا للحى ، وخلافه التأبين ، لا يكون إلا للميت ، يقال أبنه يؤبنه تأبيناً ، وأصل التقريظ من القرظ ، وهو شيء يدبغ به الأديم ، وإذا دبغ به حسن وصلح قيمته فشبه مدحك للإنسان الحى بذلك كأنك تزيد من قيمته بمدحك إياه ، ولا يصح هذا المعنى فى الميت ، ولهذا يقال ، مدح الله ولا يقال قرظه[5].

---

(١) الفروق فى اللغة ، ص ١٣ .

(٢) الفروق فى اللغة ، ص ١٧ .

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٣ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٤٢ .

وعلى هذا المنهج تعقب أبو هلال العسكرى الفروق الدلالية بين الثناء ، والمدح والإطراء والهجو والذم والسب ، والشتم ، والعتاب ، واللوم ، والهمز واللمز وغير ذلك[1] .

على هذه الصورة الدقيقة أدرك القدماء قضية الترادف ، وعلى الرغم من اختلافهم حول وقوعه فى اللغة ، إلا أن ما ذهب إليه بعضهم مثل ابن فارس وابن درستويه ، وابن الإعرابى ، وأبى هلال العسكرى من عدم وجود تطابق دلالى كامل بين المترادفات هو عين ما أسفر عنه البحث الدلالى الحديث والمعاصر فيما قال به علماء اللغة وعلماء المعاجم أيضاً من ندرة وجود الترادف الكامل بين الكلمات[2] .

وقد عرفوا الترادف كما عرفه القدماء فقالوا إنه كلمتين أو أكثر لهما دلالة متطابقة[3] غير أنهم حكموا السياق فى القول بالترادف بين بضع الكلمات ، وبناء على ذلك عرفوا الترادف تعريفاً آخر فقالوا إن الترادف الخالص أو المطلق يحدث عندما يمكن أن تحل كلمة محل أخرى فى جميع السياقات المختلفة ، وهو أمر نادر[4] .

وفكرة السياق فيما يتعلق بدارسة الدلالة أدركها علماء العربية القدماء ، كما سنرى ذلك فيما بعد . كما أدركوها بالنسبة للترادف فيما أشار إليه ابن درستويه وابن الإعرابى وغيرهم من العلماء عندما ذكروا عدم معرفة السامع لكلام العرب والعلة فيه ، كما قال ابن درستويه[5] أو كما قال ابن الإعرابى ربما غمض علينا فلم يلزم العرب جهله ، وهو هنا يعنى أننا قد نجهل الظروف أو السياق الإجتماعى الذى كانت الكلمات تستعمل فيه ، وبالتالى نظن أنهما من المترادف .

وقد قسم علماء اللغة وعلماء المعاجم فى العصر الحديث الترادف إلى درجتين هما :

١ ـــ الترداف المطلق **Absolute synonymy** :

وذلك فى حالة التطابق التام والمطلق بين كلمتين أو أكثر . ويعنى هذا التطابق فيما تشير إليه الكلمة فى الخارج **designation** والدلالات التى توحيها الكلمة أيضاً . Connotation . وهذا الشرط يجعل من الترادف المطلق أمراً نادر الوقوع فى أى لغة .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٢ ـــ ٤٣ .

(٢) Zgusta, op. cit. p. 89 .

(٣) Hartmann & stork op. cit. p. 230 .

(٤) Ibid .

(٥) السيوطى ، المزهر ، ١ /٣٨٤ .

٢ ــ شبه الترادف Near-synonymy :

وذلك فى التشابه الدلالى الواضح بين كلمة أو أكثر ، سواء فيما تشير إليه فى الخارج ، أو فى الدلالات الموحية والمتضمنة فى الكلمة . ولكن هناك اختلاف بينهما فيما أسماه زجوستا Zgustu درجة التطابق Rang of application حيث تستعمل الكلمة فى سياق معين ، ولا تصلح الأخرى فى نفس السياق ، وكلاهما بمعنى واحد .

ذلك لأن التطابق المطلق فى المعنى بين الكلمات يتطلب تطابقاً بين الأصول الثلاثة التى يتركب منها المعنى المعجمى لكل كلمة ، وهى ، كما أشرنا إليها من قبل :

١ ــ ماتشير إليه الكلمة فى الخارج Designation .

٢ ــ ما توحيه الكلمة إلى الذهن Connotation .

٣ ــ درجة التطابق Rang of application .

وأى اختلاف بين هذه الأصول يؤدى إلى شبه الترادف . أما التطابق التام بينها فهو الترادف المطلق وهو أمر نادر الحدوث ، فقد تتفق كلمتان فى الدلالة على شىء واحد فى الخارج ، ولكن الدلالات المتضمنة فى كل كلمة منهما قد تختلف مما يؤدى إلى نوع من الترادف ، ومعنى هذا أن الترادف حادث من اختلاف المستويات أو الأشخاص ، أو بعبارة أخرى أن الكلمتين قد تتفقان فيما تشير إليه ولكنهما تختلفان فى درجة التطابق بالنظر إلى الدلالات الهامشية بالنسبة لسياقات معينة أو أشخاص بعينهم[1] .

وقد ترتب على هذا الفهم لظاهرة الترادف أهمية خاصة فى العمل المعجمى إذا كثيراً ما يتم شرح معنى الكلمة فى المعجم بكلمة أخرى ، وهنا يعنى بالضرورة أن الكلمتين بمعنى واحد ، أو على الأقل درجة التطابق بينهما ليست واسعة . غير أن الشرح بالمرادف يسبب فى الحقيقة مشكلة معجمية إذ أنه قد يوقع المستعمل للمعجم فى حلقة مفرغة ، وهو ما شعر به أبو زيد الانصارى (ت ٢١٥ هـ) فيما رواه حين قال : « قلت لإعرابى ما المحبنطىء ؟ قال ، المتكأكىء . قلت وما المتكأكىء ؟ فقال المتآزف . قلت ، وما المتآزف ؟ قال أنت أحمق »[2] .

وأبو زيد ليس بأحمق قطعاً كما ظن الأعرابى ، وإنما كان يسعى إلى معرفة الفروق الدلالية بين كل كلمة فأدخله هذا الإعرابى فيما يطلق عليه علماء المعاجم مصطلح الدور

---

(١) Zgusta, op. cit. p. 89 .
وانظر أيضاً ، د . داود حلمى ، المعجم الإنجليزى بين الماضى والحاضر ، ص ٢٧٤ .
(٢) المزهر ، ١ /٤١٣ .

Circularity لأن شرح له الكلمة بمرادف لها(١). وهو أمر يضع المعجمي في مأزق لا يحسد عليه لأن إدراك الفروق الدلالية الدقيقة بين الألفاظ شبه المترادفة near-synonymy أمر محفوف بالمخاطر، إذ ليس بين يديه مقياس دقيق يعرف به تلك الفروق، ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يتجاهل وجودها. ومن ثم يقع على عاتقه أن يتتبع دائماً التطورات الحديثة في دراسة الدلالة بشكل عام، والمفردات وعلاقتها بعضها ببعض بصفة خاصة، حيث ظهرت في النصف الثاني من هذا القرن عدة دراسات حول الملامح الدلالية بين المفردات، أو نظرية المجال الدلالي Semantic Field (٢).

وكل ذلك يساعد المعجمي بلا شك على إدراك طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات، وخاصة فيما يتعلق بالترادف، وما من شك في أن الوصف العلمي والمنهجي للمادة المعجمية لأي معجم في ضوء نظرية مثل نظرية العلاقات الدلالية هو هدف من أهداف الدراسات اللغوية والمعجمية في المستقبل. ومع ذلك فقد حاول بعض الباحثين تصنيف الألفاظ المترادفة في مجموعات، وذلك على النحو التالي(٣):

١ ــ الترادف بين مجموعة ألفاظ دخيلة ومجموعة ألفاظ أصلية، مثال ذلك كلمة «تليفون» الأوربية الأصل telephone والتي عربت بكلمة «الهاتف»، ومع ذلك فالكلمتان مستخدمتان في اللغة العربية، ومثل ذلك كلمة «تليفزيون» television وتعريبها «إذاعة مرئية»، وكذلك أيضاً train و «رتل» والكلمتان مستعملتان في تونس، وتدلان على ما يطلق عليه في المشرق اسم «القطار». ومثل ذلك في الكلمة الإيطالية «تياترو» teatro وكلمة «مسرح». ومع ذلك فثمة فرق في الاستخدام السياقي بين كل كلمة من هذه الكلمات، فنحن نتكلم أحياناً عن (الهاتف الذى هتف بي)، وهو هنا ليس «التليفون»، كما نذكر (الرتل من السيارات) وليس هذا بالقطار، كما تكتب الصحف عن (مسرح الجريمة) وليس هنا بالتياترو، ومعنى ذلك أن هذه الكلمات ومثلها قد تكون مترادفة في عدد من السياقات ولكنها غير مترادفة في عدد آخر. ومعنى ذلك أيضاً أن القول بالترادف المطلق هو ضرب من المبالغة.

٢ ــ الترادف بين لفظين من مستويين لغويين مختلفين، أو عدة كلمات من مستويات لغوية مختلفة. مثال ذلك (سيارة نقل) في مصر، (شاحنة) في دول المشرق، (محطة بنزين) في مصر، (طلمبة بنزين) في السودان، (بنزينخانة) في العراق. أما في مجال الأفعال فنجد الفعل (حجر) في تونس يرادف «منع» في باقي الدول العربية.

(١) د. محمود فهمي حجازي، المعجمات الحديثة ص ٥٢، وانظر أيضاً، د. علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، ص ١٥٠.

(٢) راجع الفصل الخامس من هذا الباب.

(٣) د. محمود فهمي حجازي، المعجمات الحديثة، ص ٥٣ ــ ٥٤.

٣ — الترادف باختلاف المعنى الانفعالي والتقويمي وهنا نجد ثنائيات من الكلمات ، تعبر الواحدة منها عن دلالة تختلف عن الأخرى ، فقد يوصف شخص ما بأنه (محافظ) ، وهذه كلمة محايدة الدلالة ، ولكن وصفه بأنه (رجعي) أو (متزمت) يحوي تقويماً سلبياً ، ومع ذلك فالكلمات تكاد تترادف في الاستعمال أحياناً ، وعلى العكس من ذلك فإن وصف الشخص بأنه (مجدد) يكسبه درجة من الاحترام في عدة دول عربية ، ولكنه إذا وصف بأنه (تقدمي) أو (ثوري) كان محل شبهة في بعض الدول العربية الأخرى ، وهكذا .

كذلك حاول بعض علماء العربية المعاصرين[1] وضع شروط إذا تحققت أمكننا القول بالترادف . وهي شروط قد تصلح هاديا في العمل المعجمي ، وأهم هذه الشروط ما يأتي :

١ — الاتفاق في المعنى بين كلمتين اتفاقا تاماً . فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي بكان يفهم من كلمة (جلس) شيئاً لا يستفيده من كلمة (قعد) قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف .

٢ — الاتحاد في البيئة اللغوية ، ولم يفطن المغالون في القول بالترادف إلى مثل هذا الشرط ، بل عدوا كل اللهجات وحدة واحدة ، واعتبروا الجزيرة العربية بيئة واحدة . والأمر غير ذلك ، فقد تكون اللغة المشتركة أو الفصحى بيئة واحدة أو مستوى واحد من مستويات الاستعمال ، لكن لكل لهجة مستوى يختلف عن الأخرى .

٣ — الاتحاد في العصر ، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين . فإذا بحثنا عن الترادف يجب ألا نتلمسه في شعر شاعر في العصر الجاهلي ، ثم نقارن كلماته بكلمات وردت في نقش قديم يرجع إلى العهود المسيحية مثلاً .

٤ — ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر ، مثال ذلك كلمات (الصقر) و (الزقر) و (السقر) حيث نلاحظ أن واحدة من الكلمات الثلاث تعد أصلاً ، وتُعَدُّ الأخريان تطوراً لها .

ومهما يكن من أمر ، وكيفما كان نشوء هذا القدر من الكلمات المترادفة في اللغة العربية فقد أفادت هذه الظاهرة في التوسع في التعبير الفني ، ذلك لأن اللفظ الواحد قد يأتي باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس ، وغير ذلك من أصناف البديع ولا يتأتى ذلك إلا باستعمال مرادفة مع ذلك اللفظ . كما أمكن بهذه المترادفات أيضاً أن

---

(١) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٨٤ — ٢٨٥ .

يأتي الشاعر بالأسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة ، كقوله « وهند أتى من دونها النأى والبعد »[1] . وهكذا نجد أن الترادف في العربية لا يختلف عنه في غيرها من اللغات ولا تنفرد لغة ، بمثل ظاهرة دون الأخرى ، غير أن هناك بعض الظواهر التي قد تنفرد بها العربية مثل ظاهرة التضاد ، وهي لون من ألوان العلاقات الدلالية ، كما سنتناولها فيما يلي .

٣ ــ الأضداد :

وهو من الظواهر الدلالية التي تتصل بالعمل المعجمي ، مثلها في ذلك مثل الظواهر الأخرى التي تعرضنا لها من قبل ، كالاشتراك اللفظي والترادف . غير أن التضاد يعد ظاهرة تكاد تنفرد بها اللغات السامية بعامة، واللغة العربية بوجه خاص، حتى أن بعض علماء المعاجم المعاصرين لم يجد مثالاً لهذه الظاهرة لكي يوضحها إلا من اللغة العربية[2] .

ويقصد بالأضداد في اصطلاح علماء العربية القدماء الكلمات التي تؤدي دلالتين متضادتين بلفظ واحد . يقول ابن الأنباري (ت ٣٢٧ هـ) في مقدمة « الأضداد » : « هذا كتاب ذكر الحروف (يقصد الكلمات) ، التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف فيها مؤدياً عن معنيين مختلفين »[3] ويقول ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) : « ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد ، سموا الجون للأسود ، والجون للأبيض »[4] .

وقد اهتم علماء العربية القدماء بهذا النوع من الكلمات وحاولوا جمعها من كلام العرب ، وما ورد في القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، ثم أفردوها بالتأليف والتصنيف ، وأصبحت هذه الكتب مصدراً أصيلاً من مصادر المعجميات ، وموردا

(١) أبو هلال العسكري ، الفروق في اللغة ، ص ١٤ .

(٢) Zgusta, op. cit. pp. 74 - 75 .

(٣) كتاب الأضداد ، ص ١ .

(٤) الصاحبي ، ص ١١٧ . والجون في العبرية « جفان » أو « جافن » وفي السريانية « جونا » ويرسم على جون ، وتطلق هذه الأسماء على اللون مطلقاً في كلتا اللغتين . و « الجون » لفظة فارسية تدل على اللون مطلقاً . (انظر هامش ص ١٠ كتاب د . يحيى كمال ، التضاد في ضوء اللغات السامية) وقد يدل هذا على أن بعض الأضداد هي من الكلمات المقترضة داخل العائلة السامية أو غيرها من اللغات ، وإنها كانت تدل على معناها المعجمي على معنى عام يشترك فيه الضدان مثل الدلالة ، على اللون في كلمة (الجون) (انظر د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٠٢) .

لمباحث دلالية مختلفة . وقد حظيت هذه المؤلفات حديثاً بكثير من العناية في النشر والتحقيق[1] .

وكل هذا يدل على عناية علماء العربية قديماً وحديثاً بهذه الظاهرة الدلالية ، ولذا نجدهم قد اختلفوا حول وقوعها .

أما القدماء فبعضهم يرى أن التضاد ليس إلا نوعاً من الاشتراك اللفظي Homonymy ، وأثبت السيوطي في صدر الفصل الذي عقده للأضداد في كتابه المزهر ، هذا الرأي قائلاً : « هو نوع من المشترك »[2] . وأنكره بعضهم مثل ابن سيدة (توفي ت ٤٥٨ هـ) الذي قال : « وكان أحد شيوخنا ينكر الأضداد ، وكان ثعلب يقول ، ليس في كلام العرب ضد ، لأنه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً »[3] وقد انتصر الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) لهذا الرأي ، ونسبه إلى المحققين من علماء العربية ثم عرض كثيراً من كلمات الأضداد وبين عدم التضاد فيها[4] . ومن الذين أبطلوا الأضداد أيضاً قديماً ابن درستويه الذي ألف كتاباً في إبطال الأضداد كما ذكر السيوطي[5] .

بل إن من العلماء من اعتبر الأضداد نقصاً في كلام العرب وفي لغتهم ، وقد رد عليهم ابن الأنباري في كتابه ، محتكما إلى السياق فقال :

« كلام العرب يصحح بعض بعضاً ، ويربط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منها إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لأنهما يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً . فمن ذلك قول الشاعر :

كل شيء ما خلا الموت جلل   والفتى يسعى ويلهيه الأمل

فدل ما تقدم قبل (جلل) وتأخر بعده على أن معناه كل شيء ما خلا الموت يسير ، ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل هنا معناه العظيم[6] .

---

(١) انظر مقدمة كتاب « الأضداد » لابن الأنباري ، ومقدمة تحقيق كتاب الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي .

(٢) المزهر ، ص ٣٨٧ .

(٣) ابن سيده ، المخصص ، ١٣ /٢٥٩ .

(٤) الجواليقي ، شرح أدب الكاتب ، ص ٢٥١ .

(٥) المزهر ، ١ /٣٩٦ .

(٦) ابن الأنباري ، الأضداد ، ص ٢

ومعنى هذا أن ابن الأنباري يرى أن دلالة كلمة (جلل) أو معناها المعجمى ، بعيداً عن السياق هو معنى متعدد ومحتمل ، فقد يعنى العظيم واليسير ، إنما هون السياق الذى يحدد هذا التعدد والاحتمال ، كما سنرى ذلك فيما بعد[1] وفى ذلك يقول « ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التى تقع على المعانى المختلفة ، وإن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ويتأخر بعده ، مما يوضح تأويله »[2] .

وهو لا يحاول فى هذا النص أن يفسر نشأة الأضداد فى اللغة العربية بقدر ما يحاول أن يرسى قواعد فى طريقة فهم وإدراك العلاقات الدلالية بين الكلمات ، ويدل على ذلك أنه احتكم فى الفصل بين مثل هذه الدلالات إلى السياق واستعمال ، المتكلمين للغة لأن اللغة فى نهاية الأمر لا تفهم ولا تتكلم إلا من خلال السياق والقرائن التى يكون فيها الناس أثناء الكلام »[3] .

وقد ذهب هذا المذهب أيضاً فى تفسير الأضداد أبو على القالى حينما قال فى أماليه : « الصريم ، الصبح ، سمى بذلك لأنه انصرم عن الليل . والصريم الليل لأنه أنصرم عن النهار ، وليس هو عندنا ضداً ... والنطفة الماء ، تقع على القليل منه والكثير ، وليس بضد »[4] .

وقد حاول بعض علماء العربية تفسير نشأة الأضداد ، فذهب بعضهم إلى أن أصل الأضداد كأصل الألفاظ الأخرى ، وضعت هكذا للدلالة على المعنيين المتضادين .

غير أن ابن سيده يرد هذا الرأى قائلاً : « أما اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فينبغى ألا يكون قصداً فى الوضع ولا أصلاً »[5] ويرى أن أسباب نشأة الأضداد ترجع إلى أمرين ، إما أن تكون من لغات تداخلت ، أو تكون كلمة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل[6] .

وما من شك لى أن ابن سيده محق فيما ذهب إليه ، فعوامل التطور اللغوى ، والمجاز وغيرها من وسائل التغير الدلالى ، قد تكون وراء الكم الكثيرة من الكلمات التى قيل أنها من الأضداد . ومعنى هذا أن مثل هذه الكلمات اكتسبت الضدية من الاستعمال ، وهو

(١) راجع الفصل الخامس من هذا الباب .
(٢) الأضداد ، ص ٤ .
(٣) انظر ما ذكر مزجوستا Zgusta حول الأضداد فى العربية Zgusta, op. cit. pp. 74 - 75 .
(٤) السيوطى ، المزهر ١ /٣٩٧ .
(٥) المخصص ، ص ١ /٦٩١ .
(٦) المصدر السابق ، ص ١ /٦٩٢ .

ليس أصلاً فيها . ولعل اختلاط المواقف الاجتماعية والنفسية للانسان يفسر لنا أيضاً جانباً هاماً من وقوع الأضداد في الكلام فقد يأتي على الإنسان حين من الدهر يختلط في نفسه الشك باليقين ، والأمل باليأس ، والفرح بالحزن ، وكلها اضداد تجتمع في نفس واحدة ، حتى يعسر على المرء وضع حدود فاصلة بين كل دلالة وأخرى .

ومع ذلك فإن تحليل كل كلمة إلى عناصرها الدلالية الأولى قد يضع أيدينا على درجة الاتصال بين الكلمات فيما يتصل بالأضداد ، لأن الكلمة كما نعلم ، من وجهة نظر علماء اللغة المحدثين هي كل ، مركب من عناصر ، لغوية ودلالية ، فإذا حللنا العناصر الدلالية لكلمات الأضداد ، كما يحلل المعاصرون الآن دلالات الكلمات فيما أشرنا إليه قبل ذلك[١] وهو ما فطن إلى جانب منه ابن الانبارى مفسراً العلاقات الدلالية بين الكلمات عن طريق الاتساع ، ثم الفصل بين هذه الدلالات عن طريق السياق[٢] لأن الاتساع يحول اللفظ إلى رمز ويتعدد معناه المعجمي ، ولا سبيل إلى تحديد دلالته إلا عن طريق السياق ، يستوى في ذلك الأضداد أو غيرها من المشترك اللفظي أو الترادف[٣] .

التحليل الدلالي للكلمات إذن هو السبيل إلى الحكم العلمي على ظواهر العلاقات الدلالية على اختلاف ألوانها . وهو يقيناً الغلو في تلمس أسباب ليست من اللغة في شيء على النحو الذى تصوره بعض القدماء ، على الرغم من أن بعضهم قد وضع يده على تفسير أقرب إلى التحليل الدلالي للعلاقات الدلالية ، كما ذهب إلى ذلك أبو هلال العسكرى في تفسير الترادف ، وابن الأنبارى في تفسير التضاد .

ومع ذلك فهناك عوامل موضوعية قد تؤدى إلى التداخل الدلالي الذى يعطى للفظة أكثر من دلالة ، ومن هذه العوامل بالنسبة للأضداد نجد[٤] :

١ ــ دلالة اللفظ على العموم :

فقد يكون المعنى المعجمي للكلمة عاماً ، ثم يتخصص هذا المعنى . مثال ذلك كلمة (الطرب) وأصل معناها الخفة تصيب الرجل لشدة الفرح أو الجزع ، أما الضد فقد أتى من تخصيص الدلالة على الحزن . ومثل ذلك كلمة (المأتم) ، ومعناها المعجمي النساء يجتمعن في الحزن والفرح ، ثم خصصت الدلالة باجتماعهن في الحزن . فحدث الضد .

(١) راجع الفصل الثانى من هذا الباب .
(٢) الأضداد ، ص ٨ .
(٣) راجع الفصل الثالث من الباب الثاني .
(٤) د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٩٢ ــ ٣١٠ .

٢ ــ التفاؤل والتشاؤم :

وهما من غرائز الإنسان التي تسيطر على عاداته . فقد يتشاءم من ذكر كلمة ، وقد يتفاءل بذكر أخرى . واللغة تعكس ذلك كله . وهو ما يفسر لنا بعض كلمات الأضداد . مثال ذلك كلمة (المفازة) وأصل معناها المعجمي النجاة من الهلاك ، واشتقاق الكلمة من الجذر (ف و ز) يؤكد ذلك . أما إطلاقها كاسم من أسماء الصحراء ، وهي تدل على الهلاك والموت عند العرب ، فمن قبيل التفاؤل . ومثل ذلك أيضاً كلمة (السليم) فإن اطلاقها على اللديغ من باب التفاؤل ، ومن هنا يحدث الضد .

٣ ــ التهكم والسخرية :

وهما من العوامل التي تؤدي إلى قلب الدلالة وتحويلها إلى الضد . مثال ذلك كلمة (التعزير) وأصل معناها في العربية التعظيم ، ومنه قوله تعالى : « وتعزروه وتوقروه » ، غير أنها تستعمل في معنى التعنيف واللوم والتأنيب تهكماً وسخرية ومثل ذلك إطلاق كلمة « العاقل » على الجاهل الأحمق على سبيل السخرية والتهكم

٤ ــ الخوف من الحسد

وهو ينبع من ارتباط الكلمة بالسحر في المعتقدات القديمة التي نجد آثاراً لها في بعض البيئات والعقول ، وهو ما يفسر بعض كلمات الأضداد حينما يطلق العرب على الفرس الجميلة والفرس القبيحة كلمة (شوهاء) أو حين يطلق على المرأة العاقلة الكاملة (بلهاء) ومثل ذلك إطلاق كلمة (الخشيب) على السيف المصقول ، وكل ذلك اتقاء الحسد والخوف من الشر

٥ ــ التغير الصوتي

وهو من العوامل التي تؤدي إلى وقوع التضاد . حيث يؤدي تغير بعض أصوات الكلمات إلى خلق كلمات ترتبط فيما بينها بعلاقة الضدية مثال ذلك الفعل (ضاع) الذي يدل على الاختفاء والظهور معاً . والأصل فيه جذر (ضيع) أما دلالة الظهور فهي من جذر (ضوع) ثم تطور الفعلان إلى صورة واحدة هي (ضاع) ويدل على هذا الفرق صورة المضارع ، إذ هي بمعنى الفقد تكون (ضاع ــ يضيع) وبمعنى الظهور تكون (ضاع ــ يضوع) . ومثل ذلك قولهم (تلحلح) بمعنى أقام وثبت وبمعنى زال وذهب ، حيث نجد أن الدلالة الثانية كانت في الأصل لكلمة أخرى هي (تحلحل) ثم حدث تغير صوتي قدمت فيه اللام وأخرت الحاء ، أي قلب مكاني كما في (جذب) . و (جبذ) ومن هنا حدث الضد .

٦ ـ دلالة الصيغة الصرفية :

حيث تحتمل الصيغة الصرفية ، كما ذكرنا من قبل ، أكثر من دلالة[1] . مثال ذلك صيغة « فعيل » التي تأتي بمعنى « فاعل » أحياناً مثل : سميع وعليم وقدير كما تأتي أيضاً بمعنى « مفعول » في مثل : دهين بمعنى مدهون ، وكحيل بمعنى مكحول ، وجريح بمعنى مجروح . ومن هنا قالوا بالتضاد في الغريم بمعنى الدائن والمدين ، القنيص بمعنى القانص والمقنوص . ومثل ذلك في صيغة فاعل التي تستعمل أحياناً بمعنى مفعول ، ومن ثم قالوا بالضد في خائف بمعنى مخوف وكذلك في عائذ ، وعارف .

وهكذا نرى من خلال فكرة العلاقات الدلالية بين الكلمات أن المعنى المعجمي في نهاية الأمر معنى عام ومتعدد ومحتمل . ويأتي التخصيص ، أو بمعنى آخر ، يأتي تحديد العلاقة بين الكلمات عن طريق وضعها في سياقاتها الأصلية . ويصدق هذا القول على المشترك اللفظي والترادف والتضاد ، هي جميعاً ظواهر لغوية نشأت وحدثت نتيجة لتلك العمومية والتعدد الذي يتصف بهما المعنى المعجمي . وعلى ذلك فالقول مثلاً بأن ألفاظ الأضداد أو الترادف أو المشترك اللفظي قد وضعت أساساً لكي تدل على هذه العلاقات الدلالية أمر تعوزه الدقة وتنفيه حقائق اللغات وسنة التطور اللغوي ، وإنما جاءت هذه العلاقات الدلالية بين الكلمات نتيجة للاستعمال والتطور .

غير أن فكرة العلاقات الدلالية التي تناولناها في هذا الفصل تتصل أشد الاتصال بنظرية أخرى انبثقت في الدرس الدلالي المعاصر هي نظرية المجالات الدلالية . وكلتا النظريتين تقومان في الحقيقة على أساس أن الدلالة المعجمية لأي كلمة من الممكن أن تحل إلى عناصر Compounds أساسية ، وبالوصول إلى هذه العناصر نستطيع أن نحدد طبيعة العلاقات الدلالية ، وكذلك طبيعة المجالات التي تربط بين الكلمات ، وهو ما سنخصص له الفصل التالي من هذا البحث .

---

(١) راجع الفصل الثالث من الباب الأول .

الفصل الرابع

المجالات الدلالية

في الفصل السابق عالجنا جوانب مختلفة من العلاقات الدلالية بين الكلمات ، والتي يمكن حصرها فيما يلي :

١ ــ أن الكلمة الواحدة قد يكون لها أكثر من مدلول ، كما في المشترك اللفظي .
٢ ــ أن عدة كلمات مختلفة قد يكون لها مدلول واحد ، كما في الترادف .
٣ ــ أن كلمة واحدة قد يكون لها دلالتان متضادتان ، وهو التضاد .

وفي هذا الفصل سنعالج جانباً آخر من جوانب العلاقات الدلالية بين الكلمات ، وهو يتصل بنظرية المجال الدلالي Semantic field وهي نظرية تتصل في كثير من جوانبها بفكرة العلاقات الدلالية ، ذلك لأن علم اللغة المعاصر بناء على هاتين النظريتين زعزع الفكرة التي كانت سائدة من قبل ، والتي كانت تنظر إلى الكلمات على أنها وحدات دلالية ومعجمية مستقلة ومتناثرة لا صلة بينها ، ولكن بعض العلماء أثبتوا الصلات الدلالية بين الكلمات ممثلة فيما أشرنا إليه من قبل من ظواهر دلالية[1] .

وتقوم نظرية المجال الدلالي على أساس تنظيم الكلمات في مجالات أو حقول دلالية تجمع بينها ، فهناك مثلا مجالات تتصل بالأشياء المادية كالألوان والزهور والنباتات والمساكن . وهناك مجالات أخرى تعبر عن جوانب غير مادية مثل الحب والفن والدين وغيرها . ومن ثم حاول العلماء تصنيف الكلمات طبقا لمدى علاقتها بمجال دلالي معين . والأصل في هذه النظرية هو التسليم بوجود علاقات دلالية بين مجاميع معينة من الكلمات ، فمثلا كلمة (نبات) ترتبط من الناحية الدلالية بكلمة (شجرة) وبغض النظر عن الخصائص الدلالية التي تمتاز بها كل كلمة عن الأخرى ، وترتبط كلمة (شجرة) بكلمات أخرى لها نفس العلاقة مثل كلمتي (الخضرة) أو (الاخضرار) اللتان تؤديان بدورهما إلى أنواع من الأشجار والنباتات .

وهكذا نجد مع كل خطوة نخطوها عددا من الكلمات التي ترتبط فيما بينها برباط دلالي واضح أحيانا ، وخفي أحيانا أخرى . وهو ما يطلق عليه علماء اللغة المعاصرون اسم نظرية المجال الدلالي Semantic field أو field theory وهي من أهم نظريات البحث اللغوي الحديث التي بدأت على أيدي مجموعة من العلماء في أوربا وأمريكا في النصف

---

(١) Iqbacia, op. cit. pp. cit p 100 - 103

الأول من هذا القرن ، غير أنها تطورت واتخذت لنفسها مناهج في التحليل على أيدي مجموعة أخرى من العلماء في السنوات العشرين الماضية[1] . وقد بدأت هذه النظرية عن طريق ملاحظة العلاقات الدلالية مثل علاقة الترادف وغيرها ، ثم أدت هذه الملاحظات إلى فكرة المجال الدلالي ، وخاصة في نطاق مجموعات من الكلمات واضحة مثل الكلمات التي تدل على القرابة Kinship أو التي تدل على الصداقة والحب ، أو الكلمات الخاصة بالحياة البحرية ، أو الألفاظ القانونية في مجال قانوني معين[2] . كل تلك الكلمات ترتبط فيما بينها برباط دلالي واحد هو مجالها الدلالي ، بحيث أننا إذا أردنا أن نحدد بدقة دلالة كل كلمة في هذه المجالات أو الحقول ، يجب أن نبدأ أولا بتحديد العلاقات الدلالية التي ترتبط بها الكلمات فيما بينها داخل هذا المجال أو ذاك ، لأن الكلمة طبقا لهذه النظرية لا تتحدد قيمتها الدلالية في نفسها ، وإنما تتحدد بالنسبة لموقعها الدلالي في داخل مجال دلالي معين .

كذلك قد ترتبط مجموعة أخرى من الألفاظ ذات مجال دلالي معين بمجموعة أخرى من الألفاظ ذات مجال دلالي آخر بحيث تكشف الدراسة الدلالية لكل مجموعة على حدة أن هناك ارتباطا دلاليا بين هذه المجموعة المختلفة من الكلمات ، وبذلك تكون سلسلة من الحلقات المتصلة كل حلقة تمثل مجموعة ترتبط بالأخرى غير أن هذا اللون من الدراسة لم يتم حتى الآن على وجه الاستقصاء في أي لغة من اللغات .

وفكرة المجال أو الحقل الدلالي على هذا النحو قد تفسر لنا إلى حد كبير تلك الرسائل اللغوية الأولى التي وصلت إلينا من مؤلفات علماء العربية مثل الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) والتي استقوا مادتها من أفواه العرب في وسط الجزيرة العربية حيث كانوا يسألون البدو ويكتبون عنهم . وقد وصل إلينا من مؤلفات هؤلاء اللغويين ما ألف الأصمعي وفي بعض هذه الرسائل نتبين بوضوح جانبا هاما من جوانب فكرة المجال الدلالي ممثلة في تلك الرسائل التي أحصت الألفاظ المتصلة بمجال واحد . مثال ذلك رسائل الأصمعي عن الإبل ، والخيل ، والشاة ، والوحوش ، وخلق الانسان ، والنبات ، والشجر ، وغير ذلك . ورسائل غيره عن النخل والكروم والبقر وغير ذلك[3] .

بل لعل ترتيب بعض المعاجم العربية القديمة حسب الموضوعات مثل « الغريب المصنف » لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)[4] ، « والمخصص » لابن سيدة

---

(١) Lyons, op. cit. I p. 80

وانظر ايضا Kgusta, op. cit. p. 103.

(٢) Ibid. p. 160

(٣) راجع د . رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٠٤ وما بعدها ، حيث يعرض لبعض الرسائل اللغوية الخاصة بموضوعات محددة ، والتي وصلت الينا من مؤلفات الأصمعي .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، حيث يعرض د . رمضان عبد التواب لموضوعات هذا الكتاب وطريقة ترتيبه .

(ت ٤٥٨ هـ) ، الذى نعرف من مقدمته أنه اعتمد على كثير من الرسائل اللغوية الأولى التي جمعت الألفاظ وفق موضوعات معينة ، أو بمعنى آخر ، وفق مجالات دلالية معينة[١] . ومثل ذلك نجده فى كتاب فقه اللغة للثعالبى (ت ٤٢٩ هـ) أيضا ، وكل ذلك يشكل حقلا بكراً للدراسات اللغوية طبقا لنظرية المجال الدلالى أو الحقول الدلالية .

ومهما يكن من أمر فإن علماء اللغة المعاصرين قد بدأوا هذا اللون من الدراسات الدلالية على مجموعات محددة من الألفاظ ذات المجال الدلالى المحدود مثل ألفاظ القرابة Kinship ، ومجموعة ألوان الطيف basic colour terms[٢] ومن المهم أولا ، قبل أن نتعرض لنتائج هذه الدراسات أن نتعرف على منهج التحليل الدلالى الذى يتبع عادة فى مثل هذا اللون من الدراسة . وقد بدأ هذا المنهج بمحاولة التعرف على العلاقة الدلالية بين كلمتين أو أكثر . ومن طريقة التحليل هذه سنجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين نظرية العلاقات الدلالية ونظرية المجال الدلالى . وفى هذا الصدد يقدم لنا العالم الأمريكى « سيدنى لامب » Sydney Lamb[٣] نماذج من العلاقات الدلالية التى تربط بين الكلمات والتى تجرى على النحو التالى :

١ ـــ قد تكون للكلمة الواحدة أكثر من دلالة ، وهو ما تسميه بتعدد المعنى Polysemy مثال ذلك : كلمة (جدول) بمعنى مجرى الماء ، وكلمة (جدول) بمعنى جدول الضرب أو جدول المحاضرات مثلا .

٢ ـــ أن عدة كلمات مختلفة قد يكون لها مدلول واحد وهو الترادف Synonymy مثال ذلك ، كلمة (كبير) و (عظيم) و (ضخم) .

٣ ـــ أن بعض الكلمات لها دلالة مركبة ، مثال ذلك كلمة (أب) يمكن أن نحللها إلى عنصرين دلاليين هما : ولد + ذكر ، وكلمة (والدة) يمكن أن نحللها أيضا إلى عنصرين هما : والد + أنثى . وكلمة (ريم) تدل أيضا على : غزال + أنثى .

٤ ـــ هناك كلمات إذا ركبت معا أصبحت لها دلالة تختلف تماما عن دلالتها وهى فى حالة الإفراد . مثال ذلك :

أ ـــ جناح المسلمين : للدلالة على البريد

---

(١) المخصص ١/١٠

(٢) Lech, op. cit. p. 233

(٣) Lamb; Sydney, Lexicology and Semantics. pp. 63-64 an article in " Linguistics " 84, by Archibald Hill

ب ـــ أصابع زينب : لنوع من الحلوى
جـ ـــ آخر الصك : للشيء المهم
د ـــ كيمياء الفرح : للدلالة على النبيذ[1]

٥ ـــ هناك ثنائيات من الكلمات كل منها تدل الكلمة على عكس الأخرى ، مثال ذلك : كبير وصغير ، فوق وتحت ، طويل وقصير .

٦ ـــ هناك بعض الكلمات تتضمن دلالة كلمات أخرى . مثال ذلك كلمة (نبات) تتضمن (شجر) و (شجرة) تتضمن (نخلة) .

فإذا حاولنا أن نصف أو نحلل هذه الظواهر الدلالية بطريقة منهجية فسنجد أننا فى حاجة إلى التفرقة الدقيقة بين الكلمة وبين الدلالة . أو بعبارة أخرى لابد أن نفصل بين مفهوم الكلمة كبنية لغوية ، وبين ما تدل عليه . ولذلك سنستعمل مصطلح (الوحدة المعجمية) Lexem للدلالة على البنية اللغوية للكلمة فى المعجم . كما سنستعمل مصطلح (الوحدة الدلالية) Sememe للدلالة على المعنى أو ما ترمز إليه الوحدة المعجمية . وذلك باعتبار أن الوحدة الدلالية ما هى إلا عنصر واحد فقط من عناصر المعنى ، أو الدلالة للوحدة المعجمية التى قد تتعدد وحداتها الدلالية أحيانا .

وسنبدأ أولا بالملاحظة الأولى التى ذكرناها وهى أن كلمة ما قد يكون لها أكثر من معنى ، وهنا نستطيع أن نعبر عن تلك العلاقة طبقا للمصطلحات السابقة فنقول : إن الوحدة المعجمية (Lexem) يمكن أن ترتبط بأكثر من وحدة دلالية (Sememe) مثال ذلك كلمة (جدول) بمعنى مجرى الماء وبمعنى جدول الضرب أو جدول المحاضرات ، وهى العلاقة التى أشرنا إليها من قبل بمصطلح (تعدد المعنى) Polysemy[2] .

أما الملاحظة الثانية فقد كانت عن كلمات مختلفة لها نفس الدلالة مثل كلمة كبير وعظيم وضخم . وفى هذا الصدد يمكن أن نقول بطريقة علمية أكثر دقة إن الوحدات المعجمية المختلفة يمكن أن ترتبط بوحدة دلالية واحدة وهى العلاقة التى أشرنا إليها من قبل تحت مصطلح الترادف Synonymy[3] وهنا نجد أنه من الصعب إثبات وجود الترادف

---

(١) انظر أمثلة كثيرة من هذا النوع من العبارات الاصطلاحية فى :
الثعالبى ، ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، صفحات : ١٦٨ ، ١٧٣ ، ٣٥٠ ، ٥١٩ ، ٦٥٨ ، ٦٦٥ ، على التوالى .
انظر أيضا ، الشهاب الخفاجى ، شفاء الغليل ، ص ٧ ، ٧٠ ، ١٠٩ وغيرها .

(٢) راجع الفصل الثالث من هذا الباب .
(٣) راجع أيضا الفصل الثالث من هذا الباب .

المطلق فى أى لغة . لأن ذلك معناه أن الوحدات المعجمية تتطابق تطابقا تاما مع الوحدات الدلالية لهذه الكلمات ، وهو أمر يمكن أن نتبين خطأه إذا أخذنا فى اعتبارنا التطابق داخل السياق أو التركيب ، وليس فى حالة الإفراد فقط . فكلمة كبير مثلا فى عبارة مثل (كبير العائلة) تختلف عن كلمة عظيم فى عبارة مثل (رجل عظيم) . غير أن ذلك لا يلغى ظاهرة الترادف ما دمنا لا نبحث عن الترادف التام أو المطلق .

أما الترادف النسبى فهو موجود بين الكلمتين ، إذ أن كلا منهما تشترك فى جزء من دلالة الأخرى أو بعبارة أخرى فإن كلا منهما تشترك مع الثانية فى وحدة دلالية واحدة هى الدلالة على المكانة المادية أو المعنوية . أما فى الاشتراك اللفظى أو تعدد المعنى فسنجد أن وحدتين دلاليتين تتصلان بوحدة معجمية واحدة .

فإذا انتقلنا إلى الملاحظة الثالثة ، وهى وثيقة الصلة بنظرية المجال الدلالى ، كما سنرى ، فسنجد أن بعض الكلمات لها دلالات يمكن تحليلها إلى أجزاء أو عناصر Components دلالية . وطبقا للمصطلحات التى استعملناها من قبل يمكن القول بأن بعض الوحدات المعجمية تتصل بمجموعة مركبة من الدلالات .

وبناء على ذلك سنجد أن الوحدة المعجمية (ريم) تتصل بوحدتين دلاليتين يمكن أن نطلق عليهما (غزال) و (أنثى) . ولعلنا قد لاحظنا من قبل أن الوحدة المعجمية (جدول) تتصل أيضا بوحدتين دلاليتين هما الدلالة على جدول الماء ، والدلالة على جدول الضرب . غير أن هذا النوع من العلاقات الدلالية يختلف تماما عما نحن بصدده لأن الوحدة المعجمية (جدول) إما أن تدل على جدول الماء أو تدل على جدول الضرب ، بينما الوحدة المعجمية (ريم) تدل على دلالتين معا هما (غزال + أنثى) فى نفس الوقت .

ومثل ذلك بالنسبة للوحدة المعجمية (أب) ، حيث تدل على الوالد الذكر كما تدل عند المسيحيين على القس . وهذا مثال لتعدد المعنى . غير أن الوحدة المعجمية (أب) تدل أيضا ، وفى نفس الوقت ، على وحدتين دلاليتين معا هما (والد + ذكر) ومعنى هذا أن الوحدة المعجمية (أب) تتصل بوحدتين إحداهما تتصل بدلالة واحدة هى القس ، والأخرى تتصل بدلاليتين معا هما (والد + ذكر) .

وهكذا نجد أننا قد استطعنا أن نضع أيدينا على وحدة جديدة تقع بين الوحدة المعجمية (Lexeme) والوحدة الدلالية (Sememe) يمكن أن نطلق عليها (العلامة الدلالية) . (Sememic Sign)

وبناء على ذلك نستطيع القول بأن الوحدة المعجمية (أ ب) تتصل بعلامتين دلاليتين هما (والد + ذكر) وهي الوحدة المعجمية الأولى . أما الوحدة المعجمية الثانية فهي كلمة (قس) . كما سنلاحظ أيضا أن العلامتين الدلالتين (والد + ذكر) لا تؤدى بنا إلى الوحدة المعجمية (أ ب) أو (قس) وإنما تقودنا أيضا إلى وحدات معجمية أخرى مثل (بابا) و (بابى) و (الرجل الكبير) .... الخ .

ننتقل بعد ذلك إلى الملاحظة الرابعة وهي أن هناك تراكيب معينة ، من عدة كلمات يصبح لها معنى يختلف عن معناها وهي فى حالة الإفراد ، وهذه الملاحظة يمكن أن نصوغها فى مصطلح علمى فنقول إن الوحدة الدلالية Sememe يمكن أن تتصل بتأليف أو تركيب Combination من الوحدات المعجمية Lexemes . ومثل هذا التركيب نسميها التراكيب الاصطلاحية Idioms . مثال ذلك (جناح المسلمين و (أصابع زينب) و (كيمياء الفرح) وغيرها[1] . حيث نجد أن وحدة دلالية واحدة تتصل بتركيب مكون من عدة وحدات معجمية وهذا النوع من العلاقات الدلالية عكس اتجاه العلاقة الدلالية التى فى : (غزال + أنثى) و (والد + ذكر) . حيث نجد أن العلامة الدلالية(أنثى) تتصل بنوع من الدلالة المركبة هى (أنثى + غزال) بينما تتصل العلامة الدلالية فى قولنا (جناح المسلمين) و (أصابع زينب) أو غيرها من التراكيب الاصلاحية بمركب أو تأليف من وحدات معجمية : جناح + المسلمين ، أصابع + زينب .. الخ حيث تدل معا على وحدة دلالية ، واحدة ، وليس على وحدة دلالية مركبة

أما الملاحظة الخامسة فقد كانت عن ثنائيات من الكلمات لكل ثنائى منها دلالتان إحداهما عكس الأخرى . مثال ذلك كبير وصغير ، مرتفع ومنخفض ، طويل وقصير .... ألخ .

والمصطلح الذى يدل على هذا النوع من العلاقات الدلالية هو التقابل Antonymy . وهناك فى الحقيقة أكثر من طريقة تجمع الوحدات المعجمية ، تدل على دلالات متقابلة .

فلو نظرنا مثلا إلى الكلمات : (اقترب — ابتعد) و (حضر — ذهب) و (كبير — صغير) و (طويل — قصير) و (ذكر — أنثى) و (مرتفع — منخفض) فسنجد أنها جميعا مشتركة فى علاقة التقابل هذه ، غير أن كل ثنائى فيها يتقابل بطريقة مختلفة ، ومعنى هذا أن هناك أكثر من علاقة دلالية فى إطار مصطلح التقابل .

---

(١) سبق أن أشرنا إلى هذا اللون من التركيب الاصطلاحية ، والتى عرض لها الثعالبى فى كتابه « ثمار القلوب » ، كما ذكر بعضاً منها الشهاب الخفاجى فى « شفاء الغليل » وهى لون من ألوان التراكيب الاصطلاحية العربية التى تحتاج إلى دراسة دلالية ولغوية مفصلة . وقد عرضنا إلى جانب منها فى كتابنا « المولد » ، انظر ص ٤٧١ — ٤٨٤ من هذا الكتاب .

ففي ثنائيات مثل (كبير — صغير) و (طويل — قصير) و (مرتفع — منخفض) سنجد أن الكلمة الثانية في كل ثنائي منها تنفي دلالة الكلمة الأولى ، لأن كلمة صغير معناها « ليس كبيراً » بينما كلمة قصير تعني « ليس طويلاً » وهكذا .

ولكن تلك العلاقة غير صحيحة بالنسبة لثنائيات مثل : (حضر — ذهب) و ابتعد — اقترب) لأن معنى (لايحضر) لا تدل على الذهاب ، أي لا تدل على معنى (ذهب) ، والاختلاف بين الكلمتين هنا يتصل بما يسمى « الاتجاه Direction في الدلالة ، لأن الفعل (حضر) يدل على التحرك في اتجاه المتكلم ، أما الفعل (ذهب) فيدل على التحرك في الاتجاه المقابل ، أي بعيدا عن المتكلم . ولعل ذلك يكون أكثر وضوحا في ثنائي مثل (ابتعد — اقترب) . ومعنى هذا أن الكلمتين (حضر — اقترب) و (ذهب — ابتعد) لا تستعملان فقط في الدلالة على التحرك في اتجاه المتكلم أو بعيدا عنه ، وإنما لهما بالإضافة إلى ذلك دلالة أعم من ذلك ، وهي الدلالة ، على الاتجاه مطلقاً

ويستعمل مصطلح unmarked أي (دون علامة) أو غير مميز للاشارة إلى كلمات مثل (ذهب) أما كلمات مثل (حضر) و (اقترب) فيستعمل للاشارة إليها مصطلح marked أي كلمة ذات علامة ، أو مميزة . وذلك بالنسبة للمتكلم ، ويمكن أن توضح ذلك بالتحليل حيث نقول ، إن الكلمة ذات العلامة في مثل هذه الثنائيات تحتوى على عنصر إضافي يمكن أن تطلق عليه عنصر الاتجاه ، كما أشرنا من قبل . ومن ثم فالعلامة الدلالية Sememic sign في كلمات مثل (حضر) و (اقترب) تؤدى إلى وحدتين دلاليتين هما الحركة + الدلالة على الاتجاه وعلى ضوء ذلك يمكن أن ننظر أيضا إلى ثنائيات مثل (كبير — صغير) و (طويل — قصير) ، و (مرتفع — منخفض) حيث نجد أن في كل ثنائي منها كلمة ذات علامة marked ، وأخرى دون علامة unmarked ذلك لأن معنى كلمة (صغير) هو « ليس كبيرا » . في حين أن كلمة كبير تدل على عكس ، أو مقابل كلمة صغير ومعنى هذا أن كلمة (صغير) ، دون علامة أما كلمة (طويل) فكلمة ذات علامة ، وهكذا والكلمة ذات العلامة هي التي تحتوى ، كما أشرنا من قبل على عنصر إضافي ، وهو في مثل هذه الحالات عنصر النفي أو الاثبات . وعلى هذا الأساس يمكن أن نحلل كلمة (صغير) على أنها تعني ليس كبيراً ، ومثل ذلك كلمة (منخفض) تصبح ، ليس مرتفعا ، وكلمة (قريب) ليس بعيدا ، وهكذا .

وبناء على ذلك فإن العناصر المكونة لمثل هذه الكلمات هي في الواقع عناصر معجمية وليست عناصر دلالية ، لأن كلا منهما عبارة عن علامة معجمية Lexemic sign تتصل بوحدتين معجميتين هما : ليس + كبير ، في حالة كلمة مثل (صغير) أو ، ليس + مرتفع في حالة كلمة مثل (منخفض) .

ننتقل بعد ذلك إلى الملاحظة السادسة والأخيرة ، وهى الملاحظة التى يقوم على أساسها التحليل الدلالى فى إطار نظرية المجال الدلالى والتى تبنا جانبا كبيرا منها فى الملاحظات السابقة . والملاحظة هى أن دلالة بعض الكلمات متضمنة فى دلالة كلمات أخرى ، مثال ذلك دلالة كلمة (نبات) المتضمنة فى كلمة (شجرة) . مهما كانت الخصائص الدلالية لكلمة (نبات) فالذى لا شك فيه أن كلمة (شجرة) لها أيضا نفس الخصائص ، غير أن كلمة (شجرة) تمتاز بخصائص أخرى ، بالإضافة إلى تلك التى تشاركها فيها كلمة (نبات) . ويمتاز هذا المركب الدلالى بأن له مستويات متعددة .

فكلمة (نبات) مثلا تقودنا إلى كلمات مثل : شجرة ــ شجيرة ــ أشجار ــ أزهار ــ نخل .. الخ . وكل كلمة من هذه الكلمات تقودنا بدورها إلى فروع أكثر عمقا ودقة . فكلمة (شجرة) قد تقودنا إلى كلمة (خضرة) . وهذه تؤدى إلى الخضرة الدائمة ، والخضرة غير الدائمة . وهاتان بدورهما تؤديان إلى أنواع من النباتات الدائمة الخضرة ، وغير الدائمة ، وهكذا ، مع كل خطوة سنصادف دائما كلمات ذات دلالات أكثر دقة وأكثر تحديدا ، وهو نوع من المجالات الدلالية قد تختلف فيه اللغات لأن لكل لغة تركيبها الدلالى الخاص بها . يضاف إلى ذلك أن هناك اختلافا كبيرا لا يمكن تجاهله بين كل متكلم وآخر فيما يتصل بمعرفته بالأجزاء الدقيقة من هذا التصنيف الدلالى ، الذى قد يختلف فى بعض الحقول الدلالية من لغة إلى لغة ، ومن بيئة إلى بيئة داخل اللغة الواحدة . فالمجال الدلالى للنباتات والأشجار يختلف بالنسبة للمتكلمين باللغة العربية مثلا عن المتكلمين باللغة الإنجليزية .

وتقدم لنا الدراسات التى قامت حول بعض المجالات الدلالية مثل ألوان الطيف Colour spectrum أو ألفاظ القرابة Kinship نموذجا واضحا من هذا الاختلاف(١) فلو نظرنا مثلا إلى ألوان الطيف فسنجد أنها تمتد على مساحة لونية من اللون الأحمر فى طرف ، واللون القرمزى فى الطرف الآخر ، ونحن نعرف من علم الطبيعة Physics أنه لا توجد حدود طبيعية فاصلة بين أى لون من هذه الألوان داخل هذا المجال الدلالى ، وكل محاولة لتقسيم هذه الألوان هى محاولة عشوائية اصطلاحية تختلف من لغة إلى لغة ومعنى هذا أن الدلالة على الألوان من الأمور النسبية مثلها فى ذلك ، مثل الدلالة بشكل عام فى داخل كل لغة . وفكرة نسبية الدلالة هذه هى التى قادت علماء اللغة المعاصرين إلى فكرة المجال الدلالى(٢) . القائمة على بحث دلالة كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى التى ترتبط معها بمجال دلالى واحد ، وفق منهج التحليل الدلالى الذى سبق عرضه فى الصفحات الماضية .

(١) Leech, op cit. p. 232.

(٢) Lyons, op. cit vol I. p. 246.

وبناء على ذلك قام العالمان « برلين » و « كاى » Berlin and Kay عام ١٩٦٩ م بدراسة ألوان الطيف فى عدة لغات بهدف الوصول إلى قوانين عامة تخضع لها الدراسة الدلالية فى كل اللغات ، على أساس أن هناك نوعا من الوحدة التى تحكم اللغات الإنسانية ، وخاصة فى إدراك المعنى ، أو فهم الدلالة وهو ما يطلق عليه فى علم اللغة المعاصر اسم universal semantics(١) . فقد لاحظ هذان العالمان أن الكلمات الدالة على ألوان الطيف يمكن ترجمتها بسهولة من لغة إلى أخرى ، دون أن يكون هناك قرابة أو خصائص لغوية مشتركة بين اللغتين . ومن ثم افترضا وجود قوانين عامة تحكم اللغات فيما يتصل بدلالة الالفاظ بغض النظر عن القرابة اللغوية بينها . ولكى يبرهنا على صحة هذه النظرية قاما بجمع المادة اللغوية وهى الكلمات الدالة على ألوان الطيف من اثنتين وعشرين لغة مختلفة ، بعضها من اللغات المعروفة مثل العربية (اللهجة اللبنانية) واليونانية والإنجليزية والعبرية والروسية واليابانية والمجرية ، وبعضها من اللغات الوطنية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بحيث شملت هذه المادة اللغوية عدة عائلات لغوية مختلفة لا صلة بينها(٢) . ثم قاما بعد ذلك بتصنيف هذه اللغات طبقا لعدد الألفاظ التى تحتويها كل لغة وتدل على لون أو أكثر من ألوان الطيف الأساسية وهى : الأبيض white ، الأسود black ، الأحمر red ، الأخضر green ، الأصفر yellow ، الأزرق blue ، البنى brown . الأرجوانى purple ، القرمزى pink ، والرمادى gray ، البرتقالى orange .

فوجدا أن هناك ألفاظا تدل على ألوان محددة لابد أن تحتوى عليها كل لغة ، وذلك على النحو التالى :

١ ــ جميع اللغات التى تم فحصها تحتوى على كلمات تدل على اللونين الأبيض ، والأسود .

٢ ــ إذا كانت هناك لغة تحتوى على ثلاثة كلمات تدل على الألوان فلابد أن يكون أحد هذه الثلاثة يدل على اللون الأحمر .

٣ ــ إذا احتوت لغة على أربع كلمات فلابد أن يكون من بينها كلمة تدل على أحد اللونين ، إما الأخضر أو الأصفر ، وليس الإثنين معا .

٤ ــ إذا احتوت لغة على خمس كلمات فلابد أن يكون من بينها كلمتان تدلان على اللونين الأخضر والأصفر .

---

(١) Berlin and Kay, Basic colour terms, pp. 1-2

وانظر أيضا Leech op. cit. p. 232.

(٢) Berlin and kay. op. cit. p. 45.

٥ ــ إذا احتوت لغة على سبع كلمات ، فلابد أن يكون من بينها كلمة تدل على اللون الأزرق .

٦ ــ إذا احتوت لغة على سبع كلمات ، فلابد أن يكون من بينها كلمة تدل على اللون البنى brown .

٧ ــ إذا احتوت لغة على ثمانى كلمات أو أكثر ، فلابد أن يكون من بينها كلمات تدل على الألوان :

الأرجوانى purple والقرمزى pink والبرتقالى orange والرمادى gray ، كلها أو بعضها(٢) .

ومعنى هذا أن الألفاظ الدالة على ألوان الطيف الأساسية فى جميع اللغات تبدو كما لو كانت منحدرة عن تصور أو إدراك حسى ثابت لهذه الألوان . وطبقا لهذا التصنيف أيضا الذى تحول بطريقة ما إلى عدد من الرموز أو الكلمات المحددة فى كل لغة تبعا لتصورها التاريخى يؤكد ذلك أن الخلاف بين كل لغة وأخرى فى عدد الكلمات الدالة على الألوان ، لا يعكس أى خلاف فى طبيعة الادراك الحسى لهذه الألوان عند المتكلمين بأى لغة من اللغات ، أو حتى بين المتكلمين بلغة واحدة مما يوحى بأن هناك أصولا عامة تحكم الإدراك الدلالى فى كل اللغات وإن اختلف التعبير عنها بكلمات ، أو بمعنى آخر ، برموز تختلف من لغة إلى لغة أخرى

وكما درست الكلمات الدالة على ألوان الطيف على هذا النحو ، درست أيضا فى ضوء نظرية المجال الدلالى للكلمات الدالة على القرابة ، Kinship . فقد قام العالمان لونزبرى وجودنف Lounsbury and Goodenough وهما من علماء الأنثروبولوجيا بدراسة الكلمات الدالة على القرابة وعلاقتها بالثقافات الإنسانية المختلفة(١) على أساس أن دلالة هذه الكلمات ترجع كلها إلى تصور إنسانى أصيل انحدرت منه هذه الدلالات التى ترتبط فيما بينها برباط وثيق . فمثلا إذا أردت التعرف على الدلالة الدقيقة لكلمة (أ ب) كان من اللازم علينا أن تبحث هذه الدلالة فى ضوء ألفاظ القرابة الأخرى مثل أم ، أخ ، أخت ، ابن ، بنت ، عم ، خال ، عمة ، خالة ، جد ، جدة . والطريقة التى يمكن تطبيقها لتحديد العلاقات الدلالية والمعايير التى يمكن أن نحدد بها الدلالة كل كلمة هى أن نبدأ بتحديد دلالة كلمتين من هذه المجموعة دلالية مثل (أب) و (أم) لكى نحدد

---

(١) Berlin & kay, op. cit; p.p. 2-3

وانظر أيضا : Lyons, op. cit. vol I. p. 258 - 247.

(٢) Leech, op. cit. pp. 237 - 247.

العلامة الدلالية الفارقة بينهما ، وهى هنا مثلا الجنس[1] وهذه العلامة الدلالية تصلح كمعيار للتمييز بين كلمات أخرى فى المجموعة مثل ، أخ ، وأخت ، وعم ، وعمة ولكن هذه العلاقة لا تكفى إذ أن الفرق بين الأب والإبن والجد مثلا هو فرق فى السن والجيل أيضا .

وهذه علامة أخرى دلالية أخرى . وهاتان العلامتان لا تكفيان بدورهما ، أعنى الجنس أو السن والجيل . ومن ثم ينبغى أن تضاف إليها علامة أخرى للتمييز بين العام والخال . وهو اتجاه القرابة ودرجاتها . وهذه المعايير تميز بين ألفاظ القرابة بحيث تكون دلالة كل كلمة منها هى مجموعة العلاقات الدلالية ، من هذه المعايير المذكورة . وعلى هذا نخرج بالتحديدات الأساسية لدلالة الكلمات الدالة على القرابة ، والتى يرى بعض العلماء أنها تتبثق فى معظم اللغات عن أصل واحد . ومن ثم يستندون إلى نظرية المجال الدلالى لإثبات ذلك . وعادة ما يستخدمون فى الاشارة إلى العلامات الدلالية رموزا محددة لكى تسهل عملية التحليل والدراسة[2] .

وعلى الرغم من اختلاف علماء اللغة المعاصرين حول ما يسمى بعلم الدلالة الشمولى universal semantics والتى تخضع له كل اللغات فى مجالات دلالية معينة[3] ، إلا أن الدراسة المعجمية والدلالية للكلمات قد استفادت إلى حد كبير من التحليل الذى قدمته فكرة المجال الدلالى . وذلك فى التعرف على الدلالة الدقيقة للكلمات . كما استخدمت فكرة التحليل إلى عناصر دلالية ذات علامة وعناصر دلالية دون علامة ، وغيرها من طرق التحليل الدلالى التى قدمنا طرفا منها فى بداية هذا الفصل ، إلى حل مشكلة الترادف حلا علميا ، كما أن المقارنة بين مجموعة من الكلمات ذات مجال دلالى واحد وأخرى ذات مجال دلالى يتصل بالمجموعة الأولى يساعد إلى حد كبير على إدراك طبيعة العلاقات الدلالية بين الكلمات ، ولاشك أن المعجمى لابد أن يستفيد ويلتفت إلى مثل هذه المجالات الدلالية باعتبارها ثمرة من ثمرات الدراسة الدلالية التى يستفيد منها فى عمل المعجم[4] . ذلك أن المعجمى هو الشخص الوحيد الذى يتعامل مع مجموعات كبيرة من الكلمات . ومن ثم إذا أخذ فى الحسبان ، سواء قبل اعداد المعجم أو أثناء إعداده ، فكرة المجال الدلالى ، حينئذ

(١) Ibid, p. 241 - 212.

(٢) Ibid, p. 248.

(٣) Lyons, op. cit, vol. 1 p. 247.

(٤) Zgusta, op. cit, pp: 101 - 103.

يستطيع أن يضع يده على التغيرات الدلالية للكلمات وأبعادها وعلاقاتها من خلال دراسته لهذه المجموعات من الكلمات بعد تقسيمها إلى مجالات دلالية محددة .

كما يساعده هذا المنهج من البحث الدلالي على وضع شروح وتعريفات دقيقة للمعنى المعجمي لكل كلمة سواء أكان المعجمي يؤلف معجما أحادى اللغة أو ثنائي اللغة . كذلك يستطيع أن يعثر على التشابه الدلالي بين لغتين أو أكثر بل يستطيع أن يضع أيدينا حقا على العناصر الدلالية المشتركة بين كلمات لغتين أو أكثر ، وخاصة فيما يتصل بحقل دلالي واحد ، أو ينفي وجود مثل هذا التشابه .

وهكذا نجد أن نظرية المجال الدلالي ، وطرق التحليل العلمي التي تقدمها في مجال الدراسات الدلالية ، تقدم للمعجمي وغيره من المهتمين بدراسة الدلالة مساعدات كبيرة سواء في بناء المعجم أم في الدراسات الدلالية بشكل عام ، لأن تحديد المجالات الدلالية ، ثم بحث الكلمات داخل كل مجال دلالي وفق معايير تناسب هذا المجال يعطينا في نهاية الأمر مجموعة السمات والعلامات الدلالية التي تميز كل كلمة عن الكلمات الأخرى داخل المجموعة بحيث إذا تطابقت كلمتان في كل السمات والعلامات الدلالية اعتبرنا الكلمتين مترادفتين مثلا ونحن على ثقة مما نقول .

وهذا اللون من الدراسة الدلالية يحتاج في اللغة العربية إلى تطبيق نجد له أساسا صالحا فيما خلفه لنا علماء العربية القدماء من مصنفات لغوية كالمعاجم الموضوعية والرسائل اللغوية ، والتي سبق أن أشرنا إليها في هذا الفصل .

ولكن هل تتوقف معرفتنا لدلالة الكلمة على علاقتها بالكلمات الأخرى فقط ، من حيث أن كل منها كلمة مفردة بعيدة عن الاستعمال ؟ أم أن وضع الكلمة في سياق معين مع كلمات أخرى ، بعيدة عن مجالها الدلالي يضيف إليها دلالات أخرى Context أو ألوانا وأنواعا أخرى من الدلالات التي يخلقها الاستعمال في سياق معين . لاشك أن للسياق أيضا دوره في مزيد من التحديد لدلالات الكلمة . وهو ما سنخصص له الفصل الخامس والأخير من هذا البحث .

الفصل الخامس
الدلالة والسياق

حينما قال علماء البلاغة إن « لكل مقام مقال » و « لكل كلمة مع صاحبتها مقام » وقعوا في الحقيقة على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية وحدها . وإذا كان علماء البلاغة قد تمثلوا تماماً فكرة المقام ، وحكموها في كثير من أحكامهم النقدية والبلاغية ، إلا أن علماء اللغة المحدثين كانوا أكثر التفاتاً للتفاصيل التي تحيط بالمقام والسياق ودورهما في تحديد الدلالة بطريقة منهجية ، لأنهم أدركوا ، كما أدرك من قبلهم أيضاً ، علماء البلاغة وعلماء اللغة أن من طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال . يدل على ذلك حديث القدماء والمحدثين عن الترادف والمشترك اللفظي وغيرهما من ظواهر تعدد المعنى للكلمة المفردة . وهاتان الصفتان من صفات المعنى المعجمي تقود إحداهما إلى الأخرى ، لأن إذا تعدد معنى الكلمة ، تعددت بالتالي احتمالات القصد منها . وتعدد احتمالات القصد يقود إلى تعدد المعنى . ذلك لأن الكلمة في المعجم أو في حالة الإفراد لا تفهم إلا معزولة عن السياق أو المقام . ولذلك توصف الكلمات في المعجم بأنها مفردات ، بل إن وجود الكلمات في المعجم هو وجود مصطنع لأن الكلمات وجدت لكي تستعمل لا لكي تحفظ . ومن ثم فإن وضع الكلمات في المعجم هو الخطوة الأولى في سبيل استعمالها ، وليس من أجل حفظها . وبناء على هذا التصور يختلف مفهوم المعجم عند المحدثين عنه عند القدماء . ومن ثم ندرك مدى قصور المعجم العربي القديم وكثير من المعاجم العربية الحديثة ، لأنها لم تنظر إلى الكلمات من خلال الاستعمال . وإنما نظرت إلى المعجم على أنه وسيلة « لحفظ اللغة » ، كما كانت تستعمل في العصر الجاهلي وصدر الإسلام أو ما سمي بعصر الاحتجاج[1] .

الكلمات في المعجم إذن ذات أبعاد دلالية متعددة تجعلها صالحة للدخول في أكثر من سياق ، ومن ثبوت ذلك لها يأتي بالضرورة تعدد معناها ، واحتماله في حالة الإفراد . والأمثلة على صدق ذلك أكثر من أن تحصى . فمثلاً الفعل (ضرب) الذي أحصى له المستشرق دوزي في معجمه استعمالات كثيرة تتبين منها إلى أي مدى يدل هذا الفعل في التراكيب التي أحصاها على أكثر من معنى هي :

١ ــ ضرب مدفعا	بمعنى	أطلقه
٢ ــ ضرب النار	بمعنى	أشعل

(١) راجع حلمي خليل ، المولد ، ص ١٩٥ ــ ٢٠٨ .

٣ ــ ضرب البوق بمعنى زمر
٤ ــ بينما أنا فى السوق ضرب على شرطى بمعنى قبض
٥ ــ ضرب على يديه بمعنى منعه
٦ ــ ضرب فيه عند الخليفة بمعنى وشى
٧ ــ ضربوا بينهم المشورة بمعنى تشاوروا
٨ ــ ضربوا القرعة بمعنى اقترعوا
٩ ــ ضربة كلمة بمعنى آذاه
١٠ــ ضربه كفا بمعنى لطمه
١١ــ ضرب بعينه بمعنى نظر
١٢ــ ضربت بعقله بمعنى فكر
١٣ــ ضرب الإسلام الجاهلية بمعنى أبطل
١٤ــ ضربة العين بمعنى الحسد
١٥ــ ضرب الرمل بمعنى كشف عن الطالع أو نجم[1]

ومثل ذلك أيضاً نجده فى كلمة (صاحب) فى السياقات الآتية :

١ ــ صاحب البيت بمعنى مالكه
٢ ــ صاحبى بمعنى صديقى
٣ ــ صاحب رسول الله بمعنى رفيق
٤ ــ صاحب المصلحة بمعنى منتفع
٥ ــ صاحب الحق بمعنى مستحق
٦ ــ صاحب نصيب الأسد بمعنى مستقسم[2]

ومعنى هذا أن الكلمة فى حال انعزالها لا تدل إلا على دلالات عامة ، أو بمعنى آخر تدل على معقول أو متصور Consept كما قال إدوارد سابير E. Sapie[3] من هنا يأتى التعدد والاحتمال فى المعنى المعجمى للكلمة . ويمكن أن ندرك أبعاد ذلك إذا أخذنا فى اعتبارنا أموراً ثلاثة هى :

١ ــ أن الكلمة يمكن أن تستعمل للدلالة على أى جانب من جوانب صفات ودوائر متعددة ينتمى إليها المعنى ، كأن تستعمل مثلاً كلمة (زهرة) للدلالة على كل أنواع الزهور ، على اختلاف ألوانها وأنواعها .

(١) Dozy, op. cit., Tom II, pp. 5-7.
(٢) د . تمام حسان ، اللغة العربية ، مبناها ومعناها ، ص ٣٤ .
(٣) language, pp. 13-17.

٢ ــ أن الكلمة قد تشير أحياناً إلى مفهوم واسع وعريض ، فكم من الأشياء مثلاً من الممكن أن نصفها بكلمة (كبير) أو (صغير) ، وكم من الأشياء تنضوى تحت كلمة (نبات) أو (أثاث) .

٣ ــ أن الكلمة قد تكون ذات دلالات متعددة ، كأن تكون من المترادف أو المشترك اللفظي ، أو من قبيل تعدد المعنى ، أو الأضداد[١] . وعلى العكس من ذلك كله نجد أن تحديد المعنى ودقته هما نتيجة واضحة وملموسة لوضع الكلمة فى جملة أو تركيب ، كما رأينا فى الأمثلة السابقة . ومعنى هذا أن هذا التحديد نتيجة لاستعمال الكلمة فى سياق سواء أكان هذا السياق لغوياً Linguistic Context أم اجتماعياً Situational Context[٢] .

وقد أدرك علماء اللغة قديماً وحديثاً هذه الوظيفة الهامة للسياق ، بل أن فكرة السياق ودلالته على المعانى الحقيقية للكلام مطروحة فى الفكر الإنسانى منذ أفلاطون وأرسطو فقد تحدث أفلاطون فى كتابه « فيدروس » عن مراعاة مقتضى الحال فى الخطابة ، وكذلك عرض أرسطو فى كتابه « فن الشعر » لموضوع مقتضى الحال ، وأشار إلى أن الفكرة هى القدرة على إيجاد اللغة التى يقتضيها الموقف ويتلاءم وإياه[٣] . وحديث عبد القاهر الجرجانى عن النظم والسياق ودورهما فى تحديد قيمة الكلمة ودلالتها حديث قديم شائع بين الباحثين[٤] . ويقول فندريس « الذى يعين قيمة الكلمة فى كل الحالات إنما هو السياق ، إذ أن الكلمة توجد فى كل مرة تستعمل فيها فى جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً ، والسياق هو الذى يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة ، بالرغم من المعانى المتنوعة التى فى وسعها أن تدل عليها . والسياق أيضاً هو الذى يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التى تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، وهو الذى يخلق لها قيمة حضورية »[٥] .

غير أن الفضل فى إعادة الحياة إلى نظرية السياق مرة أخرى يعود إلى العالم الإنجليزى فيرث Farth الذى صاغ من فكرة السياق نظرية علمية قد تلتقى فى بعض جوانبها مع آراء القدماء ولكنها بلا شك تختلف من حيث المنهج وطريقة التطبيق ، مما جعل منها نظرية كاملة فى دراسة المعنى[٦] . فقد كان يرى أن على عالم اللغة إذا ما أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوى أو الكلامى أن يبدأ أولا بوصف وتحليل الظواهر اللغوية المتصلة

---

(١) Zgusta, op. cit., pp. 47-48.

(٢) Hatmann & Stork. op. cit., p. 51.

(٣) د . محمد غنيمى هلال ، المواقف الأدبية ، ص ١٧ .

(٤) راجع دلائل الإعجاز ، صفحات ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٠ على سبيل المثال .

(٥) اللغة ، ص ٢٣١ .

(٦) Robins, A short Hist. of Ling. p. 231.

به ، ومحاولة تقعيدها وفقاً لخواصها ووظائفها فى التركيب . وهذا المبدأ الأساسى هو محور منهج عام فى دراسة اللغة عنده . وهو يقوم على ثلاثة أركان أساسية هى :

أولاً : أن يعتمد كل تحليل لغوى على سياق الحال أو المقام Context of situation مع ملاحظة كل ما يتصل بهذا المقام أو السياق من عناصر وظروف وملابسات وقت الكلام الفعلى والتى تتمثل فيما يلى :

١ ــ شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافى ، وشخصيات من شهد الكلام إن وجدوا ودورهم .

٢ ــ العوامل والظواهر الاجتماعية والمناخية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوى وقت الكلام .

٣ ــ أثر الكلام فى المشتركين فيه كالاقتناع أو الألم أو الاغراء أو الضحك ، أو غير ذلك[1] .

ومعنى هذا أن من أهم خصائص السياق أو المقام عند فيرث هو إبراز الدور الاجتماعى الذى يقوم به المتكلم وسائر المشتركين فى الموقف الكلامى .

ثانياً : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس لأن تحديد البيئة يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى ، أو بين لهجة وأخرى ، لأن اللغات واللهجات ، كما نعلم تختلف فيما بينها حتى فى الوطن الواحد اختلافاً كبيراً ، وهذا الاختلاف يترتب عليه ضرورة تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية التى تحتضن اللغة المراد دراستها ، كما يجب أن تكون اللغة المدروسة مقصورة على نوع واحد أو مستوى كلامى واحد ، كلغة المثقفين ، أو لغة العوام ، أو لغة النثر أو لغة الشعر[2] .

ثالثاً : يجب تحليل الكلام إلى عناصره ومكوناته الأولى لكى نصل إلى المعنى ويبدأ هذا التحليل وفق الترتيب الآتى :

١ ــ التحليل النحوى .

٢ ــ التحليل

---

(١) انظر د . محمود السعران ، علم اللغة ، ص ٣٣٩ .
وانظر أيضاً د . كمال بشر ، دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ص ١٧٢ ــ ١٧٣ .

(٢) د . كمال بشر ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .
وانظر أيضاً د . محمود السعران ، اللغة والمجتمع ص ٧٤ وما بعدها .

٣ ــ التحليل الفونولوجي .
٤ ــ التحليل الصوتى[1] .

مع ملاحظة أن هذه المستويات ترتبط فيما بينها برباط وثيق ، حيث تقود كل مرحلة إلى الأخرى ، حتى نصل فى النهاية إلى المعنى اللغوى للكلام .

ومفهوم المعنى عند فيرث ليس شيئاً فى الذهن أو العقل ، كما أنه ليس علاقة متبادلة بين اللفظ والصورة الذهنية للشيء ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والخصائص والمميزات اللغوية التى نستطيع التعرف عليها فى موقف معين ، ويحددها لنا السياق ، ولا سبيل إلى الوصول إلى هذا المعنى إلا بالسير فى مراحل وخطوات التحليل التى أشرنا إليها من قبل .

ولتوضيح ذلك بالمثال نقول ، إن معنى كلمة (ولد) مثلاً ، هو المحصلة الأخيرة لعدد من الوظائف والخصائص يوضحها لنا التحليل الآتى[2] :

١ ــ كلمة (ولد) عبارة عن مورفيم حر مركب من عدد معين من الفونيمات[3] . وهذه الفونيمات على هذا النحو من الترتيب هى جزء من معنى الكلمة ، وذلك بما لها من اتصال بهذه المجموعة من الفونيمات دون غيرها . أى أن تكوين هذه الكلمة على هذه الصورة الصوتية بالذات جعل لها معنى خاصاً يختلف عن كلمة (بلد) مثلاً ، أو (وجد) أو (ولع) التى تتكون كل منها من فونيمات قد تتشابه مع ما فى كلمة (ولد) ولكنها مختلفة فى البعض الآخر ، وفى طريقة الترتيب أيضاً ، مما يؤدى إلى اختلاف معنى كل كلمة عن الأخرى .

٢ ــ كلمة (ولد) لها معنى معجمى يختلف أيضاً عن معنى كلمات مثل : بلد ــ وجد ــ ولع . ندرك ذلك إذا ما استبدلنا كلمة (ولد) بهذه الكلمات فى جملة ، معينة مثل (ولد نحيل) فإذا قلنا (بلد نحيل) لم يستقم المعنى . ومثل ذلك فى بقية الكلمات الأخرى .

٣ ــ كلمة (ولد) لها معنى صرفى معين ، ندرك ذلك بعد القيام بعملية إحصائية للسياقات الصرفية التى تستعمل فيها هذه الكلمة ، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه السياقات عن طريق التوزيع الشكلى للكلمة وذلك على النحو التالى :

---

(١) د . كمال بشر ، المرجع السابق .
(٢) انظر د . كمال بشر ، دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ص ١٧٥ ــ ١٧٨ .
(٣) يمكن تحليل هذه الكلمة فنولوجيا على النحو الآتى :
/ و / + فتحة + / ل / + فتحة + / د / فى حالة الوقف .

(٢)	(١)
(اسم)	(فعل)
وَلَدٌ	وَلَدَ
وَلَدان	وَلَدَتْ
أولاد	وُلِدَتْ
وِلْدان	وَلَدْنا
وِلْد ... الخ	وَلَدُوا ... الخ

فجزء من معنى كلمة (ولد) أيضاً أنها تكوّن فعلاً وتكوّن اسماً . وفى الحالة الأولى قد تسند إلى المذكر أو المؤنث ، مفرداً ومثنى وجمعاً ، وفى الحالة الثانية قد تكون مفرداً أو مثنى أو جمع تكسير ، وهذه الصيغ الصرفية هى من الخصائص الصرفية لهذه الكلمة وهى تمثل المعنى الصرفى لها وهو جزء آخر من معناها[1] .

٤ ـــ كلمة (ولد) لها معنى نحوى ، ندرك ذلك عن طريق بيان خصائصها النحوية ، أى وظيفتها فى الجملة . كأن نقول مثلاً :

أ ـــ ولدت المرأة	أو	المرأة ولدت
ب ـــ ولد كبير	أو	ذلك الولد

ومن ثم فمن خصائص هذه الكلمة إذا كانت فعلاً ، أن تقع فى جملتين رئيسيتين متناظرتين ، غير أنها فى إحداهما تمثل المركز الأول ، وفى الثانية تقع فى المركز الثانى . ولكنها فى كلتا الحالتين ترتبط بالاسم المستعمل معها ارتباطاً وثيقاً ، يدل على ذلك المطابقة فى الإفراد والتأنيث ، كما فى المثالين الأولين . أما إذا كانت اسماً فمن خصائصها النحوية أنها تستعمل مبتدأ أو خبراً ، كما فى المثالين الثالث والرابع ، كما قد تقع مواقع أخرى . ويمثل هذا التحليل نتبين المعنى النحوى لكلمة (ولد) وهو نفس الوقت جزء آخر من معناها الوظيفى .

٥ ـــ كلمة (ولد) لها معنى اجتماعى . وبيان هذا المعنى يتم عن طريق تتبع هذه الكلمة ، اسماً كانت أو فعلاً ، فى الاستعمالات المختلفة ، فى البيئة الاجتماعية المعينة . ويعتمد ذلك بصورة أساسية على السياق أو المقام ، أى مراعاة الظروف والملابسات الخارجية والداخلية التى تتصل بالموقف الكلامى كما أشرنا إليها من قبل . كما يجب أن نأخذ فى الحسبان أيضاً ما يصحب الكلام من تنغيم ونبر حركات جسمية كالإشارة أو الابتسام أو الغمز لأن مثل هذه الكلمة قد تستعمل استعمالاً شائعاً ، معروفاً من أفراد البيئة

(١) راجع الفصل الثالث من الباب الأول من هذا البحث .

اللغوية . وهذا هو معناها المعجمي . ولكنها بالإضافة إلى ذلك لها استعمالات خاصة Connotation توضحها الظروف والمناسبات . وقد يساعد على فهمها التنغيم . فقد نقول مثلاً (يا ولد) ولا نقصد النداء أو طلب حضور شخص ذى سن معينة بل قد نقصد بها التعظيم أو التحقير أو الزجر . وقد نخاطب بذلك ولدا أو رجلا ، أو حتى امرأة .

يمثل هذا المنهج فى التحليل اللغوى يتكامل مفهوم السياق ونظريته عند فيرث من عناصر لغوية متعددة ومتشابكة ، وكلها تؤدى فى النهاية إلى المعنى أو معرفة الدلالة الحقيقية للكلمة من خلال السياق . ومعنى هذا أن السياق عند فيرث ينقسم فى الحقيقة إلى نوعين :

١ ـــ السياق الداخلى للحدث اللغوى ، ويتمثل فى العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين الكلمات داخل تركيب معين .

٢ ـــ السياق الخارجى ، ويتمثل فى السياق الاجتماعى ، أو سياق الحال بما يحتويه ، وهو يشكل الإطار الخارجى للحدث الكلامى .

ولذلك نجد بعض علماء اللغة المعاصرين يقسمون مصطلح السياق Context إلى نوعين .

١ ـــ السياق اللغوى Linguistic Context

ويتمثل فى الأصوات والكلمات والجمل ، كما تتتابع فى حدث كلامى معين ، أو نص لغوى . فالأصوات مثلاً تكون عادة خاضعة للسياق الذى تتركب فيه ، فيتأثر كل صوت بما يتقدمه أو يأتى بعده من أصوات[1] مثال ذلك صوت اللام المخففة ، كما فى قولنا (والله) والمرققة كما فى قولنا (بالله) حيث يختلف صوت اللام فى كل منطوق تبعاً للفونيم الذى يسبق لفظ الجلالة ، وهو هنا حركة الحرف ومثل ذلك فى اللغة الإنجليزية ، فيما يطلقون عليه dark L كما فى كلمة Field ، واللام الناصعة Clear L كما فى كلمة Language .

٢ ـــ سياق الحال Context of situation

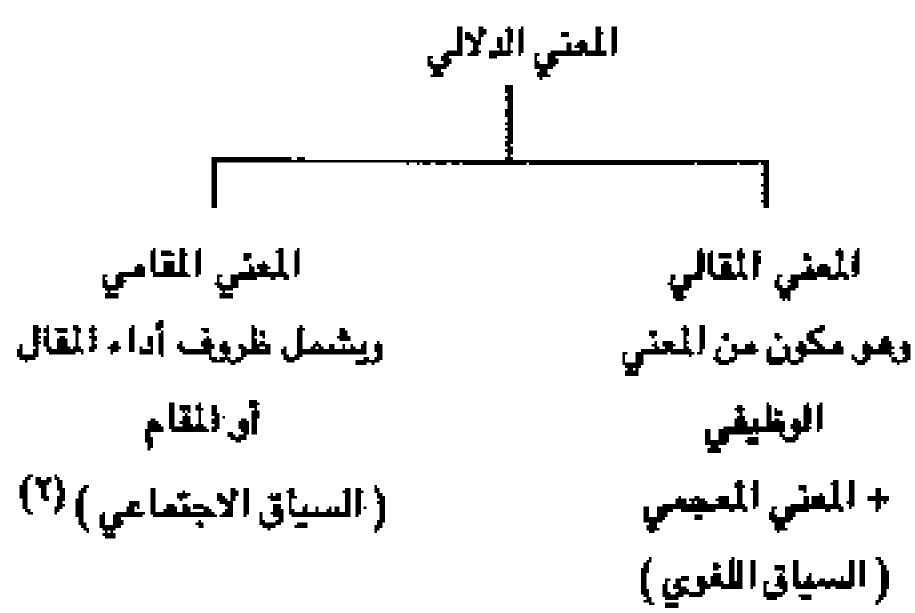
ويمثله العالم الخارج عن اللغة بما له من صلة بالحدث اللغوى أو النص . ويتمثل فى الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم ، والمشتركين فى الكلام أيضاً[2] .

(١) Hartmann & Stork, op. cit., pp. 51-52.

(٢) Ibid., p. 52.

ومعنى هذا أننا لكي نصل إلى المعنى الدقيق للكلمة لابد أن نستخدم الطرق التحليلية التي تقدمها لنا فروع علم اللغة المختلفة ، والتي فصلنا القول فيها من قبل بالنسبة للكلمة ، وهي الجانب الصوتي والصرفي والنحوي . أي الفروع الخاصة بالتحليل الوظيفي أو اللغوي ، وذلك بالإضافة إلى المعنى المعجمي . غير أن تحليل هذه الجوانب ومعرفة مكوناتها تؤدي إلى معرفة جوانب وأجزاء المعنى وتبقى بعد ذلك الدلالة الكاملة ، للكلمة ، لأن مجرد وضوح هذه الوظائف والعلاقات لا يؤدي إلى معرفة هذه الدلالة ، لأن الكلمة لم توضع بعد في السياق أو المقام الذي هو شرط لاكتمال المعنى .

ويرى الدكتور تمام حسان إن فكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة ، وهو الأساس الذي يبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى[1] . وعلى الرغم من أن علم الدلالة المعاصر يتناول جوانب أخرى غير نظرية السياق أو فكرة المقام ، إلا أن نظرية السياق تشكل بلا [illegible] من أركان علم الدلالة الآن ، لأن التحليل اللغوي للنص أو الكلام لا يصيب إلا معنى [illegible] ، أو معنى ظاهر النص ، وهو معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي [illegible] عن كل ما يحيط به النص من القرائن التي تحدد المعنى . ومن ثم يقسم الدكتور [illegible] يسميه المعنى الدلالي ، وهو عنده محصلة السياق اللغوي والسياق الاجتماعي معاً [illegible] قسمين طبقاً للشكل الآتي :



(١) اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ٣٣٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .
انظر أيضاً : Zgusta, op. cit., p. 47.

وهذا التصور لمهمة السياق فى استكمال المعنى هو ما التفت إليه ابن الأنبارى (ت ٣٢٧ هـ) صدد حديثه عن الأضداد ، محتكماً إلى سياق الكلام أو مقامه . يقول « إن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره . ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه ... فمن ذلك قول الشاعر :

كل شيء ما خلا الموت جلل   والفتى يسعى ويلهيه الأمل

فيدل ما تقدم قبل (جلل) وتأخر بعده على أن معناه ، كل شيء ما خلا الموت يسير . ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن الجلل هاهنا معناه العظيم[1] :

وهو ، وإن كان هنا ينفى وقوع الأضداد إلا أنه من ناحية أخرى يبين وضوح دور السياق فى تحديد المدلول النهائى للكلمة .

ومعنى هذا أن المعنى الحقيقى للكلمات لا يكون إلا من خلال السياق . وكل ذلك تؤكده لنا الحقائق التالية :

١ ـــ أن دلالة الكلمة هى جزء من تركيبها الصوتى وصيغتها ووظيفتها النحوية .
٢ ـــ أن المعنى المعجمى للكلمة عام ومتعدد ومحتمل .
٣ ـــ السياق أو المقام (السياق الاجتماعى) هو الذى يعطى المعنى النهائى للكلمة .

وهذا يؤكد لنا من ناحية أخرى مدى التكوين العضوى بين مبنى الكلمة ومعناها ، إذ هما شقان لا يمكن الفصل بينهما إلا من أجل الدرس والتحليل ، وأما فى الاستعمال فهما شيء واحد لا نعرف أين ينتهى دور المبنى لكى يبدأ دور المعنى . هما فى الحقيقة كالروح فى الجسم الحى لا نستطيع أن نميز لها موضعاً محدداً وإنما هى فى كل أجزائه وأعضائه على قدم المساواة . ولعل هذا الجانب الخفى من جوانب الكلمة هو ما جعل القدماء من آبائنا وأجدادنا ينظرون إلى الكلمة هذه النظرة الأسطورية .

ولعل ذلك أيضاً هو نفس الشيء الذى يجعل المحدثين والمعاصرين يتكلمون ويكتبون عن شيء يسمى « سحر الكلمة » .

---

(١) ابن الأنبارى الأضداد ، ص ٢ .

خاتمة ونتائج

الكلمة إذن مبنى ومعنى ...

مبنى ينحل إلى عناصر إذا ما أردنا التحليل والدرس ، وهى مركب لابد أن تنضم أجزاؤه فى التحام كامل إذا ما أردنا المعنى . ومن ثم قام هذا البحث على فكرة أساسية ومنهج عام .

أما الفكرة فهى أن الكلمة عنصر لغوى معقد ، مركب من مبنى ومعنى فى حاجة إلى الدراسة التحليلية أكثر مما هو فى حاجة إلى التعريف الجامع المانع .

وأما المنهج فهو التحليل التركيبى الذى يؤمن بأن التحليل لا يؤدى وظيفته العلمية إلا من أجل إعادة التركيب مرة اخرى .

ولكى يتحقق ذلك كان لابد من تقسيم البحث إلى بابين رئيسيين : الأول ، يتناول المبنى ، والثانى يتناول المعنى .

أما الباب الذى يتناول المبنى فقد بدأ ، كما رأينا ، بمحاولة التعرف على مفهوم الكلمة وجنودها من خلال التعريفات التى قدمها علماء اللغة والنحو والبلاغة ، ومنها تبينا الملامح الأساسية للكلمة من حيث هى أصوات ووظيفة ، وجذر لغوى ، ثم نطق وكتابة ، ومن ثم تناولت فصول هذا الباب إبراز هذه الجوانب جميعا ، سواء فى اللغة العربية أم فى غيرها من اللغات .

وأما الباب الثانى ، فقد تناول الشق الثانى من الكلمة وهو الدلالة أو المعنى . وفيه بدأنا بالجانب الرمزى بما له من صلة بالدلالة باعتبار أن الكلمة رمز استغنى به الإنسان عن إحضار ما فى خارج اللغة والإشارة المادية إليه . وهذا الاستحضار هو جزء من وظيفة الكلمة الاجتماعية ، كما هو أيضا جزء من دلالتها . ولأن الكلمة فى المعجم تختلف عنها فى الأستعمال تناولنا فى الفصل الثانى من هذا الباب المعنى المعجمى للكلمة وأبعاده وأصوله . وانتهينا إلى أن من أخص خصائص هذا المعنى هو عموميته وتعدده واحتماله . وقد ترتب على ذلك أن نشأت بين الكلمات علاقات دلالية درسناها فى الفصلين الثالث والرابع . وأما فى الفصل الخامس والأخير من هذا الباب فقد كان لإعادة التركيب بعد التحليل ، باعتبار أن السياق هو الإطار الذى يضم كل هذه العناصر السابقة جميعا وينسق بينها ويعطيها نبض الحياة والاستعمال ، سواء فى النص أم فى الكلام .

فإذا أردنا أن نرصد أهم النتائج التى أسفر عنها هذا البحث وجدناها كما يلى :

١ـــ الكلمة بناء لغوى على درجة من التعقيد ، لا يستغنى بالتعريف عن التحليل والوصف .

٢ـــ أهم جوانب الكلمة وحدودها تتمثل فيما يلى :

(أ) الجانب الصوتى .

(ب) الجانب الصرفى والنحوى (الوظيفى) .

(جـ) الجذر وطريقة الاشتقاق .

(د) طريقة النطق والكتابة .

(هـ) الدلالة والمعنى .

٣ـــ بناء على هذه الملامح والحدود قد نستطيع وضع تعريف للكلمة فى لغة ما ، أو فى عدة لغات ترتبط فيما بينها بخصائص مشتركة ، أما وضع تعريف عام شامل للكلمة فى كل اللغات فأمر تقف دونه الخصائص المميزة لكل لغة .

٤ـــ تصور حدود الكلمة وملامحها الرئيسية هو من ناحية أخرى إدراك لوجودها المستقل والمتميز ولو بصورة عامة .

فإذا كان ثمة جديد فى هذا البحث فإننى أستطيع القول بأنه جمع ، لأول مرة ، ملامح أساسيه كانت مفرقة ومبعثرة لعنصر لغوى نتحدث عنه ونستعمله دائما اسمه الكلمة .

ومن الله الهدى والتوفيق .

حلمى خليل

الإسكندرية

٨ رمضان سنة ١٤٠٠ هـ

٢٠ يوليو سنة ١٩٨٠ م

الفهـــارس

معجم المصطلحات

Abs olute synonymy	الترادف المطلق
Action	حـــدث
Active vocabulary	مفردات نشطة
Allophone	ألوفون (تنوع في نطق الفونيم)
Allophonic transcription	الكتابة الألوفونية (الكتابة الضيقة)
Antonymy	تقابـــل
Arbitrariness	اصطلاحي (عشوائي)
Circularity	الـــدور
Closed	مغلـــق
Close Juncture	مفصل مغلق
Closed set	مجموعة مغلقة
Colour spectrum	ألوان الطيف
Combination	تأليف (بين الحروف أو الكلمات)
Comparative linguistics	علم اللغة المقارن
Components	عناصر (مكونات)
Components of meaning	عناصر المعنى (مكونات المعنى)
Connotation	ما ترتبط به الكلمة من دلالات (الدلالة الهامشية)
Consonant	صامت
Context of situation	سياق الحال (المقام)
Denotation	ما تشير إليه الكلمة (الدلالة المركزية)
Derivation	اشـــتقاق
Derivational morphemes	المورفيمات الاشتقاقية
Descriptive dictionary	المعجم الوصفي
Designation	ما تشير إليه الكلمة (الدلالة المركزية)
Direct sense	المعنى المباشر
Distnctive	مميـــز

Echo-word	كلمة ذات جرس معبر (حكاية الصوت)
Emotional stress	النبر الانفعالى
Emphatic stress	النبر التأكيدى
Entry	مدخل (فى المعجم)
Etymology	علم الاشتقاق التاريخى
Evolution	تطـــور
Features	ملامــــح
Field theory	نظرية المجال الدلالى
Form	صيغـــة
Free morpheme	مورفيم حر
Free stress	نبر حـــر
Fanction	وظيفـــة
Functional analysis	التحليل الوظيفى
Grammatical meaning	المعنى النحوى (الدلالة النحوية)
Grammatical unit	وحدة نحويـة
Graph	وحدة خطيـة
Graphemics	علم الجرافيمات (علم الخط)
Graphology	علم الوحدات الخطية (علم الجرافولوجيا)
Historical linguistics	علم اللغة التاريخى
Homograph	المشترك الخطى
Homonymy	المشترك اللفظى
Homophony	المشترك الصوتى
Idioms	تراكيب اصطلاحية
Independence	الاســـتقلال
Inflxes	الدواخـــل
Inflecting morphemes	المورفيمات الإعرابية
Insertion	الإدراج
Intonation	التنغيـــم
Juncture	فاصلـــه

Kinship	ألفاظ القرابة
Letter	حرف كتابى
Lexem	وحدة معجمية
Lexical meaning	المعنى المعجمى
Lexical unit	وحدة معجمية
Lexicographer	عالم المعاجم
Lexicography	علم صناعة المعاجم
Lexicology	علم المعاجم
Linguistic context	السياق اللغوى
Linguistics	علم اللغة
Long vowel	حركة طويلة
Loudness	علو الصوت
Marked	ذات علامة (معلمه)
Minmal	متناهية فى الصغر
Monolingual dictionary	المعجم الاحادى اللغة
Morpheme	المورفيم
Morphology	المورفولوجيا (علم الصرف)
Near-synonyomy	شبه الترادف
Neologism	المولد (التوليد)
Non-phonemic	غير فونيمى
Non-sequential morphemes	المورفيمات غير التتابعية
Non-stress languages	لغات غير نبرية
Onematopic word	كلمة ذات جرس معبر (حكاية الصوت)
Open	مفتـــــوح
Opened set	مجموعة مفتوحة
Passive vocabulary	مفردات خاملة
Parts of speech	أقسام الكلام
Philology	فقه اللغـة
Phone	الصوت اللغوى

Phoneme	الفونيـــــم
Phonemic structure	التركيب الفونيمى
Phonemics	علم الفونيـمات
Phonetical alphabet	الألف باء الصوتية
Phonetics	علم الصوت
Phonemic transcription	الكتابة الفونيمية (التهجئة الفونيميه)
Phonology	الفنولوجيا
Physics	علم الطبيعة
Polysemy	تعدد المعنى
Prefixes	ســـــــوابق
Primary stress	نبر قوى (نبر أولى)
Prominece	بـــــرزو
Rang of application	درجة التطابق
Regular	منتظم (مطرد)
Root	جذر لغوى
Secondary phoneme	الفونيم الثانوى
Secondary stress	النبر المتوسط (النبر الثانوى)
Semantic change	التغير الدلالى
Semantic field	المجال الدلالى (حقل دلالى)
Semantic relations	العلاقات الدلالية
Semantics	علم الدلالة
Semantic shift	التغير الدلالى
Semantic triangle	مثلث المعنى (المثلث الدلالى)
Sememe	وحدة دلالية
Sememic sign	علامة دلالية
Semiotics	علم الرموز (السيميوتيك)
Semology	علم الرموز (السيمولوجيا)
Sequence	تتابع (تعاقب)
Sequentional morphemes	المورفيمات التتابعية

Short vowel	حركة قصيرة
Situational context	سياق الحال (السياق الاجتماعى)
Sociolinguistics	علم اللغة الاجتماعى
Space	مسـافة
Spoken language	لغة منطوقة
Static	ثابـت
Stress	نبـر
Stress languages	لغة نبرية
Structural relations	علاقات تركيبية
Structural semantics	علم الدلالة التركيبى
Substitution	إبـدال
Substitution counter	تقابل استبدالى
Suffixes	اللواحـق
Suprasegmental phoneme	الفونيم غير التركيبى
Syllable	مقطـع
Synonymy	تـرادف
Tone	نغمـة
Tone languages	لغة نغمية
Transition	انتقـال
Universal semantics	علم الدلالة الشمولى
Unmarked	دون علامة (غير مُعلم)
Verbal context	السياق اللغوى
Vocabulary	مفردات (علم المفردات)
Voice pitch	درجة الصوت
Vowel	حركـة
Weak stress	نبر ضعيف
Word	كلمـة
Word tone	نغمة الكلمة
Written language	لغة مكتوبة

المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع العربية

إبراهيم أنيس (دكتور) :

الأصوات اللغوية

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧١ .

دلالة الألفاظ

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦ .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان

الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار

القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م .

سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا بالاشتراك مع آخرين ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م .

ابن سنان ، محمد عبد الله بن محمد بن سعيد

سر الفصاحة ، تحقيق علي فوده

القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الألى ، ١٣٥٠ هـ — ١٩٣٢ م .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله

شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ، مطبعة السعادة ، الطبعة الخامسة ، ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٧ م .

ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن زكريا

الصاحبي ، تحقيق السيد احمد صقر

القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧ م .

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم

أدب الكاتب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م .

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم
لسان العرب
القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، طبعة مصورة من طبعة بولاق .

ابن يعيش ، على بن يعيش
شرح المفصل
القاهرة ، الطبعة المنيرية ، بدون تاريخ .

أبو حاتم الرازى ، أحمد بن حمدان
كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية ، تحقيق فيض الله الهمدانى .
القاهرة ، مطابع دار الكتاب العربى ، الجزء الأول ، ١٩٥٧ م ، القاهرة ، مطابع الرسالة ، الجزء الثانى ١٩٥٨ م .

أبو حامد الغزالى
مشكلة الأنوار ، تحقيق وتقديم د. أبو العلا عفيفى
القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٣٨٣ هـ ـــ ١٩٦٤ م .

أبو الطيب اللغوى ، عبد الواحد بن على الحلبى
الأضداد فى كلام العرب ، تحقيق د. عزة حسن
دمشق ، مطبوعات المجمع العلمى العربى ، ١٣٨٣ هـ ـــ ١٩٦٣ م .

أبو هلال العسكرى
الفروق فى اللغة
بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٣ هـ ـــ ١٩٧٤ م .

أحمد مختار عمر (دكتور)
البحث اللغوى عند العرب
القاهرة ، مطابع سجل العرب ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

دراسة الصوت اللغوى
القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ ـــ ١٩٧٦ م .

من قضايا اللغة والنحو
القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤ م .

الأنبارى ، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد

الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد

القاهرة ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ م .

الأنبارى ، محمد بن القاسم

كتاب الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

الكويت ، دار المطبوعات والنشر ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٠ م .

أولمان ، ستيفن

دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة د. كمال بشر

القاهرة ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٥ م .

بدوى طبانة (دكتور)

علم البيـــان

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٧ م .

تمام حسان (دكتور)

اللغة بين المعيارية والوصفية

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .

اللغة العربية : مبناها ومعناها

القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .

مناهج البحث فى اللغة

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ م .

الثعالبى ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل

ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٣٨٤ هـ ــ ١٩٦٥ م .

فقه اللغة وأسرار العربية

مصر ، المطبعة الأدبية ، ١٣١٧ هـ .

الجاحظ ، أبو عثمان عمر بن بحر
البيان والتبيين ، تحقيق . حسن السندوبي
القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ ـــ ١٩٥٦ م .

الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد
شرح أدب الكاتب
القاهرة ، مكتبة القدسي ، ١٣٥٠ هـ .

المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، تحقيق أحمد محمد شاكر
القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ م .

حسن ظاظا (دكتور)
اللسان والإنسان ، مدخل إلى معرفة اللغة .
الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

الساميون ولغاتهم ، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية للعرب .
الإسكندرية ، مطبعة المصري ، توزيع دار المعارف ، ١٩٧١ م .

حلمي خليل (دكتور)
المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام .
الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ م .

الخليل بن أحمد الفراهيدي
كتاب العين ، تحقيق د. عبد الله درويش
بغداد ، مطبعة العاني ، ١٣٨٦ هـ ـــ ١٩٦٧ م .

الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف
كتاب مفاتيح العلوم ، تحقيق فان فولتن
ابريل ١٨٩٥ م .

داود حلمي السيد (دكتور)
المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر
الكويت ، مطبعة مكهوي ، ١٩٧٨ م .

ربحي كمال (دكتور)
التضاد فى ضوء اللغات السامية
بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ م .

رمضان عبد التواب (دكتور)
فصول فى فقه العربية
القاهرة ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ م .

الزمخشرى ، أبو القاسم محمود بن عمر
المفصل فى علم العربية
بيروت ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان
الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون
القاهرة ، دار القلم ، ١٣٨٥ هـ ـــ ١٩٦٦ م (الجزء الأول) .

سعيد الشرتونى
أقرب الموارد فى فصح العربية والشوارد
لبنان ١٨٩٤ م (طبعة مصورة) .

السيد أحمد خليل (دكتور)
دراسات فى القرآن
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ م .

السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر
الاقتراح فى أصول النحو
الهند ، مطبعة المجتبائى ١٣١٤ هـ .

المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بالإشتراك مع آخرين .
القاهرة ، دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .

همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية
بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، (طبعة مصورة) بدون تاريخ .

الشهاب الخفاجي ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر
شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل
القاهرة ، مطبعة الوهبية ، ١٢٨٢ هـ .

عبد العزيز مطر (دكتور)
لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة
القاهرة ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م .

عبد القاهر الجرجانى ، أبو بكر بن عبد الرحمن
دلائل الإعجاز ، شرح وتعليق أحمد مصطفى المراغى
القاهرة ، المكتبة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م .

عبد الله العلايلى
تهذيب المقدمة اللغوية ، تحقيق د. أسعد على
بيروت ، دار النعمان ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م .

على القاسمى (دكتور) .
علم اللغة وصناعة المعاجم
الرياض ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٥ م .

فاضل مصطفى الساقى (دكتور)
أقسام الكلام العربى
القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م .

فاطمة محجوب (دكتورة)
دراسات فى علم اللغة
القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ م .

فندريس ، ج .
اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص
القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٥٠ م .

الفيروزبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب
القاموس المحيط

مصر ، المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٣٠ هـ .

القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن

التلخيص في علوم البلاغة ، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي

بيروت ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٠ هـ ـــ ١٩٣٢ م .

كراع ، أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي

المنجد في اللغة ، تحقيق د. أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي

القاهرة ، عالم الكتب ، ١٣٩٦ هـ ـــ ١٩٧٦ م .

كمال بشر (دكتور)

دراسات في علم اللغة (القسم الثاني)

القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م .

علم اللغة العام ، القسم الثاني (الأصوات) .

القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد

المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة

القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٥ هـ (الجزء الأول) .

مجمع اللغة العربية (مصر)

المعجم الوسيط

القاهرة ، مطابع دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ـــ ١٩٧٢ م .

محمد أحمد أبو الفرج (دكتور)

المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث

بيروت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ م .

محمد غنيمي هلال (دكتور)

المواقف الأدبية

القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٣ م .

محمود السعران (دكتور)

علم اللغة ، مقدمة للقارىء العربي

الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٢ م .

اللغة والمجتمع ، رأى ومنهج

الإسكندرية ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٣ م .

محمود فهمي حجازى (دكتور)

مدخل إلى علم اللغة

القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ م .

المعجمات الحديثة

طبعة خاصة على الاستنسل ١٩٧٨ م .

لطفي عبد البديع (دكتور)

التركيب اللغوى للأدب

القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ م .

لويس المعلوف

المنجد في اللغة والأدب والعلوم

بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، الطبعة الثامنة عشر ، ١٩٦٥ م .

نايف خرما (دكتور)

أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة

الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٩) ،

١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م .

ثانيا : المراجع الأجنبية

Crystl, David
Linguistics, Penguin Books, London 1974.

Dozy, R.
Supplement anx Dictionnaires Arabes.
Paris, 1927, 2 Ed.

Hartmann, R: R.K. and Stork, F.C.
Dictio 1ary if Language and Linguistics.
London, 1972.

Kramsky, Jiri
The word a as Lingustic unit. Mouton
The Hague, Paris, 1959.

Lamb, Sydney.
Lexicology and Semantics
An artical in "Linguistics" Edited by Archibald A. Hill. Voice of America Forum Lectures, 1969.

Leech, Geoffrey.
Semantics.
Pelican Books, London, 1976.

Lyons, John.
Semantics
Cambridge University Press, London 1977
Two vols.

O'Conner, J.D.
Phonetics.
Pelican Books London, 1973.

Robins, R.H.
A short History of Linguistics.
Longmans, London, 1967.

Sapir, Edward.
Language, An Introduction to the study of speech
New York, 1949.

Sturtevant, E.H.
Linguistic change
The University of Chicago Press, Chicago, 1967.

Zgusta, Ladislav.
Manual of Lexicography
Monton, The Hague, Paris, 1971.

فهرس الموضوعات